سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 762 – الأحد 27 أيلول/ سبتمبر 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

من يغطي "التمويل المجمع" لمشاريع خدمية في دمشق؟

14

متظاهرون يغلقون طريقًا بإطارات مشتعلة في مدينة الباب شمال شرقي حلب خلال احتجاجهم على رفع أسعار المحروقات - 14 أيلول 2026 (AFP)

بعد رفع الأسعار
الطاقة
تختبر صمود السوريين

ملف خاص

أخبار سوريا 02

ماذا وراء انفجارات مستودعات الأسلحة في سوريا؟

شؤون محلية 04

سكان دمشق يتطلعون لخدمات أفضل في حدائقها الـ 177

شؤون محلية 05

حلفايا..
عودة 80% من السكان تضغط على شبكة المياه

شؤون محلية 06

الحسكة..
فلاحو القطن يبحثون عن إجابات حول الدعم والتسويق

ثقافة وفن 16

المشهد الثقافي السوري..
فاعلون متعددون وعلاقة غير واضحة

رياضة 18

موسمان من البطولات..
أهلي حلب
كيف بنى تجربته الناجحة؟

الضرب في المدارس.. استجابة للخوف لا الفهم

15

في إحدى مدارس إدلب، قال والد طالب في الصف الرابع، إن ابنه تعرض للعقوبة الجسدية (الضرب) من معلمه، وأرسل إلى عنب بلدي صورًا قال إنها تظهر آثارًا على جسد الطفل.
وبحسب رواية الأب، لم تتوقف الحادثة عند الضرب، إذ قال إن ابنه فُصل من المدرسة بعد مراجعته الإدارة للاستفسار عما حدث.
تواصلت عنب بلدي مع مديرية التربية في إدلب للاستفسار عن ملابسات الحالة، وما إذا كانت المديرية على علم بها، والإجراءات التي اتخذتها بشأنها، لكنها لم تتلقَّ ردًا حتى ....

خبير: فرضية التخريب بلا دلائل

ماذا وراء انفجارات مستودعات الأسلحة في سوريا؟

عنب بلدي – يزن قر

تكررت خلال شهر أيلول الحالي حوادث انفجار مستودعات ومواقع تخزين الأسلحة والذخائر في مناطق سورية مختلفة، مخلّفة قتلى وجرحى، ومثيرة تساؤلات حول أسبابها وطبيعة التعامل مع كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي بقيت من سنوات الحرب أو جرى الاستحواذ عليها خلال العمليات العسكرية.

بدأت الحوادث، في 1 من أيلول، عندما انفجرت سيارة محمّلة بالذخائر في أثناء نقلها عند المدخل الغربي لمدينة بنش في ريف إدلب، قبل أن يُسجّل في 9 من الشهر نفسه حادث آخر داخل مستودع مؤقت للأسلحة والذخائر قرب سرمدا شمالي إدلب.

وفي 12 من أيلول، وقع انفجار داخل مستودع للذخائر في الضمير بريف دمشق، قالت السلطات إن الذخائر الموجودة فيه متضررة ومعدّة للتفكيك. وفي 18 من أيلول، وقع حادث مماثل داخل مستودع للذخائر في ثكنة عسكرية تابعة لإدارة التسليح في وزارة الدفاع قرب عياش غربي دير الزور، أعقبته انفجارات متتالية، بينما شهد محيط العيس بريف حلب الجنوبي، في 21 من أيلول، سلسلة انفجارات داخل مستودع للذخائر.

وتوزعت هذه الحوادث بين إدلب وريف دمشق ودير الزور وحلب، واختلفت ظروفها، إذ ارتبط بعضها بذخائر متضررة أو مستودعات مؤقتة لجمع الأسلحة ومخلفات الحرب، بينما بقيت أسباب أخرى قيد التحقيق.

ومع تقارب توقيتها، أعادت هذه الوقائع إلى الواجهة أسئلة إدارة الأسلحة والذخائر، وتصنيف حالتها الفنية، وآليات نقلها وتخزينها والتخلص من التالف منها.

ذخائر مورونة وحالة فنية غير معروفة

يربط الباحث في الشؤون الأمنية والعسكرية نوار شعبان قباقيبو، بين تكرار هذه الحوادث وطبيعة الذخائر واللوجستية المرتبطة بكميات كبيرة من الذخائر التي جرى الاستحواذ عليها خلال عمليات السيطرة والتحرير.

وقال قباقيبو، في حديث إلى عنب بلدي، إن التقارب الزمني بين حوادث انفجار مستودعات الأسلحة يشكّل مؤشرًا على احتمال وجود أعمال تخريب، لكنه لا يكفي وحده لإثبات هذه الفرضية.

وأضاف أن فرضية التخريب تبقى قائمة، لكن هناك معطيات تتعلق بالحالة الفنية لكميات كبيرة من الذخائر التي كانت مخزنة سابقًا في ظروف فنية ولوجستية غير معروفة للجهات التي استحوذت عليها.

وتخضع الذخائر، بحسب قباقيبو، لتصنيف فني يحدد حالتها، في حين يمكن أن يؤدي التخزين أو النقل بطريقة غير مناسبة إلى تراجع حالتها نتيجة تعرضها للغبار والرطوبة ودرجات الحرارة المرتفعة.

وأشار إلى أن بعض الذخائر قد تصل إلى مرحلة تستوجب إتلافها بدلًا من إعادة تخزينها، معتبرًا أن نقل الذخائر المتضررة أو تخزينها إلى جانب الذخائر الصالحة للاستخدام من دون تقييم وتصنيف وفرز يزيد من المخاطر.

ويحتاج التعامل مع مخلفات الحرب وإتلافها، وفق الباحث، إلى خبرات متخصصة، خصوصًا عندما تكون الكميات كبيرة ومتنوعة وتضم أسلحة وذخائر ذات حالات فنية مختلفة.

من الغنائم إلى مستودعات غير منظمة

لا يرى قباقيبو أن المشكلة تقتصر على حجم الذخائر، وإنما تشمل طريقة التعامل معها بعد الاستحواذ عليها.

وقال إن بعض الجيوش أو الفصائل قد تلجأ في أثناء الانسحاب إلى تلغيم المستودعات أو قصفها لمنع الخصم من الاستفادة منها، لكن الخطر في الحالة السورية يرتبط أيضًا بعمليات تجميع السلاح والعتاد والغنائم وتكديسها بصورة عشوائية وغير منظمة.

وأكد أن الحصول على الأسلحة والذخائر لا يعني تكديسها من دون ضوابط، مشيرًا إلى ضرورة تصنيفها والتعامل معها وفق حالتها الفنية.

واستشهد بالمعايير الخاصة بتخزين الألغام، موضحًا ضرورة تفكيك صواعقها وفصلها، وتصنيف الألغام بحسب أنواعها، وعدم وضع الصمامات مع الألغام في المكان نفسه، ونقلها إلى مستودعات بعيدة ومخصصة.

ويرى الباحث في الشؤون الأمنية أن التعامل مع هذه الكميات يتطلب تدريب الكوادر المكلفة بالأسلحة والذخائر، بدءًا من معرفة كيفية التعامل معها وتصنيفها، وصولًا إلى فرزها وتحديد آليات تخزينها أو إتلافها.

وأشار إلى أن كوادر وزارة الدفاع جاءت في جانب كبير منها من خلفيات قتالية، ولم تكن تتعامل سابقًا مع عمليات تخزين كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، ما يجعل تأهيل الموارد البشرية جزءًا أساسيًا من معالجة المشكلة.

احتمالات تتجاوز الخلل الفني

لا يقتصر النقاش على الجانب الفني بالنسبة إلى مدير الأبحاث في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"، معن طلاع، الذي قال لعنب بلدي، إن تكرار تفجيرات مستودعات الأسلحة التابعة للجيش السوري يثير تساؤلات حول الجهة التي تقف وراءها والأهداف المرتبطة بها.

ويضع طلاع عدة احتمالات لأسباب الحوادث، تبدأ بخلل فني ناجم عن سوء التجهيز أو عدم توفير بيئة مناسبة لتخزين الأسلحة والذخائر، مرورًا بأعمال تخريب أو استهداف استخباراتي من داخل الجغرافيا السورية، وصولًا إلى احتمال ارتباط بعضها بحسابات الصراع التركي-الإسرائيلي في سوريا.

ووفقًا لطلاع، تبدو فرضية الخلل الفني أقل ترجيحًا، باعتبار أن تكرار الحوادث يفترض أن يؤدي إلى اكتشاف أسبابها واتخاذ إجراءات تمنع تكرارها، معتبرًا أن استمرارها قد يشير إلى تجاوز المسألة حدود الخلل الفني العابر.

لكن هذا التقدير لا يعني، بحسب طلاع، أن سببًا واحدًا يمكن إسقاطه على جميع الحوادث، إذ إن طبيعة الأسلحة الموجودة في كل مستودع والجهة التي كانت تستخدمها وظروف تخزينها يمكن أن تساعد في فهم كل حادثة.

وقال طلاع، إن وجود أسلحة مرتبطة بجهود أو منشآت تركية قد يفتح احتمال أن تكون الحوادث جزءًا من مساعي تقويض النفوذ التركي في سوريا، بينما قد يكون السبب مختلفًا إذا كانت الأسلحة قديمة وتعاني من مشكلات مرتبطة بالتخزين.

كما أشار إلى أن وجود أسلحة ذات تصنيع محلي قد يفتح احتمالًا آخر يتعلق باستهدافها بصورة غير مباشرة عبر شبكات أو مصادر استخباراتية داخلية.

وتبقى هذه الاحتمالات، وفق حديث طلاع، في إطار التقدير والتحليل، ولا تشكل إثباتًا لوقوع أعمال تخريب أو تحديد الجهة المسؤولة عن أي من الحوادث.

ما بعد المستودعات.. إعادة تصميم البنية الدفاعية

يربط طلاع مشكلة المستودعات بملف أوسع يتعلق بالبنية الدفاعية للجيش السوري، معتبرًا أن معالجة الحوادث لا يمكن فصلها عن طريقة انتشار القوات والمنشآت العسكرية وطبيعة البنية التي ورثتها المؤسسات العسكرية الحالية.

وبحسب مدير الأبحاث، فإن سوريا بحاجة إلى إعادة تصميم بنيتها الدفاعية، لأن جزءًا من البنية التحتية السابقة ارتبط بوجود المنشآت العسكرية داخل المدن والقرى لأسباب تتعلق بضبط الأمن والتدخل المباشر عند حدوث اضطرابات، وهو ما حمل أخطارًا على المجتمع، خصوصًا مع وجود مخازن الأسلحة والمنشآت العسكرية داخل المناطق السكنية.

لكن إعادة بناء هذه البنية من الصفر ليست عملية سريعة، بحسب طلاع، إذ تمر سوريا بمرحلة انتقالية تفرض الاستفادة من جزء من البنية القائمة بالتزامن مع إعداد بنية جديدة.

وأشار إلى أن إعادة هيكلة الجيش تتطلب خطة جديدة للانتشار، لأن التوزع السابق للقوات لا يتناسب بالضرورة مع الجغرافيا السورية الحالية، كما أن جزءًا من البنية العسكرية السابقة صُمم وفق احتياجات مختلفة.

أين يجب أن تخزن الأسلحة؟

اختيار مواقع تخزين الأسلحة والذخائر يجب أن يستند إلى معايير عسكرية وأخرى مرتبطة بالبيئة والمجتمع المحيط، وفقًا لطلاع.

وقال إن المعيار العسكري الأول يتمثل في السرية، بحيث تكون المخازن في مواقع لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال منظومة معلومات وصلاحيات محددة، وتخضع لنظام إداري دقيق يتضمن ترقيم الأسلحة والذخائر وتحديد أعدادها وكمياتها.

أما المعيار الثاني فيتعلق بسرعة الوصول إلى الأسلحة وحسن تخزينها، ما يتطلب اختيار مواقع بعيدة عن القصف والعوامل الجغرافية التي قد تؤثر في سلامتها، وفي الوقت نفسه تكون مناسبة للنقل والاستخدام.

وعلى المستوى المجتمعي، شدد طلاع على ضرورة ألا تشكل مواقع التخزين تهديدًا للبيئة المحيطة، وأن تكون بعيدة عن المدن والقرى والمناطق المأهولة، مع مراعاة الأثر الاجتماعي لوجود المنشآت العسكرية ومخازن الأسلحة.

وأشار الباحث إلى أن إعادة بناء البنية العسكرية لا تتعلق بالمواقع وحدها، وإنما تحتاج إلى منظومة معلومات تحدد نوع الأسلحة وكمياتها ومواقع وجودها وآليات نقلها، إلى جانب سياسات أمنية متغيرة لمنع اختراق هذه المنظومة.

ويرى أهمية تأهيل موارد بشرية متخصصة ومدربة على التعامل مع المستودعات وشروط التخزين، وإدخال هذا الجانب ضمن التعليم والتدريب العسكري، إلى جانب تأهيل العناصر المكلفة بحماية المخازن.

مخلفات الحرب.. ملف مواز

لا يتوقف الملف عند وزارة الدفاع، بحسب طلاع، إذ يرى أهمية التنسيق بينها وبين وكالة الأمن الوطني ووزارة الداخلية في التعامل مع الأسلحة الموجودة داخل المؤسسات العسكرية أو خارج سيطرتها، إضافة إلى مخلفات الحرب والألغام.

ويربط طلاع ملف المستودعات بمخلفات الحرب والألغام، معتبرًا أن التعامل معها يحتاج إلى خارطة أولويات بالتوازي مع إعادة الهيكلة والدمج والاستيعاب وضبط السلاح والتسريح.

وقال إن هذه الملفات تحتاج إلى سياسات وموارد كبيرة في ظل محدودية الإمكانات، ما يجعل التعامل معها على مراحل ضروريًا، إلى جانب التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بمخلفات الحرب والألغام لتحديد أماكنها وإزالتها.

دخان يتصاعد من مستودع أسلحة عقب انفجار وقع في قرية العيس بريف حلب الجنوبي – 21 أيلول 2026 (رويترز)

خبراء يفسرون الخطاب

الشرع أمام الأمم المتحدة.. رسائل طمأنة وتجنب التصعيد مع إسرائيل

الرئيس السوري أحمد الشرع يلقي كلمة سوريا في الدورة الـ 81 من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة – 23 أيلول 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

عنب بلدي – ركان الخضر

بعد مرور عام كامل على مشاركته الأولى، عاد الرئيس السوري، أحمد الشرع، في 23 من أيلول الحالي، لإلقاء كلمة للمرة الثانية في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة، مركزًا على جوانب التعافي السوري خلال عام مضى، بالإضافة إلى الانفتاح العالمي على العلاقات مع دمشق.

وقال الشرع إن نحو 100 دولة فتحت مسارات التواصل معنا عبر ما يقارب 4000 تفاعل ولقاء واتصال، وأصبحت دمشق مقرًا لنحو 60 بعثة دبلوماسية وبدأت الوفود تأتي إلى سوريا لتستعيد مكانتها بين الأمم والدول.

وأضاف الشرع أن سوريا بدأت رحلة التعافي، مركزًا على ما أُنجز في ملف السلاح الكيماوي والبرنامج النووي، ومشيدًا بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأما على صعيد الحرب ضد شبكات المخدرات، فلفت الرئيس السوري إلى ضبط نحو 700 مليون حبة "كبتاجون"، وتفكيك 90 شبكة دولية، ومكافحة الاتجار بالبشر والجريمة.

وتطرق إلى ملف رفع العقوبات الأوروبية والأمريكية، منوهًا إلى أن جميع الخطوات السابقة أثمرت تعافيًا سوريًا، أسهم في عودة ثلاثة ملايين ونصف المليون نازح ولاجئ.

خطاب الشرع.. ما الجديد؟

يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن مشاركة سوريا في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا العام لا تقل أهمية عن المشاركة في اجتماع العام الماضي، مشيرًا إلى أن المشاركة السابقة ركزت على بداية عملية الانتقال السياسي وإعادة التموضع بشكل كامل إلى مكان مختلف كليًا على المستوى الإقليمي والدولي عما كانت عليه لعقود سابقة، الأمر الذي أنتج حالة ترحيب وتفاعل كبيرين جدًا مع عودة سوريا إلى واقعها الإقليمي والدولي المنفتح والمتعاون والمرن مع القوى الإقليمية والعالمية.

وأضاف علوان أن المشاركة الحالية جاءت لتأكيد التموضع الجديد ضمن الواقع الحساس جدًا الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط في ظل الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، والمتزامنة مع أزمة الطاقة العالمية عبر استمرار إغلاق مضيق "هرمز" والمعارك الجانبية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة في لبنان واليمن.

من جانبه، يرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، أن خطاب الرئيس السوري جمع كل المخاوف التي تهتم بها الدول العالمية في سوريا، من خلال تطرقه لمواضيع الكيماوي والبرنامج النووي والمخدرات، بالإضافة إلى الحديث عن التعافي الذي يؤدي إلى عودة اللاجئين.

وأوضح جلو أن الشرع أعطى تطمينات لكل الدول تجاه سوريا الجديدة، مشيرًا إلى أن أهمية الخطاب تكمن في استناده إلى خطوات عملية، من خلال إشادة وكالة الطاقة الذرية بتعاون سوريا والسماح لها بالدخول إلى المنشآت النووية التي كانت موجودة في زمن حكم نظام الأسد، بالإضافة إلى خروج إيران وميليشياتها من سوريا، ووضع حد للأنشطة غير الحكومية سواء من بعض الفصائل الفلسطينية أو غيرها الموجودة في سوريا.

موقف استراتيجي يستند إلى الشرعية الدولية

لم يقف الرئيس السوري، أحمد الشرع، عند حديثه عن التعافي والانفتاح العالمي، بل تطرق أيضًا إلى الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في الجنوب السوري، مؤكدًا تمسك دمشق بأحقيتها في الجولان.

وحذر من أن التصرفات الإسرائيلية تهدد استقرار سوريا وتخالف توجه العالم بأسره، مجددًا تمسك الحكومة السورية باتفاق فصل القوات الموقع في 1974.

الباحث عمار جلو يرى أن تجديد الشرع التأكيد على الموقف السوري المتمسك بخيار الحلول الدبلوماسية أعطى إيحاء واضحًا بأن التوجه السوري الجديد يمثل خطًا استراتيجيًا وليس تصريحات عابرة أو خطوات تكتيكية، بالتزامن مع عدم التنازل عن الحق السوري وعدم تجاهل توثيق الانتهاكات الإسرائيلية.

واستبعد جلو أن تكون للخطابات ترجمة عملية في خطوات على الأرض لإيقاف الانتهاكات الإسرائيلية في الجنوب السوري، في ظل حكومة إسرائيلية تمثل تيارًا متشددًا، مرجحًا السبب في ذلك إلى طموحات للهيمنة على الإقليم، بما يشمل اقتطاع أراضٍ أو حتى امتداد نفوذ في جنوبي سوريا ولبنان والضفة الغربية أو غزة.

ورجح جلو أن تكون أي حكومة إسرائيلية قادمة أكثر تفهمًا لتطوير العلاقة مع دمشق، لأن استقرار سوريا يمثل مصلحة أمنية إسرائيلية، وهو ما يتفهمه كثير من السياسيين والنخب الفكرية في إسرائيل، انطلاقًا من أن سوريا قوية ومستقرة ستمنع وجود أي كيانات خارج إطار الدولة على الحدود بين سوريا والجولان المحتل.

من جهته، أشار الباحث وائل علوان إلى أن رسائل الشرع ارتبطت بحساسية التوقيت الذي تُعقد فيه هذه الاجتماعات، لذلك ركّز على ما تسببه إسرائيل بصلفها وفرط القوة الذي تستخدمه على مستوى المنطقة والتعطيل لمبادرات الاستقرار، مقابل ثبات الموقف السوري على مبادئ الانفتاح على الأمن والسلام دون التنازل عن الثوابت الوطنية أو الانقياد إلى ابتزازات الآخرين.

واستند الشرع في كلمته عن الانتهاكات الإسرائيلية إلى شرعية دولية تتمتع بها سوريا، بحسب علوان، منوهًا إلى أن هذه الشرعية أتاحت له أن يعلن هذه المبادئ المدعومة أمميًا بشكلها الصريح والواضح والقوي، مع نجاح دمشق في بناء مرونة دبلوماسية عالية جدًا على المستوى العالمي، باتت تركز على حالة من البعد الاستراتيجي، عبر رسم خطوط وطنية حمراء لا يمكن تجاوزها.

وأضاف علوان أن فرط القوة الذي تتمتع به إسرائيل يمنحها تفوقًا بشكل أو بآخر سواء على طاولة المفاوضات أو في الميدان، لكن في المقابل يمثل استفزازًا كبيرًا على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما تُرجم من خلال التفاعل الإيجابي مع ما تطرحه سوريا، مقابل خروج الكثير من الزعماء والقادة عندما ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، كلمته في الأمم المتحدة.

وأوضح علوان أن أهمية الموقف السوري من الانتهاكات الإسرائيلية تنبع من عدم انفراد دمشق في اتهام إسرائيل بعرقلة كل جهود الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، معتقدًا أن ملف "كف العبث الإسرائيلي" يتصدر الأولويات السورية.

تدجين الراديكالية

خالد المطلق

أعترف أنني كلما تابعت مشهد استقبال الرئيس الشرع في واشنطن انتابني شعور بأنني أشاهد إعادة تدوير لسيناريو رأيته من قبل، ليس لأن التفاصيل متطابقة، بل لأن المنطق الكامن خلفها مألوف تمامًا، جماعة مسلحة ذات جذور محلية كان خطابها يومًا عابرًا للحدود، تُمنح فرصة التحول، بدلة أنيقة هنا، تصريح دبلوماسي هناك، وفجأة تصبح شريكًا مقبولًا بدلًا من عدو يُطارَد.

لا أظن أن هذا مجرد قرار عابر تجاه سوريا تحديدًا، وأميل إلى الاعتقاد بأن ما يحدث هو اختبار لنموذج، وأن واشنطن التي لم تعد تملك شهية لحروب طويلة أو مشاريع "بناء دول" مكلفة وجدت في هذا النموذج بديلًا أقل تكلفة، فبدل احتلال بلد أو قتاله لماذا لا "تدجّن" الجماعة المسلحة الأقوى فيه، وتحولها إلى وكيل محلي؟ إذ سبق أن جُرب هذا مع "طالبان" في أفغانستان بشكل خجول، لكن التجربة السورية أكثر وضوحًا وجرأة.

حين ننظر إلى الساحل الإفريقي، مالي والنيجر وبوركينا فاسو تحديدًا، نرى بيئة جاهزة تمامًا لتكرار التجربة، فجماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" تحاول منذ مدة أن تقدم نفسها كحامية للسكان في مواجهة "داعش" من جهة، والنفوذ الروسي-الصيني المتمدد من جهة أخرى، وهنا أتساءل، مع تراجع فرنسا وانكشاف الساحة، هل ستقاوم واشنطن إغراء تكرار "الوصفة السورية" هناك؟

ثم هناك مسألة ليبيريا التي أراها أكثر من مجرد تفصيل جغرافي، بل الدولة التي ارتبط تأسيسها تاريخيًا بالمصالح الأمريكية، وموقعها على الساحل الغربي الإفريقي يجعلها مرشحة مثالية لتكون قاعدة متقدمة، ليس بمعنى الاحتلال العسكري المباشر، بل بمعنى أكثر نعومة (حماية طرق تجارة وموارد)، دون الغرق في مستنقع صدام مباشر مع المجتمعات المحلية، هذا النمط بالذات (النفوذ بالوكالة لا بالاحتلال) هو ما يقلق أكثر من أي تدخل عسكري صريح، لأنه أصعب في المحاسبة وأقل وضوحًا للرأي العام.

أعرف أن البعض سيقول إنني أبالغ في ربط الزيارات الدبلوماسية بمشروع استراتيجي متكامل، لكنني لا أصدق أن الرموز في السياسة بريئة أو عفوية، فكل استقبال رسمي، وكل مصافحة أمام الكاميرات، هما رسالة، وهذه المرة الرسالة موجهة، سواء قُصد ذلك أم لا، إلى كل جماعة مسلحة تراقب المشهد، من إفريقيا إلى آسيا "إذا قاتلت بما يكفي وغيرت خطابك في اللحظة المناسبة فالباب مفتوح أمامك للانتقال من قوائم الإرهاب إلى طاولة الشراكة الدولية."

وهذا بالضبط ما يخيف، حين يتحول السلاح إلى طريق مختصر ومجرب نحو السلطة والاعتراف الدولي، فما الذي يبقي قيمة للانتخابات أو المؤسسات أو سيادة القانون؟ ولماذا قد تختار أي حركة مسلحة أن تسلك طريق العمل السياسي الطويل والمرهق إذا كان بإمكانها اختصار الطريق بالبندقية ثم "تلميع الصورة" لاحقًا؟ أخشى أننا لا نعالج جذور التطرف بهذا الأسلوب، بل نؤجل انفجاره ونمنحه في الطريق موارد وخبرة وعلاقات لم تكن لتحصل عليها بطريقة أخرى.

وإذا كان لي أن أستعير درسًا من التاريخ فسأختار درس الحرب الباردة، فكم من "حلفاء" اليوم تحولوا إلى أعداء الغد؟ والمعروف أن القوى الكبرى دعمت مرارًا جماعات تحت شعارات براقة كـ"مقاتلي الحرية" لتجد نفسها بعد سنوات في مواجهة وحوش صنعتها بيدها، ومن هنا لا أرى سببًا وجيهًا يجعلني أثق أن الولاء الحالي لأي جماعة في سوريا أو الساحل الإفريقي سيبقى كما هو، حين تضع يدها فعليًا على مؤسسات الدولة ومواردها وأجهزتها الأمنية.

لهذا لا أعارض بالضرورة فكرة الانفتاح على قيادات خرجت من رحم الصراع المسلح، فهذا أحيانًا ضرورة واقعية لا مفر منها، لكنني أصر على أن هذا الانفتاح يجب أن يكون مشروطًا وليس مجانيًا، بل يجب فرض شروط صارمة، مثل احتكار الدولة للسلاح وحماية المواطنين دون تمييز ومحاسبة حقيقية على الانتهاكات ومساحة سياسية مفتوحة للجميع ووقف تام لأي تصدير للعنف نحو الخارج، أما حين تُمنح الشرعية دون أي رقابة أو شروط فسأفهمها كما سيفهمها غيري، مكافأة على إسقاط الحكومات بالقوة لا ثمرة بناء دولة حقيقية.

في النهاية أعتقد أن نجاح أي دولة لا يُقاس بزيارة للبيت الأبيض أو بربطة عنق أنيقة أمام الكاميرات، بل بقدرتها الفعلية على بناء مؤسسات تستحق الثقة واقتصاد لا يُقصي أحدًا ومجال سياسي يتسع للجميع، والثروات الطبيعية (النفط أو الفوسفات أو الأراضي والموانئ) هي ملك للشعوب أولًا، لا غنيمة لجماعة مسلحة نجحت في تغيير خطابها باللحظة المناسبة، الشعوب التي ستحول غضبها عاجلًا إلى رفض سياسي شامل.

إن هذا الاستثمار الأمريكي يفتح الباب أمام فوضى مستدامة وحواضن أبدية للإرهاب، ما يستدعي وعيًا إقليميًا ودوليًا للوقوف في وجه هذا المسار الخطير قبل أن يصبح وباء عالميًا لا يمكن احتواؤه، وإن لم نستوعب هذه المعادلة البسيطة فلن يتراجع التطرف، وسيعيد تشكيل نفسه بصورة أكثر دهاء وأصعب في المواجهة، وما أخشاه أن النموذج الذي نراقبه اليوم من سوريا قد يكون مجرد بداية لرحلة تصدير طويلة، من الساحل الإفريقي إلى مناطق أخرى لم تخطر ببالنا بعد.

سكان دمشق يتطلعون لخدمات أفضل

في حدائقها الـ177

دمشق – غنى جبر

تمثل الحدائق العامة متنفسًا لكثير من العائلات والسكان في العاصمة السورية دمشق، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وارتفاع تكاليف المعيشة، بعيدًا عن أعباء المطاعم والمقاهي مرتفعة التكلفة.

ولا يقتصر دور الحدائق على توفير أماكن للجلوس والتنزه، إذ تشكل المساحات الخضراء جزءًا من البيئة الحضرية، وتؤدي دورًا في تحسين المشهد العام للمدن وتوفير أماكن مناسبة للأنشطة الاجتماعية والعائلية، إلا أن الاستفادة من هذه المساحات ترتبط إلى حد كبير بمدى توفر الخدمات الأساسية فيها من توفير مياه الشرب والنظافة إلى الإنارة والصيانة.

في ظل تزايد الإقبال على الحدائق، تبرز مطالب من الزوار بتحسين واقع هذه المساحات والحفاظ على مستوى الخدمات فيها، إلى جانب صيانتها وتأهيلها.

وتضم مدينة دمشق ما يقارب 177 حديقة مفتوحة موزعة في الأحياء السكنية، تختلف فيما بينها بالمساحة والخدمات المتوفرة.

زوار الحدائق يطالبون بتحسين الخدمات

خلال استطلاع أجرته عنب بلدي، رصدت عدة مشكلات تتعلق بمستوى النظافة والعناية بالحدائق العامة، أبرزها تراكم القمامة في بعض المواقع، وعدم انتظام العشب في المساحات الخضراء.

ندى يحيوي، زائرة التقتها عنب بلدي في حديقة "الدفع" بمنطقة الشعلان، أشارت إلى وجود تفاوت واضح في مستوى النظافة والخدمات من حديقة إلى أخرى.

وفي حديثها عن أبرز الاحتياجات، ترى ندى أهمية توفير صنابير مياه صالحة للشرب وصيانتها بشكل مستمر، باعتبارها من الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها رواد الحدائق، ولا سيما خلال فصل الصيف.

وأكدت ندى أن الحدائق العامة أصبحت خيارًا اقتصاديًا ملائمًا ومفضلًا لدى العديد من العائلات، إذ تتيح لهم قضاء أوقات للترفيه والتنزه دون تحمل تكاليف مرتفعة.

من جهتها، قالت شذا، طالبة في كلية الاقتصاد وإحدى زائرات حديقة "السبكي"، إن الإقبال الملحوظ على الحديقة، ولا سيما خلال ساعات المساء وفصل الصيف، يعود بشكل رئيس إلى كونها خيارًا أقل تكلفة بكثير من المقاهي والمطاعم التي أصبحت خارج قدرة العديد من العائلات.

وعبّرت شذا عن رفضها لخصخصة الحدائق أو إدخال الاستثمار الخاص فيها، معتبرة أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات داخلها، ما يحرم ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من هذه المساحات العامة المجانية.

كما أكدت ضرورة وجود مجموعة من الخدمات التي تحتاج إليها الحدائق العامة لتصبح أماكن أكثر راحة وأمانًا للزوار، منها توفير مقاعد وطاولات حجرية ثابتة تنفذها الجهات العامة وتكون مخصصة لخدمة الزوار، والاهتمام بنظافة دورات المياه والتخلص من القمامة والنفايات المتراكمة.

حديقة السبكي في دمشق – 15 آب 2026 (عنب بلدي)

"المحافظة": تنسيق مستمر لتوفير بيئة آمنة

من جانبها، قالت مديرية الحدائق في محافظة دمشق، لعنب بلدي، إن الحدائق تشهد إقبالًا كبيرًا من السكان، باعتبارها متنفسًا مجانيًا وحيويًا، مشيرة إلى أن كوادرها تعمل على تلبية احتياجات الزوار والحفاظ على جاهزية الحدائق والمرافق التابعة لها.

وأضافت المديرية أن عمليات التنظيف تُنفذ بشكل يومي ومستمر في مختلف السطحات والحدائق والمرافق، بهدف الحفاظ على نظافتها ومظهرها الحضاري والصحي، إلى جانب إجراء صيانة دورية للمقاعد والكراسي وألعاب الأطفال، بما يضمن سلامة الزوار وراحتهم.

ولفتت إلى وجود تنسيق مستمر مع الجهات الأمنية لتوفير بيئة آمنة ومستقرة للزوار طوال فترة وجودهم في الحدائق.

إجراءات خاصة خلال فصل الصيف

بيّنت المديرية أنها فعّلت خطة عمل صيفية استثنائية للتعامل مع ارتفاع أعداد الزوار، ولا سيما خلال أوقات الذروة، تتضمن تمديد ساعات العمل وتفعيل ورديات مسائية وخلال أيام العطل الرسمية، بما يضمن استمرار عمليات التنظيف والتدخل السريع عند الحاجة.

وأشارت إلى تكثيف عمليات سقاية المسطحات الخضراء بشكل يومي ومنتظم، بهدف الحد من تأثير ارتفاع درجات الحرارة وحماية الغطاء النباتي من الجفاف.

وحول خطط التأهيل، ذكرت المديرية أنها وضعت خطة متكاملة ومجدولة زمنيًا لإعادة التأهيل، تعتمد على إعطاء الأولوية للمواقع الأكثر حيوية واكتظاظًا بالزوار.

وأوضحت أن الخطة لا تقتصر على الحدائق المغلقة، وإنما تشمل أيضًا تأهيل وتجميل المنصفات الطرقية والدوارات الرئيسية في العاصمة، إلى جانب الاهتمام بمداخل مدينة دمشق الأربعة، باعتبارها الواجهة الأولى للمدينة، إلى جانب صيانة وتشغيل الآبار الموجودة عند تلك المداخل.

أولويات إعادة تأهيل الحدائق السورية

قال عضو الهيئة التدريسية في كلية الهندسة الزراعية بجامعة "حلب" مناف الدخيل، إن معظم الحدائق في سوريا خلال السنوات الماضية عانت من الإهمال وقلة الخدمات والإمكانيات، مشيرًا إلى أن الحدائق تحتاج إلى رعاية دائمة وتطوير مستمر لتحقيق الغاية منها .

وأضاف الدخيل، لعنب بلدي، أن إعادة الحدائق إلى رونقها تتطلب تأهيل بنيتها التحتية وفق أساليب حديثة في إدارة الحدائق ورعايتها، بما يشمل الاعتماد على الأتمتة والنظم الذكية.

وبيّن أن الحدائق تختلف بحسب موقعها والوظيفة التي تؤديها، إذ توجد حدائق مخصصة للأطفال، وأخرى تخدم أحياء سكنية بوصفها متنفسًا للسكان، إضافة إلى حدائق مخصصة للمصانع والمستشفيات والمدارس، لافتًا إلى أن التصميم الهندسي للحديقة يختلف تبعًا لموقعها والهدف من إنشائها.

ومع ارتفاع أعداد زوار الحدائق خلال فصل الصيف بحثًا عن متنفس في ظل ارتفاع درجات الحرارة، أشار الدخيل إلى أن الحفاظ عليها يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية والمجتمع، من خلال زيادة الخدمات وتحسين مستوى الرعاية، بالتوازي مع وعي الزوار بضرورة المحافظة على نظافة الحدائق وعدم العبث بمكوناتها وتجهيزاتها والالتزام بالسلوكيات التي تحافظ على مرافقها.

ويرى الدخيل أن إعادة تأهيل الحدائق في سوريا ينبغي أن تبدأ بالمناطق الأكثر اكتظاظًا بالسكان والأكثر تضررًا، على أن تتضمن المرحلة الأولى تنظيف الحدائق من الأوساخ وبقايا النباتات الميتة، وصيانة البنية التحتية الأساسية، ولا سيما شبكات الري الحديثة والمقاعد والطرقات الداخلية.

وأضاف أن إعادة التشجير ينبغي أن تشمل تعويض الأشجار المقطوعة أو الميتة بغراس كبيرة يمكن الحصول عليها من المشاتل الخاصة، والتي تتميز بسرعة النمو والقدرة على توفير التغطية الخضراء، إلى جانب زراعة المسطحات الخضراء ووضع اللوحات والدلائل الإرشادية والتحذيرية في الأماكن المناسبة.

وفي مرحلة لاحقة، يمكن زراعة أحواض الورود والأزهار في الأماكن المخصصة لها، وتجهيز الحدائق بمكونات تتناسب مع طبيعة كل حديقة، مثل النوافير وأماكن لعب الأطفال و"الشمسيات" و"المتسلقات" وغيرها، وفق ما قاله الدخيل.

وأكد الدخيل في ختام حديثه ضرورة وجود حارس دائم ومشرف ومجموعة من العمال المختصين بالحدائق، يتولون مسؤولية إدارتها ورعايتها والعمل على تطويرها بصورة مستمرة.

حلفـــايـــا..

عودة 80% من السكان تضغط على شبكة المياه

حماة – عدي الحاج حسين

تشهد بلدة حلفايا في ريف حماة عودة واسعة للأهالي وصلت نسبتها إلى نحو 80% من السكان، غير أن هذه العودة فرضت ضغطًا كبيرًا وغير مسبوق على شبكة المياه، في ظل حركة إعمار وترميم مكثفة للمنازل المتضررة والمدمرة.

وبينما يواجه الأهالي نقصًا حادًا في المياه يدفعهم لشراء الصهاريج بأسعار تصل إلى 350 ليرة سورية للمتر المكعب، نفذت الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حماة، بالتعاون مع منظمة "يونيسف"، مشروعًا لتوسعة واستبدال خطوط الشبكة، بهدف تحسين التزويد المائي لنحو 5000 مواطن.

الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تنفذ أعمال توسعة واستبدال لشبكة المياه بمدينة حلفايا – 15 آب 2026 (الشركة العامة لمياه الشرب)

70% من الشبكة متهالكة

مختار بلدة حلفايا، محمود ضياف سويدان، قال لعنب بلدي، إن البلدة تشهد اليوم عودة واسعة للأهالي وصلت نسبتها إلى نحو 80% من السكان، إلا أن هذه العودة فرضت ضغطًا كبيرًا وغير مسبوق على شبكة المياه، في ظل حركة إعمار وترميم مكثفة للمنازل المتضررة والمدمرة.

وأضاف سويدان أن جذور الأزمة تعود إلى البنية التحتية للشبكة، فبعد أن كانت تتألف بنسبة 70% من أنابيب الحديد القديمة، قامت مؤسسة المياه عام 2005 بطرح مناقصة لتطويرها وتمديد خطوط "بولي إيثيلين" متعددة الأقطار.

لكن هذه الشبكة تعرضت لتدمير وضرر كبيرين خلال العمليات العسكرية، وفق سويدان، مضيفًا إلى ذلك تعرض محطة الضخ الرئيسة للسرقة والنهب، بما شمله ذلك من محركات و"سريكات" ومقاطع وأسلاك كهربائية.

خزانات تالفة

معطيات الأزمة وشكاوى الأهالي تتركز على النقص الحاد للمياه نتيجة غياب الآبار الكافية لحاجة المدينة، بحسب مختار بلدة حلفايا، موضحًا أن السبب الرئيس الكامن وراء ذلك هو انعدام خزانات المياه بعد تعرض الخزانات الرئيسة للتخريب من قبل قوات النظام في فترات سابقة، ما يجبر الأهالي على الضخ المباشر في الشبكة، وهو ما ينعكس سلبًا ويؤثر على مجموعات الضخ نفسها.

وما يفاقم المعاناة، وفق سويدان، أن آبار المياه تعتمد حاليًا على منظومات الطاقة البديلة، في ظل غياب خط كهرباء مخصص لها، الأمر الذي يجعل الضخ محدودًا بحيث تصل المياه إلى المناطق المنخفضة فقط، بينما تعجز تمامًا عن الوصول إلى الأحياء والأماكن المرتفعة طوال فصل الصيف.

ولفت إلى أن هذا العجز يدفع السكان لمواجهة تكاليف معيشية باهظة، عبر الاعتماد على شراء المياه من الصهاريج بشكل يومي طوال فترة الصيف، بسعر يصل إلى 350 ليرة سورية للمتر المكعب الواحد.

ورغم هذه التحديات، أكد سويدان أن السلامة الصحية للمياه متوفرة، ولم تسجل أي حالات مرضية أو مشكلات صحية لدى الأهالي بسبب جودة المياه الصالحة للشرب.

استبدال خطوط متهالكة

مدير الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حماة، عبد الستار العلي، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن عملية الاستبدال والتجديد لبعض خطوط شبكة مياه الشرب في حلفايا جاءت لأن الشبكة القديمة من الحديد متهالكة، ولانتهاء العمر التصميمي لها، ونتيجة للأضرار التي لحقت بالشبكة خلال العمليات العسكرية، وللحاجة إلى إجراء بعض التوسعات بعد عودة الأهالي إلى البلدة، إضافة إلى تجنّب الخطوط القديمة المهترئة، وما قد يترتب على ذلك من تأثير على الصحة العامة.

وبخصوص المعايير الفنية، كشف العلي أنه تم العمل على استبدال الخطوط المتهالكة وتمديد توسعات جديدة بنحو ثلاثة كيلومترات بقطر 63 مم من "البولي إيثيلين" (PE100)، وهي المادة المعتمدة حاليًا في العالم لتمديد شبكات مياه الشرب، وتخدم لسنوات طويلة ولسهولة التعامل معها في أثناء التنفيذ. أما اختيار القطر، فقد تم بناء على دراسة هندسية تحقق وصول المياه للمشتركين بضاغط كاف.

وأوضح أن نحو ثلاثة كيلومترات فقط تم تنفيذها في حلفايا، بينما نُفذت بقية الأعمال في مناطق أشد احتياجًا وفق رؤية الشركة لتخديم أكبر عدد ممكن من المستفيدين في مختلف أنحاء المحافظة، وخاصة للمناطق التي تشهد عودة الأهالي إليها بعد التحرير.

خمسة أيام للتنفيذ

وعن ضمان جودة التنفيذ، أكد العلي أن العمل ينفذ وفق دفتر شروط فنية يتضمن شروطًا عديدة، منها عمق وعرض الحفرة والمواد المطلوبة للحفاظ على القساطل ومنع التسريب، ويجري التنفيذ بإشراف يومي من فريق هندسي مختص مكلف من قبل الشركة لهذه الغاية.

وكشف أن الاستبدالات والتوسعات المطلوبة في حلفايا نُفذت خلال خمسة أيام عمل، شملت إضافة إلى تنفيذ الاستبدال عملية نقل فروع المشتركين إلى خطوط الشبكة الجديدة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على تحسن وصول المياه للأهالي، نتيجة تخفيف الهدر والتسريب الذي كان يحدث في الشبكة القديمة المهترئة.

صيانة مستدامة

بخصوص خطة الصيانة الدورية، أوضح العلي أن الشركة تقوم من خلال ورشاتها الفنية بشكل دائم بمعالجة أي مشكلة تظهر في الشبكة، حيث يتم فحص الخط وصيانته بما يضمن استدامة الخدمة ومنع الهدر وإبعاد خطر التلوث، مشيرًا إلى أن هناك اعتمادات مخصصة لهذه الغاية ضمن الموازنة الجارية للشركة.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم من "يونيسف"، بيّن العلي أن دور المنظمة لا ينتهي عند تسليم الأعمال للشركة العامة، إذ تنص شروط العقد الموقع بين "يونيسف" ومتعهد التنفيذ على فترة ضمان لمدة ستة أشهر من تاريخ التسلم الأولي للأعمال، تشمل معالجة أي خلل يظهر عند الاستثمار.

وأشار إلى متابعة الشركة من خلال ورشاتها الفنية للأعطال بعد انتهاء فترة الضمان، بما يضمن الاستفادة المثلى للمشروع.

وعود بالمعالجة

اختناقات مرورية

تعرقل الحركة في شوارع حلب

حلب – محمد ديب بظت

تشهد عدة عقد وشوارع رئيسة في مدينة حلب اختناقات مرورية متكررة، وسط شكاوى من الأهالي والسائقين من صعوبة الحركة وطول فترات الانتظار، خاصة خلال ساعات الذروة التي ترتفع فيها كثافة المركبات على الطرق الرئيسة والواصلة بين الأحياء.

ورصدت عنب بلدي خلال الأيام الماضية اختناقات مرورية في عدد من النقاط داخل المدينة، من بينها مفرق العمروي ودوار صلاح الدين في حي صلاح الدين، والشارع الرئيس في بستان القصر، إضافة إلى منطقتي الفرقان وسيف الدولة والأعظمية، حيث تشهد هذه النقاط ازدحامًا متفاوتًا، يمتد في بعض الأوقات إلى الشوارع المحيطة والمتفرعة عنها .

وتظهر الاختناقات بصورة أوضح خلال ساعات الذروة خاصة بالفترة المسائية، مع ازدياد أعداد المركبات الداخلة إلى العقد والخارجة منها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ حركة السير وارتفاع مدة الانتظار.

ويضطر بعض السائقين إلى سلوك شوارع فرعية لتجنب نقاط الازدحام، الأمر الذي ينقل بدوره جزءًا من الضغط المروري إلى طرق أخرى.

وفي مفرق العمروي بحي صلاح الدين، تتداخل حركة المركبات القادمة من أكثر من اتجاه، مع ملاحظات حول غياب عناصر المرور في بعض الأوقات.

كما تشهد المنطقة المحيطة بدوار صلاح الدين حركة مرورية كثيفة، في وقت يؤدي تجمع المركبات عند مداخل الدوار ومخارجه إلى بطء الحركة، خاصة خلال ساعات الذروة.

وفي بستان القصر، تتركز الاختناقات في الشارع الرئيس الذي يشهد حركة نشطة للسيارات، بينما تظهر في منطقتي الفرقان وسيف الدولة ازدحامات في عدد من التقاطعات والمقاطع التي تربط الأحياء والشوارع الرئيسة ببعضها.

وتشهد منطقة الأعظمية بدورها اختناقات مرورية في بعض النقاط، مع زيادة كثافة المركبات خلال أوقات الذروة.

ولا تقتصر شكاوى الازدحام على هذه النقاط، إذ تتكرر الاختناقات في مناطق مختلفة من المدينة، وتتفاوت حدتها بحسب ساعات اليوم وكثافة الحركة، وسط تساؤلات من الأهالي والسائقين حول أسباب تكرارها والإجراءات المتخذة للحد منها.

ضغط مروري وإغلاق طرق

قال رئيس قسم العمليات في فرع مرور حلب، الرائد عبدو حج حسن، إن المدينة تشهد خلال الفترة الأخيرة ضغطًا مروريًا متزايدًا خلال ساعات الذروة الصباحية والمسائية، عازيًا ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها زيادة عدد المركبات الخاصة نتيجة عودة الأهالي وفتح المعابر التجارية.

وأضاف حج حسن، لعنب بلدي، أن خروج عدد من الشوارع الرئيسة والفرعية عن الخدمة نتيجة أعمال الصيانة وإعادة التأهيل أسهم في زيادة الضغط على الطرق المتاحة، إلى جانب الاصطفاف العشوائي للمركبات على جانبي الطرق، والذي يؤدي إلى تضييق المسرب المروري.

وأشار إلى أن تركز المؤسسات الحكومية والمدارس والأسواق في مناطق محددة من المدينة يسهم بدوره في خلق اختناقات مرورية، نتيجة تزامن حركة أعداد كبيرة من المركبات في نقاط محددة خلال أوقات متقاربة.

نقص في عناصر المرور

حول شكاوى غياب عناصر المرور عن بعض العقد، ولا سيما دوار صلاح الدين، قال رئيس قسم العمليات، إن غياب العناصر في بعض الأوقات لا يعود إلى الإهمال، وإنما إلى توزيع الكوادر المتاحة على عدة نقاط تشهد ضغطًا مروريًا في التوقيت نفسه.

وهناك نقص نسبي في عدد عناصر المرور مقارنة بحجم مدينة حلب وكثافة الحركة المرورية الحالية، بحسب حج حسن.

وأشار إلى العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على إعادة توزيع أوقات الدوام، وتكثيف وجود العناصر في العقد الأكثر ازدحامًا على مدار اليوم.

وبشأن الاختناقات التي تشهدها بعض الشوارع الضيقة، قال حج حسن، إن فرع المرور يعمل على اتخاذ عدة إجراءات للتعامل معها، بينها تنظيم اتجاهات السير في بعض الشوارع وجعلها باتجاه واحد خلال أوقات الذروة.

ويشمل العمل، وفقًا لحج حسن، منع وقوف واصطفاف المركبات على جانبي الشوارع الحيوية، وتحرير مخالفات بحق المخالفين، إلى جانب نشر دوريات جوالة للتدخل وفض الاختناقات فور حدوثها.

ونوه إلى وجود تنسيق مع مجلس مدينة حلب لتوسيع مداخل بعض الشوارع، وإزالة الإشغالات التي تؤثر في حركة السير وتحد من المساحة المتاحة أمام المركبات.

حلول قصيرة ومتوسطة المدى

قال رئيس قسم العمليات، إن فرع المرور يعمل حاليًا على حزمة من الحلول قصيرة ومتوسطة المدى للتعامل مع الضغط المروري في المدينة، تشمل إعادة تأهيل الإشارات الضوئية وتشغيلها وفق أنظمة توقيت تتناسب مع كثافة الحركة المرورية.

وتتضمن الإجراءات، بحسب حج حسن، العمل على إنشاء مواقف محورية على أطراف المدينة بهدف تخفيف دخول المركبات إلى مركزها، إلى جانب دراسة فتح محاور مرورية جديدة وربط الأحياء بطرق بديلة لتوزيع الحركة وعدم تركزها في نقاط محددة.

كما تشمل الخطة تنفيذ حملات توعية للمواطنين حول أهمية الالتزام بقواعد السير وتجنب الوقوف المزدوج، في وقت أكد حج حسن أن الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو تحسين انسيابية الحركة المرورية داخل المدينة.

ازدحام وتجمع للسيارات عند إشارة الكثرة في مدينة حلب – 19 أيلول 2026 (عنب بلدي)

تراجع في المساحة والإنتاج

الحسكة..
فلاحو القطن يبحثون عن إجابات حول الدعم والتسويق

الحسكة – محمد جفال

مع بدء جني محصول القطن في مناطق شرقي سوريا، يواجه المزارعون موسمًا زراعيًا بتكاليف مرتفعة وإنتاج أقل من المتوقع، في ظل قلة عدد "الريات" وعدم توفر المازوت اللازم لتشغيل محركات الضخ، إلى جانب غياب الدعم الحكومي المباشر هذا العام.

ولا تقتصر حسابات المزارعين على كمية المحصول التي يمكن جنيها أو سعر شرائه المحدد رسميًا، إذ تشمل أيضًا ارتفاع تكاليف تجهيز الأرض والزراعة والري ومكافحة الآفات والعمالة والقطاف والنقل، وسط مخاوف من صعوبات تسويق المحصول وتأخر الحصول على قيمته بعد التسليم.

وتأتي هذه الظروف في وقت تسعى فيه الجهات الزراعية إلى إعادة توسيع زراعة القطن، بعد تراجع كبير في المساحات المزروعة والإنتاج خلال السنوات الماضية، نتيجة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والجفاف وتراجع الدعم الزراعي.

إنتاج أقل بسبب تحديات الري

عبد الله الزيدان، أحد مزارعي القطن في ريف الحسكة الشمالي، خصص نحو 20 دونمًا لزراعة المحصول خلال الموسم الحالي، ويتوقع إنتاجًا يتراوح بين 250 و300 كيلوغرام للدونم الواحد.

وقال عبد الله لعنب بلدي، إن الإنتاج المتوقع هذا الموسم أقل مما كان يأمل، مرجعًا ذلك إلى ارتفاع تكاليف الزراعة وقلة عدد "الريات" التي تمكن من تنفيذها بسبب عدم توفر المازوت اللازم لتشغيل مضخات المياه.

وأضاف أن القطن يحتاج إلى ري منتظم خلال مراحل نموه، بينما اضطر المزارعون إلى تقليل عدد "الريات" أو تأخير بعضها، ما انعكس على نمو النباتات والإنتاج المتوقع من الدونم.

وقدّر عبد الله تكلفة زراعة الدونم الواحد حاليًا بنحو 180 دولارًا (الدولار يعادل نحو 135 ليرة سورية)، تشمل تجهيز الأرض والبذار والري ومستلزمات المتابعة حتى مرحلة القطاف، بينما حددت إدارة دعم الإنتاج الزراعي سعر شراء القطن للموسم الحالي بـ85 ليرة سورية جديدة للكيلوغرام.

ويرى المزارع أن المشكلة لا ترتبط بسعر شراء المحصول وحده، إذ إن انخفاض الإنتاج يجعل الكمية التي يحصل عليها المزارع في نهاية الموسم محدودة مقارنة بما أنفقه خلال أشهر الزراعة.

وقال إن المزارع يدفع معظم تكاليفه وفق أسعار السوق، من أجور العمال إلى مستلزمات الزراعة والري، بينما يتحدد العائد النهائي وفق كمية القطن المنتجة والسعر الرسمي المحدد للكيلوغرام.

المازوت يقلل عدد "الريات"

تكاليف إنتاج القطن تبدأ من إعداد الأرض ولا تنتهي عند جني المحصول، لكن بند الري أصبح من أكثر البنود التي تضغط على المزارعين خلال الموسم الحالي، بحسب ما قاله أحمد السلامة، مزارع من المنطقة.

وأضاف أحمد لعنب بلدي أن عدم توفر المازوت بكميات كافية أجبر مزارعين على تقليل عدد "الريات"، خصوصًا في الأراضي التي تعتمد على الآبار ومحركات الضخ، ما أثر في نمو المحصول وانعكس على الكمية المتوقع إنتاجها.

كما أن ارتفاع سعر المازوت في السوق يجعل تشغيل محركات الري مكلفًا بالنسبة للمزارع، فيضطر إلى المفاضلة بين زيادة عدد الريات وتحمل تكاليف إضافية لا يضمن استردادها عند بيع المحصول.

غياب الدعم الحكومي المباشر هذا الموسم زاد من الأعباء، إذ اضطر المزارعون إلى تأمين احتياجاتهم من السوق، في وقت ارتفعت فيه أسعار الأسمدة والمبيدات والمازوت وأجور العمال.

وتضاف إلى هذه المصاريف أجور بذر المحصول وتعشيب الأرض والقطاف، إلى جانب أجور "الشل" والنقل وتكاليف الحراثة وإصلاح محركات الري.

وأشار أحمد إلى أن بعض المزارعين يعملون في أراض لا يملكونها وفق نظام الشراكة مع أصحابها، ما يعني اقتسام المحصول بين الطرفين، وبالتالي انخفاض حصة المزارع الذي يتحمل تكاليف العمل والمتابعة طوال الموسم.

غياب الدعم يرفع تكلفة الكيلوغرام

المهندس الزراعي حسن الحميد، قال لعنب بلدي، إن ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة "الريات" من أبرز العوامل المؤثرة في محصول القطن خلال الموسم الحالي.

وأضاف الحميد أن القطن يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ما يجعل تأمين الوقود اللازم لتشغيل مضخات الري عاملًا أساسيًا في الحفاظ على الإنتاج.

وأشار إلى أن غياب الدعم المباشر لبعض مستلزمات الإنتاج، دفع المزارعين إلى الاعتماد بدرجة أكبر على السوق الحرة لتأمين الأسمدة والمبيدات والمازوت وغيرها من الاحتياجات.

وتزيد أسعار هذه المواد من تكلفة الإنتاج، بحسب المهندس الزراعي، بينما يؤدي عدم توفر المازوت إلى تقليل عدد "الريات"، وهو ما ينعكس في النهاية على كمية المحصول الناتجة من وحدة المساحة.

ويرى الحميد أن انخفاض الإنتاج لا يعني بالضرورة انخفاض النفقات بالقدر نفسه، إذ تبقى بعض المصاريف ثابتة، مثل إعداد الأرض والبذار وأجور الحراثة والمتابعة، بينما ترتبط بعض التكاليف بعدد "الريات" والعمال ومراحل القطاف.

ويمكن أن يخفف دعم المحروقات جزءًا من التكلفة، خصوصًا بالنسبة للمزارعين الذين يعتمدون على الآبار، بينما يؤدي غيابه إلى زيادة تكلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد من القطن، بحسب الحميد.

مخاوف من مرحلة التسويق

بعد حسابات الإنتاج والتكلفة، ينتقل قلق المزارعين إلى مرحلة تسويق المحصول والحصول على مستحقاتهم المالية.

وقال محمد سليمان مزارع من ريف تل تمر غربي الحسكة، لعنب بلدي، إن سرعة الحصول على قيمة المحصول تمثل جزءًا أساسيًا من حسابات الموسم، لأن المزارع يحتاج بعد أشهر من الإنفاق إلى استعادة الأموال التي دفعها في الزراعة والري والعمالة.

وأضاف أن المزارع يدخل الموسم الزراعي وفي ذمته التزامات مالية وديون مرتبطة بتأمين مستلزمات الإنتاج، ولذلك فإن تأخر صرف قيمة المحصول بعد تسليمه يزيد من صعوبة الوفاء بهذه الالتزامات.

ويربط محمد مخاوفه بما جرى خلال موسم القمح، عندما استمرت عمليات تسلّم المحصول وإنجاز الفواتير وصرف المستحقات على مراحل، بينما طالب مزارعون في الحسكة بتسريع عمليات الدفع.

وكان المصرف الزراعي أوضح في وقت سابق أن عمليات الصرف تتم وفق القوائم المكتملة والسيولة المتاحة، ما جعل توقيت الحصول على المستحقات محل اهتمام بالنسبة للمزارعين.

وقال محمد إن المزارع لا يحتاج فقط إلى معرفة سعر شراء القطن، بل إلى معرفة الجهة التي ستتسلم المحصول وآلية التسليم والمدة التي يحتاج إليها للحصول على مستحقاته.

وضوح آلية التسويق

أشار المهندس الزراعي حسن الحميد إلى أن المزارعين يحتاجون إلى توضيحات بشأن آلية تسويق القطن، والجهات التي يمكن تسليم المحصول إليها، وما إذا كان التسويق سيجري حصريًا عبر المؤسسات الحكومية أو ستكون هناك خيارات أخرى، إضافة إلى المدة اللازمة لصرف قيمته.

وكانت إدارة دعم الإنتاج الزراعي حددت سعر شراء القطن للموسم الحالي بـ85 ليرة سورية جديدة للكيلوغرام، استنادًا إلى دراسة قالت إن تكلفة إنتاج الكيلوغرام تبلغ نحو 71 ليرة، بما يحقق هامش ربح يقارب 20% للفلاح.

وقال مدير دعم الإنتاج الزراعي، محمد سعد صيلين، إن تكاليف الإنتاج دُرست من قبل لجنة مختصة من وزارة الزراعة وجهات أخرى، بالاعتماد على تقارير وتكاليف واردة من محافظات مختلفة، وتشمل مستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية.

محصول استراتيجي يحاول استعادة مساحاته

كان القطن من المحاصيل الاستراتيجية في سوريا، وارتبط لسنوات بالصناعات النسيجية والتصدير، وتركزت زراعته بصورة أساسية في حلب والرقة ودير الزور والحسكة وحماة.

وبلغت المساحة المزروعة بالقطن عام 2008 نحو 176 ألف هكتار، بينما وصل الإنتاج إلى نحو 652 ألف طن عام 2009، وكان المحصول يمثل بين 20 و30% من إجمالي الصادرات الزراعية، وفق البيانات الرسمية الخاصة بالمحصول.

لكن الحرب وما رافقها من تغيرات في مناطق السيطرة وتضرر البنية التحتية وتراجع الدعم وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، إلى جانب الجفاف وشح المياه، أثرت في زراعة القطن ومساحاته وإنتاجه.

وفي 27 من نيسان الماضي، قال مدير مكتب القطن في وزارة الزراعة، محمد معري، إن المساحة المخطط زراعتها خلال الموسم الحالي تبلغ نحو 50 ألف هكتار، مع توقع إنتاج يقارب 150 ألف طن، ضمن خطة حكومية لإعادة توسيع زراعة المحصول.

وأشار معري إلى زيادة المساحات المخطط زراعتها في المحافظات المنتجة، إلى جانب إعادة زراعة القطن في إدلب، والتوجه نحو الزراعة الحديثة، خصوصًا في مجالي الري والمكننة الزراعية.

وفي المقابل، قال إن الإنتاج الحالي من القطن يكفي لتغطية حاجة السوق المحلية مع وجود فائض للتصدير، لكنه أشار إلى عدم توفر دعم تمويلي للمزارعين، واقتصار الدعم على سعر البذار المخفض.

وبحسب بيانات وزارة الزراعة، بلغت المساحات المزروعة بالقطن في سوريا خلال الموسم الحالي نحو 26 ألف هكتار، مقابل 25.8 ألف هكتار في الموسم السابق، مع توقعات بإنتاج نحو 79.4 ألف طن، مقارنة بنحو 69.5 ألف طن في الموسم الماضي.

ومع بدء القطاف، تتجه حسابات المزارعين إلى ما بعد خروج المحصول من الأرض، في ظل الحاجة إلى معرفة آلية التسويق والجهات التي ستتسلمه، والأهم بالنسبة إليهم، موعد الحصول على مستحقاتهم المالية بعد التسليم، لاستعادة ما أنفقوه خلال الموسم والاستعداد للموسم الزراعي المقبل.

قطاف القطن في ريف الحسكة – 14 أيلول 2026 (عنب بلدي)

مطالبات بتدخل عاجل

الباذنجان البري يهدد المحاصيل ويستنزف الموارد المائية بالرقة

الرقة – أحمد الحمدي

تتصاعد مخاوف المزارعين في محافظة الرقة من الانتشار المتزايد لنبتة الباذنجان البري، التي تحولت خلال السنوات الأخيرة من مجرد عشب ينمو على أطراف الحقول وقنوات الري إلى آفة زراعية تهدد المحاصيل وتستنزف الموارد المائية في المنطقة.

ويُعرف الباذنجان البري بأنه نبات عشبي معمّر من الفصيلة الباذنجانية، وهي الفصيلة نفسها التي ينتمي إليها الباذنجان والطماطم والبطاطا، ويصنّف من أخطر الأعشاب الغازية التي تهدد المحاصيل الزراعية في العديد من الدول.

وتكثر هذه النبتة داخل الحقول الزراعية المروية بشكل دوري، حيث تنافس النباتات المزروعة على المياه والعناصر الغذائية، ما يؤدي إلى تراجع إنتاجية المحاصيل التي تنتشر ضمنها.

وازداد انتشار الباذنجان البري خلال العقد الماضي نتيجة ضعف المتابعة من الجهات المعنية، وفي مقدمتها مديرية الزراعة، التي كانت تنظم سابقًا حملات لمكافحة هذه النبتة والحد من انتشارها.

ميدات محدودة الفعالية.. طريقتان للتكاثر

قال المزارع فراس الشلاش، أحد مزارعي ريف الرقة الشمالي، إن الباذنجان البري ينمو بالقرب من قنوات الري والمصارف الزراعية، وإن غياب المتابعة المستمرة لانتشاره بات يشكل عائقًا أمام المزارعين بسبب توسعه الواسع في الأراضي الزراعية.

وأضاف فراس، لعنب بلدي، أن المبيدات المستخدمة لمكافحة هذه النبتة لا تقضي عليها بشكل كامل، بل توقف نموها لفترة تتراوح بين شهر وشهرين فقط.

وأشار إلى أن الباذنجان البري سيطر على ثلاثة دونمات من أصل عشرة دونمات يملكها، معربًا عن مخاوفه من استمرار انتشار هذه الآفة في ظل عدم توفر مبيدات قادرة على القضاء على جذورها.

وتتميز نبتة الباذنجان البري بجذور عميقة ومتشعبة تمتد لأمتار عدة داخل التربة، ما يجعلها شديدة المقاومة للجفاف وصعبة الإزالة بالوسائل التقليدية.

ويعد الباذنجان البري نباتًا معمّرًا يتكاثر بطريقتين، الأولى عبر الجذور التي تساعده على البقاء والانتشار في التربة، والثانية عبر البذور التي تتناثر بكثافة وتسهم في اتساع رقعة انتشاره.

أراض خارج الخدمة

قالَ المزارع عبد الله الدرويش، من ريف الرقة الجنوبي، إن انتشار الباذنجان البري حوّل مساحات زراعية واسعة إلى أراض خارج الخدمة.

وأضاف عبد الله، لعنب بلدي، أن هذه الآفة انتشرت خلال السنوات الماضية ولا سيما في منطقة الكسرات، نتيجة انتقال بذورها عبر مخلفات الحيوانات والسماد العضوي المستخدم في الأراضي الزراعية.

ودفع اعتماد المنطقة على زراعة الخضراوات المزارعين إلى استخدام كميات كبيرة من السماد العضوي المنقول من مناطق أخرى، ما أسهم في انتقال الباذنجان البري وانتشاره على نطاق واسع، بحسب عبد الله.

وأشار إلى أن غياب برامج مكافحة فعالة خلال السنوات الماضية أدى إلى تحول النبتة إلى آفة تهدد الأراضي الزراعية، مؤكدًا أن العديد من الحقول خرجت من دائرة الإنتاج بسبب توسعها المستمر.

وقال إن الباذنجان البري يتميز بسرعة نموه وقدرته على منافسة المحاصيل الزراعية، إذ يتسبب بخنق النباتات المحيطة نتيجة كثافة نموه، فضلًا عن إفرازه مواد تؤثر سلبًا في نمو النباتات المجاورة وتضعف إنتاجيتها.

ولفت إلى أن جذور النبتة تمتد إلى أعماق قد تصل إلى ثمانية أو عشرة أمتار، ما يمكنها من الوصول إلى المياه الجوفية والاستفادة منها، خاصة في المناطق القريبة من سرير نهر "الفرات"، حيث تتوفر المياه الجوفية على أعماق تتراوح بين خمسة وعشرة أمتار.

وأكد مزارعون التقتهم عنب بلدي الزراعية والوقاية، إبراهيم رمضان، إن مديرية الزراعة أجرت حصرًا للمساحات المصابة بالنبتة، ووضعت خطة لمكافحتها عبر طريقتين: الأولى ميكانيكية تعتمد على القلع والإزالة، والثانية كيميائية باستخدام المبيدات المتخصصة.

وبيّن رئيس إدارة الشؤون الزراعية والوقاية أن المديرية حددت كميات المبيدات اللازمة للمكافحة الكيميائية، ورفعت طلبًا إلى الوزارة لتأمينها، مؤكدًا أنه جرى تخصيص كميات تغطي جزءًا من المساحات المتضررة، على أن تبدأ عمليات المكافحة فور وصول المبيدات ووفق الإمكانات المتاحة.

وأكد أن نجاح جهود المكافحة يتطلب متابعة مستمرة وتعاونًا بين الجهات المعنية والمزارعين للحد من انتشار الباذنجان البري وحماية الأراضي الزراعية من أضراره المتزايدة.

مزارع في ريف الرقة الشرقي يقتلع نبتة الباذنجان البري من أرضه بطريقة تقليدية – 3 أيلول 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

يستقبل بين 200 و400 مراجع يوميًا

إقبال متزايد يفاقم الضغط على المستشفى الوطني باللاذقية

اللاذقية – آلاء شعبو

قال مراجع في مقطع مصور انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إنه انتظر أكثر من نصف ساعة داخل قسم الإسعاف في المستشفى الوطني باللاذقية قبل أن تتم معاينته، في شكوى أثارت تساؤلات حول مدة انتظار المرضى والضغط الذي يشهده القسم.

ويستقبل قسم الإسعاف بين 200 و300 مراجع يوميًا، وقد يصل العدد إلى نحو 400 في بعض الأيام، وفق رئيسة الأطباء المقيمين في المستشفى الوطني باللاذقية، الدكتورة نور فياض.

وتتركز ساعات الذروة بين الـ11 صباحًا والثانية أو الثالثة ظهرًا، ثم بين الثامنة والعاشرة أو الـ11 مساء.

حالات متفاوتة

خلال وجود عنب بلدي في قسم الإسعاف، كانت مريضة في السبعينيات من عمرها على أحد أسرّة القسم، تراجع بسبب ألم في المعدة. وقالت إنها اختارت المستشفى الوطني لعدم قدرتها على تحمل تكاليف العلاج في القطاع الخاص، ولم تكن لديها ملاحظة على مدة الانتظار، مؤكدة أن الكادر الطبي تعامل معها فور وصولها.

ولا تصل جميع الحالات إلى الإسعاف بدرجة الخطورة نفسها، إذ قالت رئيسة الأطباء المقيمين في المستشفى الوطني باللاذقية، الدكتورة نور فياض، إن جزءًا من المراجعين يأتي بحالات يمكن متابعتها في العيادات الخارجية، ما يتطلب فرز المرضى وتحديد أولوية المعاينة.

وتُعطى الأولوية للحالات التي تحتاج إلى تدخل سريع، مثل الجلطات الدماغية والجلطات القلبية وحالات الاختناق. وقد يتعامل الطبيب مع أكثر من 20 مريضًا خلال ساعة أو مع عدة حالات في الوقت نفسه، بينما ينتظر المريض المستقر أحيانًا بين عشر و15 دقيقة ريثما ينتهي التعامل مع حالة أكثر إلحاحًا.

ويضم القسم نحو عشرة أطباء مقيمين في اختصاص الأمراض الداخلية، مع أعداد مقاربة في الجراحة والجراحة العظمية.

الأطباء الموجودون هم من خريجي كلية الطب الذين يتابعون اختصاصهم، ويعملون تحت إشراف أطباء اختصاصيين، وفق فياض.

أسباب زيادة الضغط

تربط فياض ارتفاع أعداد المراجعين خلال العامين الماضيين بتحسن توفر الأطباء والخدمات في المستشفى، وزيادة الإقبال على خدماته المجانية، إلى جانب الظروف المعيشية التي تجعل بعض المرضى غير قادرين على تحمل تكاليف العلاج في القطاع الخاص.

ولا ترى فياض فرقًا في مستوى الأطباء بين المناوبات الصباحية والمسائية، موضحة أن طبيعة العمل الإسعافي تتطلب سرعة في إجراء الفحوص وإعطاء الأدوية، بينما تختلف آلية المتابعة داخل الأقسام.

إحالات من خارج المحافظة

يستقبل المستشفى إحالات من مناطق خارج اللاذقية، بينها مناطق في ريف إدلب.

وقالت فياض، إن بعض الحالات تصل إلى اللاذقية بعد رحلة تستغرق نحو ساعة إلى ساعة ونصف، موضحة أن الجهات المحيلة ترى في بعض الحالات أن الوصول إلى مستشفيات المحافظة أسهل.

ويشمل الضغط قسم العناية المشددة أيضًا، إذ تكون الأسرّة ممتلئة في معظم الأيام، بعد أن كانت تشهد سابقًا أيامًا تتوفر فيها أسرّة شاغرة. وتُرجع فياض ذلك إلى زيادة أعداد المرضى والإحالات، وليس إلى انخفاض عدد الأسرّة.

وأجرى وزير الصحة، مصعب العلي، ومحافظ اللاذقية، أحمد مصطفى، جولة تفقدية في المستشفى الوطني خلال آب الماضي، انتقد خلالها الوزير ما وصفه بالبيروقراطية والترهل الإداري، ووجه ملاحظات إلى الكوادر حول آلية العمل.

وبعد الجولة بنحو خمسة أيام، أعلن مدير صحة اللاذقية حينها، خليل إبراهيم آغا، مغادرته منصبه، من دون أن يوضح أسباب ذلك، في حين لم يصدر إعلان رسمي يربط بين مغادرته ونتائج الجولة.

يستقبل قسم الإسعاف في المستشفى الوطني باللاذقية بين 200 و400 مراجع يوميًا – 7 آيار 2026 (سانا)

هل تتساوى الرؤوس في عصر إعلام الـ"AI"

علي عيد

تساوت الرؤوس في الإعلام، بالنسبة لكثيرين، بعد الذكاء الاصطناعي (AI)، والسبب أن استخدام هذه التكنولوجيا يختصر خبرات آلاف الصحفيين والدراسات، كما يستطيع استحضار ملايين المعلومات أمام الصحفي، لكن التحقق من هذه المعلومات أو إخضاعها للعامل البشري هو النقطة الأهم.

يستطيع صحفي مبتدئ أن يطلب من الذكاء الاصطناعي تقديم تحليل حول نتائج مشاركة سوريا بوفد كبير في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يمكنه أن يستحضر بكبسة زر تاريخ المشاركات، أو أن يعود إلى النقطة التي بدأت منها إسهامات سوريا في تشكيل المنظمة الأممية.

ثم يمكن لصحفي مبتدئ أن يطلب تلخيص كل تلك المعلومات، مع إعطاء برنامج الذكاء الاصطناعي أمرًا بكتابة تحليل من ألف كلمة، أو حتى صناعة "ريلز" يتحدث عن محطات سوريا في المنظمة الأممية.

وقد يعتقد كثيرون أن هذا يكفي، أو أن الصحافة التقليدية أو المهارات الشخصيّة أدت دورها وباتت خلف ظهورنا، وهذا أمر غير صحيح بالمطلق.

الذكاء الاصطناعي يستطيع جمع معلومات تتناسب وتوجهات مسبقة لحقن تلك المعلومات من قبل مصمميه، كما أنه لا يتصرف بروح الصحفي، ولا يخضع لمعايير الوسيلة الإعلامية أو سياساتها، وإذا افترضنا أن أي وسيلة إعلامية زودت الذكاء الاصطناعي ضمن "بروجكت" خاص بها بمعلومات عن السياسات، وكتاب الأسلوب، والمطلوب والمحظور، فإنها تكون قد صنعت إطارًا عامًا، وحولت الصحافة إلى مهنة بلا روح.

وبخلاف احتمالات تلاعب التكنولوجيا والخوارزميات بتصنيف المعلومات وجلب ما تراه مناسبًا منها، فإن وسائل الإعلام تحتاج إلى من يدقق وراء الذكاء الاصطناعي، كما تحتاج في الوقت ذاته إلى سياسة إفصاح عن مدى استخدام هذه التكنولوجيا، وتمكين الجمهور من معرفة حجم التدخل وشكله، وهو ما يشكل عنصرًا حاسمًا في ثقة الجمهور.

في دراسة نشرت مؤخرًا بدورية "Digital Journalism"، عنوانها "الشفافية أكثر من مجرد علامة"، يركز عدد من الباحثين على ما يحتاج إليه الجمهور فعليًا لمعرفة كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج الأخبار، وكيف يؤثر الإفصاح عن ذلك في الثقة بالمحتوى والمؤسسة الإخبارية.

تشير الدراسة إلى أن الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة لا ينبغي أن يقتصر على وضع علامة تقول إن المحتوى "نُتج أو عُدّل باستخدام "AI".

وتكشف الدراسة عن أن المشاركين أعطوا أهمية كبيرة لوضوح الإفصاح وسهولة التعرف إليه وموثوقيته، واعتبروا أن هناك عناصر لا بد من الكشف عنها عند الإفصاح، مثل مكان ظهوره وحجمه والألوان المستخدمة، والشعارات أو العلامات المائية التي تساعد على تمييزه بسرعة.

مجرد الكشف عن استخدام الذكاء الاصطناعي قد يثير الشك ويؤثر سلبًا في الثقة، حتى قبل أن يطلع الجمهور على تفاصيل كيفية استخدام التقنية. وبدا المشاركون أكثر تقبلًا لاستخدامه في مهام منخفضة المخاطر، مثل التدقيق اللغوي، لكنهم طالبوا بإفصاح تفصيلي عندما يتعلق الأمر بمهام جوهرية مثل إنشاء النصوص أو توليد الصور.

ما سبق من مواقف في الدراسة يعطي دلالة على أن استخدام "AI" يؤثر في الثقة بحسب السياق وما قامت به التقنية فعليًا.

وبخلاف ذلك، تخلص الدراسة إلى أن الإفصاح الفعال يجب أن يقدم معلومات سياقية تساعد الجمهور على تقدير دقة المحتوى وموثوقيته ومدى خضوعه للإشراف التحريري.

الشفافية المطلوبة ليست مجرد إجراء للإخبار، بل شكل من التثقيف الإعلامي يساعد الجمهور على فهم أن استخدام الذكاء الاصطناعي لا يعني تلقائيًا أن المحتوى أقل جودة أو صدقية، إذا استُخدم بصورة مسؤولة وأخلاقية.

تختلف مواقف الجمهور من الإفصاح عن استخدام "AI" باختلاف نوع المحتوى وأهميته ومستوى المخاطر المتصورة، والمؤسسة الإعلامية وعلاقة الثقة القائمة معها، ما يعني، بحسب الدراسة، أن الشفافية يجب أن تكون أكثر تفاعلًا مع الجمهور، وأن يُراعى في تصميمها ما يعرفه الجمهور مسبقًا وما يتوقعه وكيف يتفاعل مع المحتوى.

ينتقل الأمر من السؤال: هل تفصح عن استخدام الذكاء الاصطناعي؟ إلى السؤال: كيف تفصح عنه بصورة فعالة؟

الشفافية الفعالة تتجاوز الامتثال الشكلي إلى بناء علاقة ثقة، بحيث يكون الإفصاح واضحًا ومناسبًا للسياق ومصممًا وفق احتياجات المتلقي.

قد يعتقد البعض أن علينا أن نتجاهل الذكاء الاصطناعي، وأن نعتبر استخدامه جريمة صحفية، وهذا أمر يخالف طبيعة تطور المهنة وتقنياتها، فهناك ما تجاوزه الزمن، وأعداء التغيير موجودون بطبيعة الحال، لكن الأهم هو الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، الأمر الذي لا يتحقق بمجرد وضع مبادئ أخلاقية عامة، بل بمنظومة مؤسسية متكاملة تشمل قواعد أخلاقية واضحة، وشفافية ومساءلة، ورقابة بشرية مستمرة، وتدريبًا، وثقافة تنظيمية قادرة على التكيف، وحماية البيانات، ووضع أطر قانونية مناسبة للقطاع.

وضع الأخلاقيات يتطلب إشراك المستخدمين والعملاء في صياغتها وتنظيم أطرها، وكذلك التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من الباحثين ووسائل الإعلام وشركات الذكاء الاصطناعي وحتى الحكومات، وهو ما تدعو إليه دراسة أخرى عنوانها "التنفيذ الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في صناعات الخدمات" نشرتها "The Service Industries Journal" في أيار 2024.

لقد تغير العالم كثيرًا، وتغيرت معه كثير من المهن، لكن الرؤوس لم تتساوَ بعد، إذ لا يغني الذكاء الاصطناعي عن البحث والقراءة والمتابعة الحثيثة من قبل الصحفيين، لأن ما ينتجونه يشكل جزءًا جوهريًا من محتوى تلك "التكنولوجيا".

لكي تتمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من معرفة ما قاله الرئيس أحمد الشرع عن خطة حكومته خلال حواراته في نيويورك مؤخرًا، لا بد من وجود صحفيين يبحثون ويسألونه، ومنابر إعلامية تنقل وتحلل.. وللحديث بقية.

مثلث الاستبداد

غزوان قرنفل

كان من المؤمّل والمفترض أن تكون المرحلة الانتقالية في سوريا فرصة لطي صفحة طويلة من الاستبداد، وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة تقوم على القانون والمواطنة والمؤسسات والتعددية، وأن تكون السلطة الانتقالية مجرد جسر يتيح للسوريين العبور عليه من مرحلة الحرب والاستبداد إلى دولة يختارون شكلها ونظامها ومؤسساتها بإرادتهم الحرة.

لكن ما يجري، بعد مضي نحو عامين من هذه المرحلة المفترضة، يقودنا إلى استنتاج مختلف تمامًا بالرغم من كونه متوقعًا، فالسلطة لم تنشغل بمتوجبات المرحلة الانتقالية بقدر انشغالها بترسيخ جذور سلطانها، وبدلًا من تفكيك منظومة الحكم المغلقة الموروثة، وإطلاق مسار سياسي حقيقي يفضي إلى مشاركة السوريين في تقرير مستقبلهم، تبدو الأولوية واضحة في إعادة إنتاج الأدوات نفسها التي طالما قامت عليها النظم السلطوية، مركزية شديدة في صنع القرار والتحكم بالمؤسسات، وضبط المجال العام وإحكام السيطرة على النقابات والمجتمع المدني، وبناء شبكة من المصالح والعلاقات التي تجعل السلطة قادرة على الاستمرار خارج أي رقابة شعبية أو مؤسسية حقيقية.

هذه العملية لا تبدو عفوية أو مرحلية، بل تأخذ شكل بناء تحالف سلطوي جديد يعيد إنتاج مثلث التحالف التاريخي المعروف في الأنظمة الاستبدادية بين أدوات السلطة ورجال الدين من جهة، وبين السلطة وأصحاب المال والنفوذ من جهة أخرى، لكن هذه المرة يأخذ التحالف مع رجال الدين نكهة سلفية مغرقة في المحافظة والانغلاق حد التطرف، وهو تحالف يحمل خطر تحويل الدين من قيمة روحية وأخلاقية إلى أداة للضبط الاجتماعي والسياسي، ومن وسيلة للإيمان والاختيار الحر إلى وسيلة لتحديد ما ينبغي للناس أن يفكروا فيه، وكيف ينبغي أن يعيشوا، وما هو جائز وما هو محظور.

وعلى المقلب الآخر، يجري بناء العلاقة مع رجال الأعمال والمتمولين الجدد من أمراء الحرب، وممن أثروا خلال سنوات الصراع، وكما كان للاستبداد السابق تماسيحه المالية التي راكمت الثروات عبر التزلف للسلطة والشراكة معها، فإن المرحلة الحالية تشهد صعود حيتان جديدة من أثرياء الحرب والمال والنفوذ.

في النظم السلطوية لا تكون هذه العلاقة مجرد علاقة اقتصادية عادية، بل علاقة تبادل مصالح، فالسلطة تمنح الحماية والامتيازات، ورأس المال يوفر لها شبكة المصالح والولاءات والقدرة على إعادة إنتاج نفوذها، وهكذا تكتمل أضلاع التحالف، سلطة سياسية، ومرجعية دينية تمنحها غطاء اجتماعيًا وأخلاقيًا، ورأس مال يمدها بشبكة مصالح اقتصادية.

هذا التحالف، غير المقدس، الذي عرفته النظم السلطوية دائمًا ما يكون فيه بقاء السلطة وديمومتها هدفًا بحد ذاته، ويحول الدولة تدريجيًا إلى أداة لحماية هذا التحالف بدلًا من أن تكون ملكًا لجميع المواطنين، أما الهيئات والمؤسسات التي أنشئت خلال المرحلة الانتقالية فهي مجرد ديكور مؤسسي يُستخدم لإعطاء الانطباع بوجود عملية انتقال سياسي وإعادة بناء للمؤسسات، بينما ما يجري في الواقع ليس إلا تثبيتًا لقواعد الحكم الجديد.

الانتقال السياسي يعني في حقيقته وجوهره نقل السلطة من منطق الأمر الواقع إلى منطق الشرعية التي يستمدها الحاكم من الشعب، وتحديد صلاحيات هذه السلطة وإخضاعها للقانون، وضمان استقلال القضاء، وفتح المجال أمام التعدد السياسي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإتاحة المجال للمجتمع كي يشارك في صياغة مستقبله، فإذا كان كل ذلك غائبًا فلا معنى للحديث عن مرحلة انتقالية، وتكون السنوات الخمس التي يفترض أنها تشكل عمر المرحلة الانتقالية مجرد مساحة زمنية وفرصة مهدورة ستنتهي دون أن يكون هناك انتقال حقيقي نحو عتبات دولة القانون والتحول الديمقراطي.

والحقيقة التي لا يريد البعض رؤيتها أو يرفض الحديث عنها هي أن هذه السلطة عملت منذ يومها الأول على التفرد والاستئثار، ورفضت كل نداء وكل صوت دعاها للشراكة الوطنية، وسعت بكل ما تملكه من فائض قوة لإخضاع السوريين وقسرهم على تبني روايتها ورؤيتها، لكنها مع الأسف تسببت بمزيد من الانقسام والتجييش والاستقطاب بين السوريين، وهي اليوم لن تفعل أكثر من ذلك لأنها أصلًا لا تريد الشراكة ولا تؤمن بها، بل وستعمل بدأب خلال ما تبقى من زمن المرحلة الانتقالية المزعومة على ترسيخ وجودها ونفوذها واستكمال بناء شبكة مصالحها وتحويل الأمر الواقع إلى أمر دائم، لأن كل ما تعمل عليه هو بناء مؤسسات تخدم بقاءها وديمومتها، وتحويل رجال الدين ورجال المال وأصحاب النفوذ إلى ركائز لاستمرارها.

في مواجهة هذا الطغيان والعبث بمقدرات ووحدة ومستقبل سوريا لا بد أن يكون للوطنيين السوريين صوت وموقف ورؤية، تقول إننا لا نقبل أن تكون حياة السوريين ومستقبلهم ومستقبل بلادهم رهينة مختطفة بيد سلطة تحاول دفع جزية قبولها وإدماجها في الأسرة الدولية من حياة السوريين ومقدراتهم، ولا نقبل أن يكون ربع الوطن السوري في الجنوب، بما فيه من ناس وموارد ومياه وثروات طبيعية صدقة جارية لحساب إسرائيل. وتقول أيضًا إننا لا نريد استثمارات تحول ثروات بلادنا لمنجم يغرف منه المستثمرون ما قُدّر لهم أن يغرفوا، ويحولون الشعب السوري إلى عمال سخرة لديهم مقابل مشاريع لا تنعكس بفائدة ذات قيمة على مستوى عيش السوريين ورفاههم، وكل ذلك كثمن لتحالفهم غير المقدس مع سلطة نهمة عملت على صنع "مخلوف" جديد في كل قطاع اقتصادي.

أعتقد أنه آن الأوان لأن تسمع تلك السلطة صوتًا غير صوتها، وترى رؤية مغايرة لرؤيتها، وتطرح أمامها وعلى مسمع ومرأى منها برامج وحلولًا غير ما تفعل، وأن يرى المجتمع السوري ويسمع عن معارضة مختلفة تملك رؤية وبرنامجًا وحلولًا سياسية واقتصادية ووطنية، ولديها خريطة طريق لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وبرنامج واضح لإعادة الإعمار، وآليات عمل واقعية لتكريس اللامركزية في الحكم والإدارة، وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وتبني تحالفات وطنية لأجل عتق رقبة السوريين بالنضال السلمي من هذا الغزو والاستباحة.

عنب بلدي
ملف العدد 762
الأحد 27 أيلول / سبتمبر 2026

إعداد:
وسيم العدوي
غنى جبر
عدي الحاج حسن

بعد رفع الأسعار
الطـــاقـة
تختبر صمود السوريين

محتجون يحتمون خلف صواريخ نفايات قطعوا إلى منتصف الشارع الرئيسي في مدينة "مارا" في ريف حلب الشمالي احتجاجًا على رفع أسعار المحروقات - 16 أيلول 2026 (AFP)

تبدو ملامح الإنهاك واضحة في الشارع السوري، جراء تعديلات الأسعار الحكومية للمحروقات، وخلف الإرباك اليومي لفاتورة الطاقة، يقف ملف النفط كعقدة مستعصية تُدار بلغة الأرقام الصارمة، بينما تحاول وزارة الطاقة السورية ضبط فجوة اتسعت بين إنتاج محلي ضعيف وسوق يلتهم عشرات الملايين من براميل النفط.

الزيادة الأخيرة في أسعار المشتقات النفطية بنسب تجاوزت 40%، لم تكن مجرد تعديل في نشرة أسعار دورية، ولا سيما أنها أشعلت موجة من التساؤلات الشعبية والانتقادات والمظاهرات الغاضبة في الشارع احتجاجًا على رفع أسعار المحروقات في ظل الظروف المعيشية الخانقة التي تعصف بالسوريين.

التضارب المتكرر والتناقضات الحادة في تصريحات المسؤولين الحكوميين، وفي مقدمتهم وزير الطاقة محمد البشير، حول أرقام إنتاج النفط والغاز وحجم الاحتياجات الفعلية، خلّفت حالة من الإحباط وفقدان الثقة لدى الشارع السوري.

وبينما تُقدَّم بيانات وتصريحات ترسم صورة عن "عجز هائل وفواتير استيراد بالملايين"، تُطرح في مناسبات أخرى أرقام مناقضة تشير إلى توفر حقول وإنتاج قادر على تغطية الاحتياجات الأساسية، ما أوجد انطباعًا عامًا لدى المواطن بأن التناقض الرقمي يُستخدم كذرائع ومبررات جاهزة لتمرير القرارات القاسية، وعلى رأسها رفع أسعار المحروقات والسلع الأساسية.

فجوة كبيرة وتصريحات متناقضة

الحكومة تحاول امتصاص الغضب

عقب احتجاجات عمّت على مدى أكثر من أسبوعين أغلبية المحافظات السورية على أسعار الوقود الجديدة، عقد وزير الطاقة السوري، محمد البشير، مؤتمرًا صحفيًا كشف فيه أوراق الملف النفطي أمام الرأي العام.

لم يلجأ الوزير للبلاغة والتبرير العائم، بل حدد المشكلة في أرقام جافة ومباشرة وصادمة:

• حجم الاستهلاك المطلوب: تحتاج سوريا اليوم ما بين 300,000 و350,000 برميل يوميًا لضمان تشغيل المنظومة الاقتصادية ومحطات الكهرباء والقطاعات الخدمية بكامل طاقتها.

• الإنتاج المحلي الفعلي: لا يتجاوز الإنتاج المحلي حدود 108,000 برميل يوميًا.

• الفجوة والاعتماد على المستورد الخارجي: يُغطي الاستيراد نحو 60% من حاجة السوق المحلية من المازوت، بتكلفة مالية إجمالية تصل إلى 831 مليون دولار شهريًا لشراء النفط ومشتقاته من الخارج.

وهنا وصف البشير قرار رفع الأسعار بأنه "خيار مفروض وتكتيكي لتأمين المادة وليس رفاهية"، معيدًا جزءًا من شح المواد وتأخر الشحنات المستوردة في الأسابيع الماضية إلى صعوبات وتأخر في تأمين القطع الأجنبي اللازم لتسديد الفواتير، إلى جانب "العمرة" (الصيانة الدورية) المعلن عنها لمصفاة بانياس.

أولى وآخر الخطوات.. شرائح المازوت الثلاث

لتفادي الانفجار السعري الكامل على الشرائح الأكثر هشاشة، أعلن الوزير البشير بالتوازي عن حزمة إجراءات شملت هيكلة جديدة لأسعار المازوت، تمثلت في إطلاق ثلاثة أسعار رسمية:

1. المازوت المدعوم (115 ليرة): يخصص للشرائح الاجتماعية الهشة والأغراض التموينية.

2. المازوت الخدمي والإنتاجي (150 ليرة): يخصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

3. المازوت القياسي (175 ليرة): يمثل السعر التجاري المستهدف للاستهلاك العام.

وأشار الوزير لاحقًا في جلسة استماع أمام مجلس الشعب بدمشق (جاءت بناء على طلب من لجنة الطاقة بالمجلس)، إلى أن ليتر المازوت المباع بـ175 ليرة يكلف الدولة عمليًا نحو 206 ليرات، ما يعني استمرار وجود دعم حكومي يقدّر بـ31 ليرة لليتر الواحد، على حد قوله.

وتتجه أنظار الشارع السوري اليوم نحو الآلية التنفيذية التي ستتبعها وزارة الطاقة والشركة السورية للبترول لمعالجة الفجوة النفطية، فبينما تؤكد تصريحات وزارة الطاقة استهداف الوصول إلى "الاكتفاء الذاتي" بحلول عام 2028، والدخول في مفاوضات مع شركات عالمية للاستكشاف والتنقيب، يواجه السوريون، وفقًا لما رصدته عنب بلدي في المحافظات السورية، واقعًا معيشيًا مضطربًا، تتأرجح فيه قدرتهم الشرائية مع كل تعديل طارئ في نشرات الوقود.

من 150 إلى 350 ألف برميل

سُجلت على لسان وزير الطاقة السوري، محمد البشير، عدة تصريحات رسمية جاءت متناقضة، تناولت تقديرات حاجة سوريا اليومية والسنوية من النفط الخام:

• في شباط 2026، صرح الوزير بأن الحاجة للاستهلاك المحلي هي 150,000 برميل يوميًا، بينما كان الإنتاج المحلي حينها يغطي أقل من ربع هذه الكمية، مما اضطر الحكومة للاستيراد، مشيرًا إلى أن سوريا تحتاج إلى نحو ثلاث سنوات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط.

• في 12 من أيلول 2026، قال البشير إن تقديرات الحاجة المحلية تصل إلى 350,000 برميل يوميًا لتشغيل كل القطاعات التنموية والصناعية ومحطات الطاقة بكامل طاقتها، مع الإشارة إلى أن الإنتاج المحلي حينها بلغ نحو 100,000 برميل يوميًا، ما يعني وجود فجوة كبيرة يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد.

– في جلسة الاستماع أمام مجلس الشعب صرح بأن الحاجة اليومية تتراوح بين 300,000 و325,000 برميل يوميًا، وهو ما يتطلب فاتورة شراء مالية قدرها 831 مليون دولار شهريًا.

وجاءت تبريرات وزير الطاقة البشير (لاحقًا)، حول أسباب تفاوت أرقام الاحتياج المصرح عنها:

• الرقم القديم (150,000 برميل) اقتصر على مناطق السيطرة الحكومية، بينما يشمل الرقم الجديد جميع المحافظات.

• تذبذب الاستهلاك بين الربيع –270,000 280,000 برميل، وذروة الشتاء 350,000–325,000 جراء التدفئة.

• الانتقال من حساب "الطاقة التكريرية للمصافي" فقط إلى حساب "الاستهلاك الكلي شاملًا المستوردات الجاهزة".

أما "قفزة الاستهلاك المحلي" فهي تعزى إلى:

• قفزة عدد المركبات من 2.5 إلى 3.6 مليون سيارة.

• الاعتماد على المولدات الخاصة لتغطية العجز الكهربائي.

• ارتفاع استهلاك محطات التوليد إلى 8500 طن من الفيول و24 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا.

• عودة الأنشطة الصناعية والزراعية وضغطها على الطلب.

رفع الأسعار لا يعالج أصل الأزمة

الخبير الاقتصادي والمصرفي السوري الدكتور محمود عبد الكريم، في تشريحه العمّق للواقع المعقد للمشتقات النفطية قال إنه ينبغي النظر إلى الخريطة المالية "بلا مساحيق تجميل"، فالقضية ليست أبدًا في سعر ليتر المازوت الذي يدفعه المواطن من "جيبه المنهك"، بحسب تعبيره، بل "تبدأ من الرقم الصادم" الذي أعلنه وزير الطاقة، محمد البشير: 831 مليون دولار شهريًا فاتورة استيراد النفط ومشتقاته.

وأضاف الخبير السوري لعنب بلدي: "نحن أمام فجوة إنتاجية خانقة تقدّر بنحو 200,000 برميل يوميًا بين ما ننتجه وما نستهلكه، وبلغة الأرقام الباردة، هذا يعني نزيفًا سنويًا يقارب عشرة مليارات دولار لمجرد إبقاء الشرايين الأساسية للدولة على قيد الحياة".

القرار الأخير برفع أسعار المحروقات ليس إلا "حيلة محاسبية لنقل العبء المالي من كتف الخزينة إلى كاهل المستهلك"، بحسب عبد الكريم، وهذا قد يقلص بعض الخسائر الدفترية لقطاع الطاقة، لكنه لا يلغي الحاجة إلى الدولار المطلوب شهريًا للتمويل.

الخطر الحقيقي "سيناريو الضغط على الموازنة"

قال الخبير الاقتصادي السوري، إن الإيرادات الفعلية في النصف الأول من 2026 بلغت نحو 2.7 مليار دولار، مقابل إنفاق يقارب 3.7 مليار دولار، أي أن هناك عجزًا فعليًا بلغ 1.005 مليار دولار.

وفي "سيناريو الضغط"، يفترض عبد الكريم استمرار الضغوط على الإيرادات نتيجة ضعف القدرة الشرائية، واحتمال تراجع الرسوم المرتبطة بالاستيراد، وعدم قدرة قطاع النفط والطاقة على تحويل الإيرادات إلى الخزينة بالمستويات المستهدفة.

لذلك يصل تقدير الإيرادات السنوية في هذا السيناريو إلى نحو 5.65 مليار دولار، مقابل نفقات تقدّر بنحو 8.7 مليار دولار، أي 8.7 مليار نفقات، ناقص 5.65 مليار إيرادات، يساوي نحو 3.05 مليار دولار عجزًا في الموازنة.

وإذا ما استمر انكماش القدرة الشرائية وتراجعت عائدات الجمارك والرسوم، مع عجز قطاع الطاقة عن الضخ في الخزينة وفق المخطط، فإن السوق يتجه نحو سيناريو كابوسي في نهاية العام.

وأكد عبد الكريم أن رفع الأسعار هو مجرد مسكن مؤقت يقلل حجم النزيف، لكنه لا يبرئ الجرح، والأصل الذي نتهرب من مواجهته هو فجوة الإنتاج المحلي، والاعتماد الكلي على الدولار للاستيراد، وتكاليف التوليد الباهظة، وضعف الجباية، والديون المتبادلة التي تخنق مؤسسات الدولة.

> القرار الأخير برفع أسعار المحروقات ليس إلا حيلة محاسبية لنقل العبء المالي من كتف الخزينة إلى كاهل المستهلك، نعم، وهذا قد يقلص بعض الخسائر الدفترية لقطاع الطاقة، لكنه لا يلغي الحاجة إلى الدولار المطلوب شهريًا للتمويل.
>
> الدكتور محمود عبد الكريم
> خبير اقتصادي سوري

احتجاجات في محافظة الرقة رفضًا لرفع أسعار المحروقات – 14 أيلول 2026 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

أسعار المحروقات بعد الزيادة الأخيرة

المازوت (الديزل):
175 ليرة سورية لليتر (ارتفع من 125 ليرة، بزيادة 40%).

البنزين أوكتان "90":
185 ليرة سورية لليتر (ارتفع من 147 ليرة).

البنزين أوكتان "95":
195 ليرة سورية لليتر (ارتفع من 152 ليرة، بزيادة نحو 28%).

أسطوانة الغاز المنزلي:
1600 ليرة سورية (ارتفعت من 1470 ليرة).

احتجاجات في حي طريق الباب بمدينة حلب على خلفية ارتفاع أسعار المحروقات في سوريا – 13 أيلول 2026 (عنب بلدي/موفق الخوجة)

السوريون في مواجهة الغلاء

صدمة ومخاوف من المستقبل

لم يكن ممكنًا قراءة أثر قرار رفع أسعار المحروقات في سوريا بمعزل عن الصوت الشعبي الذي التقطه المراسلون الميدانيون وجمعيات حماية المستهلك، إذ كشف هذا الصوت عن فجوة متسعة بين التقديرات الرسمية وتجربة المواطن اليومية، ووضع اليد على النبض الحقيقي لشارع عاش تداعيات قرارات اقتصادية مفاجئة لامست تفاصيل حياته الصغيرة قبل الكبيرة.

تفاوت الأسعار وتراجع القدرة الشرائية

يبدو طلاب المدارس والموظفون الأكثر تضررًا، بحسب ما رصدته عنب بلدي، إذ قفزت أجرة "السرفيس" عشوائيًا من 30 إلى 50 ليرة سورية، لتصل تكلفة النقل اليومية للعائلة التي لديها طالبان إلى ما بين 200 و250 ليرة لـ"سرفيس" واحد، وهو ما تُرجم شهريًا إلى نحو 7500 ليرة للطالب الواحد، و10,000 ليرة للأسر التي لديها طالبان أو ثلاثة، فضلًا عن رفع أصحاب الحافلات الخاصة المتعاقدين مع الطلاب لأجورهم.

هذا الواقع لم يخلُ كثيرًا في المحافظات الأخرى، إذ قال عبد الله الأحمد وهو سائق "تاكسي"، لمراسل عنب بلدي في دير الزور، إن تسعيرة الأجرة داخل أحياء المدينة ارتفعت من 200 إلى 250 ليرة سورية، مع تراجع كبير في حركة الركاب، وناشد الحكومة بأن تنظر إلى المواطن الذي لم يعد دخله اليومي كافيًا لسد احتياجاته.

وفي السويداء، رصدت مراسلة عنب بلدي ارتفاع أجرة "الباص" على خط قنوات من 50 ليرة إلى 75 ليرة، فيما ارتفعت أجرة "التاكسي" بين شهبا والسويداء من نحو 200 إلى 250 ليرة، وبقيت "سرافيس" النقل الداخلي عند 50 ليرة دون زيادة معلنة حتى إعداد الرصد.

ووصف أحد سائقي "التاكسي" في المحافظة عمله بأنه بات يقتصر في بعض الأيام على طلبين تقريبًا، معتبرًا أن المواطنين باتوا ينظرون إلى ركوب "التاكسي" بوصفه رفاهية ويفضلون المشي لتوفير المال لحاجات أساسية.

وفي اللاذقية، رصدت مراسلة عنب بلدي تسبب التكلفة التشغيلية المرتفعة في قفزة بأجور المواصلات، حيث ارتفعت أجرة "التاكسي" لأقرب مكان من 250 إلى 400 ليرة سورية، وهو ما دفع الكثير من المواطنين للاستغناء عن هذه الخدمة.

بحسب مراسلة عنب بلدي في السويداء، إن ارتفاع الأسعار "ضيّق الوضع"، إذ أصبح تأمين البنزين بأسعار منخفضة أكثر صعوبة، فيما تراجعت المبيعات بسبب انخفاض قدرة المواطنين على الشراء، حتى إن سائق الدراجة النارية الذي كان يشتري خمسة ليترات في المرة الواحدة بات يكتفي بليتر أو ليترين، وانخفضت كمية البنزين التي تشتريها السيارات من نحو 20 ليترًا إلى سبعة أو عشرة ليترات وأحيانًا أقل.

وفي دير الزور، وصف صالح المحمد، صاحب عربة لبيع البنزين المكرر، شعوره بالصدمة، عندما استيقظ على خبر ارتفاع المحروقات الذي جاء "كالصاعقة"، بحسب وصفه، موضحًا أنه باع البنزين المكرر بسعر 130 ليرة سورية ولاحظ إقبالًا كبيرًا عليه من أصحاب الدراجات النارية، لكنه أكد أن السيارات لم تستطع استعمال هذا النوع كونه لم يصفَ بمصفاة رسمية.

واختتم بالتأكيد أن الارتفاع انعكس على كل الشعب السوري وطالب بتخفيض السعر وتثبيته.

ارتفاع السلع الاستهلاكية ما بين 5 و10%

في القنيطرة، يرى موسى الذيبان من مزارعي المحافظة أن القرار غير مدروس، معتبرًا أنه كان من المفترض التريث ودراسته بناء على واقع السكان الذين عانوا من وضع صعب بعد حرب استمرت 14 عامًا ومن الغلاء أصلًا.

وقال موسى لعنب بلدي، إن المحروقات عصب الحياة، وإن ارتفاع أسعارها سيفاقم الأعباء في النقل والزراعة ونقل السلع والمحاصيل، لافتًا إلى أن ربطة الخبز بقيت على حالها دون ارتفاع مع تمنياته بألا ترتفع.

وأضاف أن الناس في حالة فقر شديد، وأن حركتهم شُلّت بعد رفع الأسعار، إذ لم يستطع معظم المواطنين تعبئة الكميات التي كانوا قادرين عليها.

وقال أحمد الإبراهيم، تاجر جملة للمواد الغذائية، إن قرار رفع أسعار المحروقات سيشمل جميع المواد، موضحًا أن تجار المواد الغذائية عزوا سبب الغلاء إلى أمور كثيرة منها ارتفاع أسعار المحروقات وإغلاق مضيق هرمز وارتفاع سعر صرف الدولار، وكلها مجتمعة أسهمت في ارتفاع السلع، مع وجود سلع تراوحت نسبة ارتفاعها ما بين 5 و10%.

وشهدت أسعار اللحوم الحمراء والفروج ارتفاعًا كبيرًا بسبب ارتفاع تكاليف التدفئة والإنتاج في المداجن وتكاليف التبريد والنقل، وتضاعفت أجور نقل الخضار من أسواق "الهال" إلى المحال التجارية، إذ قفزت بعض أجور النقل من 500 إلى 1000 ليرة.

مقدار الزيادة على أسعار السلع

تباينت أسعار عدد من السلع الأساسية والخضراوات بين المحافظات، بحسب رصد أسعار أجرته عنب بلدي، وبمجرد صدور قرار رفع أسعار الوقود، انعكس ذلك فورًا عليها، دون وجود مبرر فوري لحدوث ذلك.

وسجل سعر كيلو البندورة في دمشق نحو 40 ليرة سورية (كان بين 20 و30)، والخيار 60 (كان بين 40 و50)، والبطاطا 80 (كان بين 40 و50)، بينما بقيت أسعار كيلو المكرونة نحو 120 ليرة، والسمن 380، والسكر 90 ليرة، والزيت النباتي نحو 240 ليرة، والأرز 210 ليرات (بزيادة نحو 50 ليرة).

وفي الرقة، لم تسجل أسعار بعض المواد الأساسية تغيرًا ملحوظًا، وفق تجار، مع احتمال ارتفاعها خلال الفترة المقبلة، بينما زادت أسعار الخضراوات بنحو خمسة ليرات للكيلوغرام.

أما في درعا فبلغ سعر كيلو الأرز الطويل بين 180 و400 ليرة (بزيادة تبلغ أكثر من 30% على الأسعار السابقة)، وكذلك الأرز القصير 130 ليرة، والسكر 100، والمكرونة 150، والطحين 80، والسمن 600 ليرة، فيما سجلت البندورة 30 ليرة، والخيار 70، والبطاطا 80 ليرة.

وفي اللاذقية، كما هو الحال في دمشق، بلغ سعر كيلو الأرز نحو 120 ليرة، والسكر 90، والمعكرونة 110، والطحين 70، والسمن 325 ليرة، بينما سجلت البندورة 35 ليرة، والخيار 70، والبطاطا 70 ليرة.

في حلب، تراوحت الزيادة في أسعار بعض السلع بين 20 و50 ليرة، أما في دير الزور، فبلغ سعر كيلو الأرز المخصص لـ"الكبسة" بين 230 و250 ليرة، والأرز العادي نحو 120 ليرة، بينما سجل سعر كيلو المعكرونة نحو 110 ليرات.

مخاوف الشتاء وأزمة التدفئة المقبلة

ضاعف ارتفاع أسعار المشتقات النفطية مخاوف المواطنين من تكاليف التدفئة خلال الشتاء المقبل، إذ تحدث عدد من أهالي السويداء، لعنب بلدي، عن أن تأمين التدفئة كان صعبًا حتى قبل الارتفاع الأخير، بينما باتوا يخشون عدم قدرتهم على شراء الكميات اللازمة هذا العام.

ويحتاج المنزل، وفق تقديرات تقريبية للأهالي، إلى نحو خمسة ليترات من المازوت يوميًا على الأقل للتدفئة، ما يعني تكلفة يومية تقارب 1000 ليرة.

وقال أكثر من شخص، إن بعض العائلات بدأت تجمع الكرتون والقماش لاستخدامهما في التدفئة في ظل عجزها عن تحمل تكلفة المحروقات، وازدياد صعوبة تأمين مازوت التدفئة بالنسبة للعائلات التي فقدت مصادر دخلها أو منازلها خلال أحداث تموز 2025.

سوق الهال القديم في دمشق – 17 أيلول 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

رواية مختلفة لـ"التجارة الداخلية":

لا ارتفاع في الأسعار

قال مدير مديرية حماية المستهلك وسلامة الغذاء، حسن الشوا، لعنب بلدي، إنه لم يتم رصد أي ارتفاع يُذكر في أسعار السلع والمواد الأساسية في الأسواق، مشيرًا إلى أن ذلك يعود إلى أن قرار تعديل أسعار المحروقات ما زال في بدايته ولم ينعكس بشكل مباشر على المنتجات المحلية والأسواق.

وأضاف الشوا أنه بناء على نتائج السبر السعري الدائري، تظهر المؤشرات أن الأسعار ولا سيما للمواد الأساسية ما زالت ضمن حدودها الطبيعية ولم تسجل أي ضبوط أو مخالفات بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بإجراءات حماية المستهلك لمنع الاستغلال ورفع الأسعار، قال الشوا إن مديرية حماية المستهلك تعتمد عبر دائرة الأسعار آلية السبر السعري وتحديد المتوسط التأشيري للأسعار على مستوى جميع المحافظات، وبناء على هذه المؤشرات السعرية يتولى جهاز الرقابة المتابعة الميدانية حيث يحرر ضبط "البيع بسعر زائد" بشكل مباشر بحق كل من يثبت تورطه في رفع غير مبرر للأسعار أو استغلال القرار، ولفت الشوا إلى أن الجولات الميدانية الأخيرة أظهرت استقرارًا عامًا في حركة الأسواق والأسعار، دون تسجيل أي ارتفاعات ملحوظة أو غير مبررة في المواد الأساسية، وقد تم توجيه مديريات حماية المستهلك في جميع المحافظات بتكثيف الحملات الرقابية عبر أجهزتها الميدانية، للوقوف على أي تجاوزات وضبط حركة الأسواق ومنع استغلال الظرف الراهن.

قرارات مكتبية ترقيعية

أين يبدأ الخلل وأين ينتهي الأثر؟

أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، وصف لعنب بلدي ما جرى منذ ساعات الصباح الأولى لصدور القرار بأنه صدمة فورية وإرباك واسع النطاق، خلافًا للتوقعات الحكومية التي افترضت تراخي ظهور الآثار السلبية.
القرار الذي رفع أسعار المازوت بنسب تراوحت بين 20 و40%، والبنزين بنحو 20%، والغاز المنزلي بنسبة 7%، جاء دون دراسة مسبقة لأثاره المجتمعية والنفسية والمادية على مواطنين بلغت قدرتهم على التأقلم حدودها القصوى، بحسب حبزة.

وتجلت الارتدادات المباشرة في شلل ملموس طال القطاعات الحيوية، وفق حبزة، إذ امتنعت وسائط النقل العام والنقل المدرسي عن العمل أو رفعت التعرفة بشكل عشوائي، فيما رصدت الجولات الميدانية للجمعية، التي شملت ما بين 20 و30 عينة، حالة امتعاض ومشاحنات واسعة بين السائقين والركاب في ظل استنفار دوريات المرور لتحرير المخالفات.

وربط حبزة هذا الارتباك بالتأخير في تعميم التسعيرة الرسمية عبر اللصاقات على واجهات المركبات، وهو إجراء كان يجب أن يسبق القرار لطمأنة الجميع، ما أدى إلى توقف معظم سيارات "التاكسي" وعزوف الركاب.

وكشف أمين سر جمعية حماية المستهلك عن عجز أجهزة الرقابة التموينية عن ضبط الأسعار أو تخفيضها، لأن القوانين الناظمة للاقتصاد الحر اقتصرت صلاحياتها على الإعلان عن السعر ومكافحة الغش والتدليس دون امتلاك صلاحية المخالفة على ارتفاع الأسعار الناتج عن حركة السوق، خاصة أن القرارات الحكومية كانت المسبب الرئيس لهذا الارتفاع.

ويرى حبزة أن المشكلة الجوهرية تكمن في نمط إدارة الأزمة، وتوقيت صدور هذه القرارات المكتبية والترقيعية التي فاجأت المواطن دون تمهيد أو إتاحة مساحة لترتيب أموره المعيشية.

وأشار حبزة إلى أن هذه التطورات أثارت تساؤلات حادة حول غياب الإجراءات الاستباقية والرؤى التخطيطية لدى الفريق الحكومي، إذ كان من المفترض (مع الإدراك المبكر لاتجاهات أسعار النفط عالميًا) بناء مخزون استراتيجي خلال الفترات المستقرة لامتصاص الصدمة السعرية أو تأخير نتائجها، بدلًا من ترحيل العبء كاملًا إلى كاهل المستهلك.

تطورات تهدد النسيج العيشي بالمحافظات

لا يتوقف الأثر عند حدود قطاع النقل، بل يمتد إلى كل مفاصل الحياة اليومية.

ويرى الباحث الاقتصادي عمار يوسف أن الحكومة أخطأت في اللجوء إلى حوامل الطاقة، مثل البنزين والمازوت والفيول والكهرباء، كأداة لمعالجة احتياجات الإنفاق.

وقال يوسف، في حديث إلى عنب بلدي، إن المشكلة لا تكمن في ارتفاع سعر البنزين أو المازوت بحد ذاته، وإنما في انعكاساته الاقتصادية، بدءًا من أجور النقل وصولًا إلى أسعار المواد الغذائية وتكاليف المعيشة والإنتاج، مشيرًا إلى أن رفع سعر البنزين بنسبة 40% انعكس على مختلف القطاعات، وقد تصل الزيادة في أسعار بعض السلع إلى 60 أو 70%، بحسب تقديره.

وأضاف أن مستوى المعيشة في سوريا منخفض أصلًا، في ظل ارتفاع معدلات الفقر، ما يجعل أي زيادة جديدة في تكاليف النقل والطاقة عبئًا إضافيًا على المواطنين، معتبرًا أن الإنفاق الحكومي لا ينبغي أن يكون على حساب الشعب.

وسيضطر المواطن إلى الاستغناء عن بعض السلع التي لا يستطيع تحمل أسعارها، وبينها مواد أساسية في سلة الغذاء، ما سيؤدي إلى مزيد من تراجع القدرة الشرائية، وفقًا للباحث الاقتصادي.

> سيضطر المواطن إلى الاستغناء عن بعض السلع التي لا يستطيع تحمل أسعارها، وبينها مواد أساسية في سلة الغذاء، ما سيؤدي إلى مزيد من تراجع القدرة الشرائية.
>
> عمار يوسف
> باحث اقتصادي سوري

قلق من كساد في السوق السورية

حذر الباحث الاقتصادي عمار يوسف من أن انخفاض الطلب على السلع قد ينعكس على حركة السوق، ويؤدي إلى تباطؤ الإنتاج والتداول وسلاسل التوريد، وصولًا إلى حالة من الكساد في السوق السورية، ولا سيما مع تراجع قدرة المواطنين على الشراء.

> انخفاض الطلب على السلع قد ينعكس على حركة السوق، ويؤدي إلى تباطؤ الإنتاج والتداول وسلاسل التوريد، وصولًا إلى حالة من الكساد في السوق السورية.
>
> عمار يوسف
> باحث اقتصادي سوري

وتوقع الباحث استمرار انعكاسات رفع أسعار المحروقات على أسعار السلع حتى بعد استقرار أسعار الوقود، موضحًا أن انتقال أثر الزيادة إلى مختلف القطاعات قد يحتاج إلى نحو شهر، قبل أن تظهر الصورة الكاملة لمستويات الأسعار الجديدة، ولا سيما أن التجارب السابقة تشير إلى إمكانية حدوث موجة جديدة من ارتفاع الأسعار.

ولكن يوسف رجح أن تشهد الفترة المقبلة ارتفاعًا في أسعار السلع الأساسية والخضراوات والفواكه، داعيًا إلى متابعة هذه المؤشرات، إلى جانب أجور النقل، التي قد يؤدي ارتفاعها، في بعض الحالات، إلى الحد من حركة المواطنين والمركبات، مشيرًا إلى أن ارتفاع تكاليف النقل قد يدفع المواطنين إلى تقليص استخدام وسائل النقل الخاصة، نتيجة زيادة تكلفتها.

غياب الشراكة بين الاقتصاد والمجتمع الأهلي

انتقد حبزة غياب مشاركة المجتمع الأهلي وجمعية حماية المستهلك في اتخاذ القرارات الاقتصادية شديدة الحساسية، لافتًا إلى أن الجمعية قدمت موقفها الرسمي وطالبت بالتخطيط والتحوط المسبق.

وأمام كثرة الشكاوى والمناشدات التي تلقتها الجمعية دون امتلاكها سلطة تنفيذية لخفض الأسعار، طرحت مقترحات عاجلة لامتصاص حالة الاحتقان، وفق حبزة، أبرزها تقديم منح إسعافية عاجلة للمواطنين تحت مسميات مثل بدل تدفئة أو بدل تنقل أو أي بند حكومي مناسب لتخفيف الضائقة المعيشية، مع التأكيد على عقلانية وسلمية الاحتجاج ورفض أي تصرفات غير عقلانية أو أحداث شغب .

ويرى حبزة أن التطمينات الحكومية بأن الرفع مؤقت "موضع شك"، متسائلًا عن مدى قدرة السلطات على ضمان خفض الأسعار مجددًا في حال تشغيل المصفاة أو انخفاض الأسعار عالميًا، في ظل اقتصاد هش تأثر سريعًا وبشدة بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

وزارتا الطاقة والنقل السوريتان "غائبتان"

وجهت عنب بلدي أسئلة إلى وزارة الطاقة حول المخالفات التي رصدتها الوزارة بعد رفع أسعار المحروقات، وعددها، والإجراءات المتخذة لضبطها ومنع التلاعب بالأسعار، إلى جانب آلية استقبال شكاوى المواطنين، إلا أنها لم تتلقَّ ردًا حتى وقت إعداد المادة.

وفيما يتعلق بتكاليف نقل البضائع، وجهت عنب بلدي أسئلة إلى وزارة النقل حول أثر ارتفاع أسعار المحروقات على أجور النقل، ونسبة الزيادة في تكاليف نقل البضائع، ومدى انعكاسها على السعر النهائي للسلع، وآلية حساب هذه الزيادة، وما إذا كانت تختلف بحسب مسافة النقل ونوع المركبة، إلا أنها لم تتلقَّ ردًا حتى وقت إعداد المادة.

ولكن الوكالة السورية للأنباء (سانا) نقلت عن مدير مديرية تنظيم نقل البضائع في وزارة النقل، خالد كسحة، قوله في 13 من أيلول الحالي، إن التعديل الجديد لأسعار المشتقات النفطية، ولا سيما مادة المازوت، أثر بشكل كبير في حركة نقل البضائع.

وأضاف كسحة أن الحركة (بعد القرار) شهدت توقفًا شبه كامل في عدد من المحافظات، بالتزامن مع "إضرابات من قبل عدد من أصحاب الشاحنات"، ما انعكس سلبًا على حركة النقل في المنافذ والمرافئ.

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار المازوت سيؤدي إلى:

- ارتفاع كبير في التكاليف التشغيلية لآليات نقل البضائع.
- ارتفاع أسعار مختلف مستلزمات النقل، بما فيها أجور السائقين والإطارات والصيانة وقطع التبديل وغيرها من التكاليف المرتبطة بتشغيل الآليات.
- زيادة الأعباء على الناقلين ما يؤثر على حركة نقل البضائع بين المحافظات وعبر المعابر والمرافئ.

وكشف أن الوزارة تعمل على إعداد دراسة كاملة تتناول واقع أجور نقل البضائع وضعف حركة النقل، وانعكاس ارتفاع أسعار المحروقات على أجور النقل، بهدف عرض الواقع الحالي والتكاليف التي يتحملها الناقلون، ورفع الموضوع إلى الجهات المعنية للوصول إلى معالجة مناسبة، بحسب تعبيره.

إعادة تشغيل حقل كونيكو للغاز – 1 أيلول 2026 (عنب بلدي/جاسم العبد الله)

لا أريد رجل أمن جيدًا

أحمد عسيلي

في 17 من أيلول الحالي، وقف عدد من السوريين أمام مبنى مجلس الشعب في دمشق، حاملين لافتات تحتج على غلاء الأسعار وارتفاع أسعار المحروقات وتدهور الظروف المعيشية، ومعهم كل الحق في ذلك. لم تكن الوقفة كبيرة، لكنها انتهت بتوقيف أربعة من المشاركين فيها، قبل أن يُفرج عنهم لاحقًا، وقد أكدت عدة مصادر وقوع التوقيف والإفراج، من دون الإعلان عن توجيه اتهامات قانونية إليهم.

سأعتمد في تحليل ما جرى من توقيف واعتقال على شهادة أحد المشاركين كما كتبها بنفسه في صفحته على "فيسبوك". بحسب شهادته، كان عدد من المشاركين يجلسون بعد الوقفة في أحد المقاهي بوسط دمشق، عندما حضر بعض الأشخاص بلباس مدني، وطلبوا من بعض الشباب والسيدات مرافقتهم للقاء مسؤول أمني في أحد المقار، انتظروا هناك بعض الوقت، ثم جاء شخص ناقشهم في قانونية الوقفة، وانتهى الأمر بتوقيعهم على تعهد بعدم تكرارها، ثم عادوا إلى بيوتهم.

في هذه القصة جانب إيجابي ينبغي ألا نتجاهله، نحن السوريين نعرف من أين أتينا، ونعرف طبيعة النظام الذي حكمنا لعقود، وما كان يمكن أن يعنيه توقيف أمني في ذلك الزمن، لذلك فإن النقاش مع المحتجين ثم عودتهم إلى بيوتهم أمر مختلف بالتأكيد عما عرفناه سابقًا.

لكن الاعتراف بهذا الاختلاف لا ينبغي أن يمنعنا من رؤية المشكلة الأخرى.

إذا صحت الشهادة كما رواها صاحبها (وأعتقد أنها صحيحة تمامًا)، فلم يكن هناك استدعاء رسمي مكتوب، ولا موعد محدد سلفًا، ولا سبب موضح للاستدعاء، بل أشخاص يطلبون من مواطنين جالسين في مقهى أن يرافقوهم للقاء مسؤول أمني.

نحن لا نعيش في قرية أو حي، حيث يأتي شخص ليقول لك: "تعال، فلان يريد أن يراك"، نحن نحاول بناء دولة، والدولة تستلزم سلوك دولة: من يستدعي؟ وبأي صفة؟ ولماذا؟ وإلى أين؟ وبأي سند؟ وما حقوق الشخص المستدعى؟ ولدي تحديدًا مع هذا السؤال ذكرى شخصية.

في عام 2012 على ما أذكر، كنت خارجًا ليلًا مع صديق من مقهى "الحجاز" في دمشق، أوقفنا عنصران من الأمن، بلباس مدني أيضًا، واقتادانا إلى مكان قريب، أعتقد أنه كان في "الباركينغ" التابع للمحكمة القريبة من المقهى. كانت هناك حافلة فيها مجموعة من الشبان، وكان واضحًا أن عمليات توقيف تجري في المنطقة، عرفت لاحقًا أن مظاهرة سريعة كانت قد حدثت قريبًا من ذاك المكان في ذلك الوقت.

سألني العنصر بعض الأسئلة عن أصولي ومهنتي ومكان سكني، ثم نظر إلي، ونظر إلى صديقي، وفكر قليلًا، وقرر أن يتركنا نذهب.

إلى اليوم لا أعرف لماذا لم يأخذنا مع هؤلاء الشباب؟

عدت تلك الليلة إلى بيتي، وعاد صديقي إلى بيته، لكن ما بقي في ذاكرتي ليس فقط الخوف، بل عبثية المسألة كلها: عدت إلى بيتي لأن رجلًا قرر أن أعود إليه، وكان يستطيع أن يتخذ قرارًا آخر، فأمضي ليلتي تلك، أو عدة أشهر أو سنوات أو ربما حياتي كلها في زنزانة ما، وكم سمعنا عن اعتقالات عشوائية لأشخاص دون أي سبب محدد.

هنا يمكن لعلم النفس السلوكي أن يساعدنا قليلًا. فنحن عندما ندرس السلوك لا نسأل دائمًا إن كان الإنسان طيبًا أم شريرًا، بل ننظر أيضًا إلى البيئة التي يحدث فيها السلوك، والقواعد التي تنظمه، والنتائج المترتبة عليه.

ومثال ذلك إشارة "قف" في الشارع، الإشارة لا تمسك بقدم السائق ولا تربطها بدواسة الفرامل، ودرجة التزام السائق بها تعتمد بشكل كبير على الدولة والمجتمع الذي يعيش فيه.

وفي المستشفى نفعل الشيء نفسه، نحن لا نحمي المريض بالقول إن الطبيب إنسان جيد ولن يؤذيه، الطبيب يوثق ما فعله، والممرض يقرأ الوصفة وينفذ العلاج ويراقب المريض، والصيدلي يراجع الدواء والجرعة، هناك أكثر من عين وأكثر من خطوة وأكثر من خط دفاع، ليس لأن الطبيب سيئ، بل لأن الإنسان، حتى مع أفضل النيات، يمكن أن يخطئ.

الفعل المؤسساتي هو الذي يحمي الإنسان، وليس حسن النية وحده.

وهذا ما نحتاج إليه أيضًا في المؤسسات التي تمتلك سلطة على حرية الناس، لا يكفي أن يكون المسؤول الأمني محترمًا، وأن يناقش المحتج بهدوء، وأن يسمح له في النهاية بالعودة إلى بيته، المطلوب أن تكون صلاحياته نفسها محددة، وأن تكون الإجراءات موثقة، بحيث لا يصبح مصير المواطن متعلقًا بمزاج شخص أو تقديره أو حسن نيته، كما كان مصيري أنا وصديقي.

هناك خطر نفسي آخر علينا نحن أيضًا، فبعد عقود من الخوف، قد نشعر بالامتنان عندما يعاملنا رجل الأمن جيدًا، نقول: لقد تحدث معنا باحترام وأعادنا إلى بيوتنا، وهذا مفهوم إنسانيًا، لكنه قد يصبح خطيرًا إذا جعلنا ننسى السؤال الأصلي: هل كان الإجراء نفسه سليمًا؟

نحن لا نريد استبدال رجل أمن لطيف برجل أمن قاس فحسب، نريد الانتقال من سلطة الأشخاص إلى سلطة المؤسسة، ومن الامتنان إلى الحق.

لا أريد رجل أمن جيدًا أو سيئًا، أريد رجل أمن جيدًا يسمح لي بالعودة إلى بيتي، أريد مؤسسة لا تجعل عودتي إلى بيتي متوقفة على قرار منه.

العسكرة وأمولة الحرب

لمى قنوت

يستحضر اقتصاد الحرب الأمريكية ضد إيران، وريعه المتصاعد في الولايات المتحدة، تحليلات سكوت نيرينغ المبكرة عن العسكرة كمصدر ربح تجاري، والتي مهدت لاحقًا لما عُرف بمفهوم الدولة الحربية (Warfare State)، وهي الدولة التي يصبح فيها التخطيط للحرب، والاستعداد لها، وشنها، جزءًا مركزيًا من نشاطها الاقتصادي، فالحرب تستهلك الموارد، وتولد الحاجة للتطوير العسكري والتكنولوجي والمزيد من الإنفاق على توسيع القاعدة الصناعية، مما يخلق مصالح اقتصادية وسياسية جديدة تجعل من العودة إلى العتبة السابقة للإنفاق العسكري مسألة صعبة.

بعد 30 عامًا أمضاها تشاك سيبني كمحلل في قسم تحليل وتقييم البرامج في البنتاغون، فكك ما أسماه "المجمع العسكري- الصناعي- الكونغرس"، كنظام خارج عن السيطرة، "يمد نفسه بالحياة، وينتج أسلحة غير ضرورية، ويحدث عجزًا ماليًا هائلًا". وشبه تخفيض تكلفة التسلح بالأسطورة، وفي ورقته المعنونة بـ"الجذور الداخلية للحرب الدائمة"، صاغ سؤالًا بحثيًا: "كيف تمكن النظام السياسي الأمريكي أن يحشر نفسه في هذا القيد الخانق والمدمر؟"، خلص فيها إلى أن هناك تحالفًا من المصالح السياسية والبيروقراطية والصناعية، يستفيد من استمرار تدفق الموارد إلى القطاع العسكري، وارتفاع معدلها، وأضاف أن هذا التحالف تطور كنظام أو منظومة مؤسسية، تعيد إنتاج مبررات هذا الإنفاق من خلال خلق تهديد دائم وحروب مستمرة، وتشوه هذه المنظومة الاقتصاد والسياسة والمجتمع، جراء امتداد نفوذها إلى الجامعات والإعلام ومراكز الأبحاث والتفكير وغيرها، ما يجعل فصل الإنفاق العسكري عن البنى المدنية معقدًا.

كيف توزع الحرب الربح والتكلفة

هناك مستويان في الداخل الأمريكي للحرب ضد إيران، مستوى يُمول مباشرة من الموارد العامة الآتية من أموال دافعي الضرائب، والتي قدّرها تقرير أمريكي صادر عن مكتب الميزانية في الكونغرس (CBO) بأن تكلفة العمليات العسكرية حتى 1 من آب 2026 بلغت 38 مليار دولار، وتستمر التكلفة شهريًا، بحسب شدة العمليات، بنحو 2-3 مليارات دولار، مع العلم أن التكلفة الواردة في التقرير لا تشمل تقدير إصلاح أو إعادة بناء القواعد والمنشآت الأمريكية المتضررة في الدول العربية، لعدم نشر وزارة الدفاع معلومات عن حجم الأضرار، كما أشار التقرير أيضًا إلى أن استنزاف مخزونات صواريخ الاعتراض قد يستغرق إعادة إنتاجها خمس سنوات، بينما ورد في تقرير المفتش العام أيضًا، أن استخدام الذخائر أدى إلى نقص المخزون الاستراتيجي وكشف اختناقات في إعادة الإمداد. وتعد الحرب الأمريكية ضد إيران أكبر من معظم الحملات الجوية الأمريكية منذ حرب كوسوفو عام 1999.

أما المستوى الثاني من التكلفة، فهي ضريبة الحرب على المواطن الأمريكي، والتي انتقلت إلى الاقتصاد عبر ارتفاع أسعار الطاقة المرتبطة بها، وتكاليف النقل، وارتفاع الفائدة والتضخم، فمثلًا منذ آذار الماضي، ارتفعت أسعار الطاقة إلى أعلى مستوى من أربع سنوات بفعل إغلاق مضيق هرمز أو التحكم بالملاحة فيه، لكن أثره تفاوت على الأسر ونمط استهلاكها، فمثلًا، الأسر التي يقل دخلها السنوي عن 40 ألف دولار، قلّ استهلاكها للبنزين بواقع 7%، لكنها، مع ذلك، دفعت 12% أكثر على البنزين، بينما الأسر التي يزيد دخلها على 125 ألف دولار سنويًا، ارتفع إنفاقها على البنزين 19%، وخفضت استهلاكها له بواقع 1% فقط، بمعنى أن الأسر ذات الدخل المرتفع امتصت ارتفاع السعر، بينما الأسر ذات الدخل المحدود خفضت استهلاكه، وازدادت أعباؤها، فالزيادة التي أنفقتها على سعر البنزين غالبًا ما تكون على حساب غذاء أو علاج أو تنقل أقل أو استهلاك من مدخراتها.

وبنفس الإطار، قدرت مؤسسة "بروكنغز" (Brookings)، في نيسان الماضي، بأن أسعار الغاز ارتفعت في الولايات المتحدة بمقدار دولار واحد للغالون، ما يعني أن الأسر ذات الدخل المتوسط والسائقين في البلاد سينفقون على البنزين شهريًا 70 دولارًا إضافيًا، أي ما يعادل حوالي 1% من دخلهم بعد الضريبة، وأن الزيادة بالنسبة لأكثر من 18 مليون أسرة، في الخُمس الأدنى من توزيع الدخل، تعادل 5% من دخلها بعد الضريبة. وثمة تفاوت بين ما تنفقه الأسر الحضرية والريفية، والتي تنفق أكثر على الطاقة وتعتمد في الأنشطة الزراعية على الديزل والأسمدة، إذ يمكن أن يدفع المزارعون في المواسم ما لا يقل عن 350 دولارًا إضافيًا يوميًا لتشغيل جرار واحد، كما ارتفع تضخم الغذاء في المنزل إلى 2.9% في نيسان الماضي، وكل ما سبق ذكره سينعكس على نتائج انتخابات التجديد النصفي.

شبكات مصالح متداخلة

دشنت شركة "كوفننت" (Covenant) مؤخرًا معملًا لإنتاج صواريخ بعيدة المدى بتكلفة أقل لمصلحة الجيش الأمريكي، وهي شركة ناشئة ممولة من شركات كبرى متخصصة في التكنولوجيا العسكرية كشركة "أندريسن هوروويتز" (a16z) للاستثمار الجريء وصندوق المال الجريء "فاوندرز فاند" (Founders Fund) التابع لبيتر ثيل، المؤسس المشارك لكل من شركة "باي بال" لخدمات الدفع الإلكتروني، وشركة "ثيل كابيتال"، وشركة "بالانتير" المتخصصة بتطوير الذكاء الصناعي العسكري وتكنولوجيا المراقبة، والذي دعم دونالد ترامب في حملته الانتخابية في 2016، وشهد تصاعدًا ملحوظًا في نفوذه في واشنطن مع انتخاب ترامب لولايته الثانية، كما ساند بيتر ثيل أيضًا حملة جيه دي فانس لمجلس الشيوخ في 2022، أما المستثمر ومهندس البرمجيات مارك أندريسن المؤسس المشارك لـ"أندريسن هوروويتز"، فقد عيّن هذا الصيف في مجلس سياسات الدفاع التابع لوزارة الحرب الأمريكية إلى جانب بليك ماسترز من شركة "ثيل كابيتال" المذكورة سابقًا.

ترتبط اليوم العسكرة بالولايات المتحدة، ويتأثر قرار الحرب بتدفق رأس المال الخاص، الذي يوصف بالجريء، وشركات إدارة الأصول، وشركات الاستثمار في الأسهم الخاصة، أي أن رأس المال الخاص لم يعد يتربح بعد اندلاع الحرب، بل أصبح له دور صاعد في رسم استراتيجيات الشراكات والإنتاجية العسكرية وتطوير التكنولوجيا المرتبطة بها، وتحديد شكل التسلح وخطه الزمني، وعليه فإن هذا التداخل يحول الحرب وعدم الاستقرار إلى سلعة قابلة للتداول، يدفع ثمنها وعبئها الجنوب العالمي، والأسر متوسطة ومنخفضة الدخل، بينما تتربح منها محافظ صناديق الاستثمار وشركات السلاح والنفط وشركات عسكرة التكنولوجيا ودائرة ضيقة يتكثف فيها رأس المال الخاص.

خبير: الاقتراض يعكس محدودية الحيز المالي

من يغطي "التمويل المجمع" لمشاريع خدمية في دمشق؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

أثار إعلان وزارة المالية السورية مؤخرًا عن إطلاق أول تجربة للتمويل المصرفي المجمع لتمويل مشاريع تنموية وخدمية في دمشق، بينها مشروع "نفق المجتهد - باب مصلى" واستكمال مشروع "رحلة قاسيون"، تساؤلات واسعة لدى الشارع السوري والأوساط الاقتصادية حول الجدوى الفعلية لهذه الخطوة، وما إذا كانت تعكس تعافيًا وديناميكية جديدة لدى البنوك، أم أنها مجرد محاولة لتجاوز السقوف الرقابية ومخاطر الائتمان المرتفعة.

الخطوة اكتسبت أهمية خاصة نظرًا إلى مشاركة تحالف مصرفي غير تقليدي يجمع بين بنوك عامة وخاصة وأخرى تعمل وفق الشريعة الإسلامية، كبنك "البركة" والمصرف التجاري السوري و"QNB سوريا"، علمًا أنها تأتي في وقت تعاني فيه الموازنة الاستثمارية للدولة من انكماش حاد، وربما كان الدافع نحو قيام محافظة دمشق باللجوء إلى الجهاز المصرفي هو البحث عن سيولة طويلة الأجل لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

وفي حين تروج الجهات الرسمية لهذا القرض المجمع باعتباره نموذجًا رياديًا لإعادة إعمار البنية التحتية وتقاسم المخاطر، يرى البعض أن المشروع يضع المالية العامة وسلامة الجهاز المصرفي أمام اختبار حقيقي، لأن بعض المشاريع المولة، كالنفق، ذات طبيعة خدمية غير ربحية ولا تولّد تدفقات نقدية مباشرة لخدمة الدَّين.

التكلفة التقديرية لمشروع نفق عقدتي "المجتهد باب مصلى"، وفقًا لما كشفه محافظ دمشق، ماهر مروان إدلبي، في آذار الماضي، تفوق 30 مليون دولار (أكثر من أربعة مليارات ليرة سورية)، ما أثار تساؤلات حول جدوى إلقاء عبء سداد هذا القرض على الخزينة العامة بوجود ضمانات سيادية مقدمة من الدولة أيضًا، لضمان السداد بدلًا من الضمانات العقارية أو العينية.

فلسفة جديدة لتمويل البنى التحتية

حول الآثار الاقتصادية والهيكلية لهذه الخطوة، يرى الخبير الاقتصادي والمالي السوري الدكتور كرم خليل، أن إطلاق التمويل المصرفي المجمع لمشاريع تنموية في دمشق يعد تحولًا مهمًا في فلسفة تمويل البنية التحتية في سوريا، فالقضية لا تتعلق بتوفير قرض لمشروع بعينه بقدر ما تتعلق باختبار قدرة النظام المصرفي السوري على الانتقال من التمويل التقليدي المحدود إلى أدوات تمويل تنموية أكبر، تقوم على:

• توزيع المخاطر.
• حشد السيولة.
• ربط الجهاز المصرفي بعملية إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي.

وأشار إلى أن تجربة التمويل المصرفي المجمع تشكل أيضًا تحولًا في الطريقة التي تتقاسم بها الدولة والمصارف المخاطر ورؤوس الأموال.

ويعتبر خليل أن نجاح هذا النموذج يقاس بقدرته على حماية سلامة المصارف واستدامة المالية العامة، بالتوازي مع تمويل مشاريع البنية التحتية والصناعة بأدوات أكثر تطورًا من الاعتماد الحصري على الموازنة العامة.

المصارف من ممول منفرد إلى شريك في المخاطر

قال الدكتور كرم خليل، إن التمويل المجمع يمنح المصارف العامة والخاصة قدرة أكبر على الدخول في مشاريع ضخمة دون أن يتحمل مصرف واحد كامل الانكشاف الائتماني، كما يفتح الباب أمام تعاون عملي بين المصارف بمختلف أنواعها في تمويل الاقتصاد الحقيقي، بدلًا من بقاء جزء من السيولة المصرفية بعيدًا عن المشاريع التنموية الكبرى.

ويرى أن أهم المكاسب الاستراتيجية لهذا النموذج تتمثل في:

• توزيع المخاطر بين أكثر من مصرف.
• تنويع الحافظ الائتمانية.
• الاستفادة من تقييم ائتماني وفني مشترك للمشروع.
• المحافظة على قدرة المصارف على تمويل قطاعات أخرى بالتوازي.

ومن زاوية كفاية رأس المال، أوضح خليل أن توزيع التمويل بين عدة مصارف يخفض حجم الانكشاف والأصول المرجحة بالمخاطر المرتبطة بحصة كل مصرف مقارنة بتمويله كامل المشروع منفردًا، مع بقاء الوزن الرقابي للمخاطر مرتبطًا بطبيعة المقترض والضمانات والمعالجة الرقابية المعتمدة، وهو ما يحد أيضًا من مخاطر التركّز الائتماني.

وفيما يتعلق بمشاركة بنك "البركة" مع المصرف التجاري السوري و"QNB سوريا"، أكد خليل أن الهيكل المعلن هو تمويل إسلامي مجمع، ولذلك لا ينبغي النظر إليه باعتباره جمعًا ميكانيكيًا بين قرض تقليدي بفائدة ومرابحة إسلامية داخل عقد واحد، لأن التحدي الحقيقي يكمن في بناء هيكل تمويلي متوافق مع الشريعة يسمح للمصارف التقليدية والإسلامية بالعمل ضمن شروط اقتصادية موحدة.

وأضاف أن نجاح هذه التجربة يعتمد على توحيد عناصر أساسية داخل العقد، تشمل:

• الأجل.
• جدول السداد.
• الضمانات.
• آليات التعثر.
• العائد الاقتصادي.
• الرقابة على استخدام الأموال.

وقد يؤسس نجاح هذه الصيغة لأول سوق تمويل مجمع في سوريا يستطيع حشد رؤوس أموال أكبر ضمن هيكل تمويلي واحد ومنضبط.

أزمة سيولة أم اختبار لقدرة المصارف على التوسع

يرى خليل أن اللجوء إلى التمويل المجمع لا يشكل بحد ذاته دليلًا على نقص السيولة لدى المصارف، موضحًا أن هذا النوع من التمويل يستخدم عالميًا أساسًا لإدارة مخاطر التركّز وتوزيع الانكشاف والالتزام بالسقوف الرقابية للإقراض، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمشاريع كبيرة وطويلة الأجل.

ويعد السؤال الحقيقي "ليس ما إذا كانت السيولة متوفرة"، وفقًا لخليل، بل كيف يمكن تحويل السيولة الموجودة إلى تمويل تنموي طويل الأجل دون تحميل ميزانية مصرف واحد كامل المخاطر، معتبرًا أن التمويل المجمع يوسع القدرة التمويلية للنظام المصرفي مع الحفاظ على الانضباط الرقابي.

وفيما يتعلق باقتراض محافظة دمشق لتمويل مشروع نفق "المجتهد باب مصلى"، قال خليل إن ذلك لا ينبغي اعتباره دليلًا تلقائيًا على وجود عجز مالي، بل يعكس محدودية الحيز المالي المتاح أمام حجم الاحتياجات الاستثمارية والخدمية المتراكمة.

ويشرح ذلك بأن تمويل مشاريع البنية التحتية من الموازنة وحدها يحمل الخزانة العامة تكلفة رأسمالية كبيرة وفورية، وقد يؤخر مشاريع أخرى بسبب محدودية الاعتمادات السنوية، بينما يسمح التمويل المصرفي بـ:

• توزيع تكلفة المشروع على فترة أطول.
• ربط السداد بالعمر الاقتصادي للمشروع.
• تحرير جزء من موارد الموازنة لقطاعات وخدمات أخرى.

ومن هذا المنظور، يرى أن الاقتراض المدروس يمثل أداة لإدارة الموارد العامة، وليس بديلًا عن الانضباط المالي، بشرط أن تكون خدمة الدين المستقبلية محسوبة وقابلة للاستدامة.

نفق بلا إيرادات مباشرة.. من أين يأتي السداد؟

وصف خليل قضية سداد قرض النفق بأنها الأكثر حساسية، لأن المشروع لا يولّد بالضرورة تدفقات نقدية مباشرة يمكن رهنها لخدمة الدَّين، ولذلك دعا إلى التمييز بين الجدوى الاقتصادية للمشروع وقدرته الذاتية على السداد. وقد يحقق النفق فوائد اقتصادية واسعة، مثل:

• تخفيض زمن التنقل.
• تقليل الازدحام.
• خفض تكلفة النقل.

لكن هذه المكاسب لا تعني تلقائيًا وجود إيرادات نقدية تسدد القرض، ولهذا، إذا لم تعتمد رسوم استخدام أو إيرادات مخصصة للمشروع، فيجب أن تأتي خدمة الدَّين من مصادر واضحة ومحددة مسبقًا، سواء من اعتمادات مستقبلية للمحافظة أو من إيرادات مخصصة أو ترتيبات مالية حكومية أخرى، مع ضرورة أن يكون مصدر السداد منصوصًا عليه تعاقديًا، لأن الضمان السيادي وحده لا يكفي لبناء نموذج تمويل مستدام.

أما فيما يخص مشروع "رحلة قاسيون"، فأكد خليل أنه لا يمكن الحكم مهنيًا على قدرته على تمويل نفسه أو المساهمة في خدمة دين النفق، دون الاطلاع على دراسة الجدوى، والتدفقات النقدية المتوقعة، وتكلفة الاستثمار، وشروط التمويل، ونسبة تغطية خدمة الدين.

ولا يعني وجود المشروعين ضمن حزمة تمويلية واحدة تلقائيًا وجود تمويل متقاطع بينهما، وأوضح الدكتور كرم خليل أن "رحلة قاسيون" يمتلك مكونات استثمارية وسياحية يمكن أن تولد إيرادات، بينما يغلب على النفق الطابع الخدمي.

وإذا تقرر استخدام جزء من عوائد "قاسيون" لدعم تمويل النفق، فيجب أن يكون ذلك ضمن نموذج مالي معلن وقابل للقياس، لا مجرد افتراض بأن ربحية مشروع يمكنها تلقائيًا تغطية مشروع آخر.

الضمان السيادي والفصل بين التمويل والاستدامة

يرى الخبير الاقتصادي والمالي السوري أن تمويل خطوط إنتاج جديدة في المنشآت الصناعية المتضررة يتطلب الانتقال من مفهوم الضمان العقاري التقليدي إلى التمويل القائم على الأصل والتدفقات النقدية المستقبلية.

ويقترح مجموعة من الضمانات العملية، أبرزها:

• رهن خطوط الإنتاج والآلات الجديدة نفسها .
• التأمين على المعدات الممولة.
• ربط جزء من السداد بتدفقات المبيعات المستقبلية.
• إنشاء حسابات مخصصة للسداد.
• مساهمة ذاتية من المستثمر.
• صرف مرحلي للقرض وفق نسب الإنجاز.

ودعا خليل إلى إنشاء آلية ضمان جزئي لمخاطر الائتمان، تتحمل فيها الدولة أو صندوق ضمان متخصص جزءًا محددًا من المخاطر بدلًا من تقديم ضمان سيادي كامل، معتبرًا أن هذا النموذج أكثر استدامة لأنه يبقي جزءًا من المخاطر على المصرف والمستثمر معًا.

وتؤثر الضمانات السيادية في طبيعة تقييم المخاطر لأنها تنقل جزءًا من المخاطر المحتملة من الجهة المقترضة إلى الدولة، بينما لا يقاس حجم الالتزام بالقيمة الاسمية للقرض وحدها، بل بمجموعة عناصر تشمل:

• نطاق الضمان.
• شروط تفعيله.
• مدة التمويل.
• جدول خدمة الدين.
• العملة.
• لعائد.
• فترة السماح.
• الجهة المسؤولة أولًا عن السداد.

أما بالنسبة للرقم المتداول بشأن تمويل النفق والبالغ أكثر من 30 مليون دولار، فيرى أنه لا يمكن وصفه بأنه عبء كبير أو محدود قبل تثبيت الرقم رسميًا ومعرفة شروط التمويل، لأن المعيار الحقيقي هو نسبة خدمة الدَّين إلى الموارد المتاحة، وقدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها، واحتمال انتقال الالتزام فعليًا إلى الخزانة.

وزير المالية السوري محمد يسر برنية وحاكم مصرف سوريا المركزي صفوت رسلان ومحافظ دمشق ماهر مروان إدلبي في لقاء بمقر الوزارة تمهيدًا للتوقيع على أول تمويل مصرفي مجمع – 16 أيلول 2026 (وزارة المالية السورية)

متخصص تربوي:
الأسرة والمدرسة بحاجة إلى قواعد مشتركة

الضرب في المدارس.. استجابة للخوف لا الفهم

قد يستجيب الطفل للضرب بسرعة لكنه قد يتعلم بذلك الاستجابة خوفًا من العقوبة أكثر من فهم سبب السلوك المطلوب منه (تغييره (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – آلاء شعبو

في إحدى مدارس إدلب، قال والد طالب في الصف الرابع، إن ابنه تعرض للعقوبة الجسدية (الضرب) من معلمه، وأرسل إلى عنب بلدي صورًا قال إنها تظهر آثارًا على جسد الطفل.

وبحسب رواية الأب، لم تتوقف الحادثة عند الضرب، إذ قال إن ابنه فُصل من المدرسة بعد مراجعته الإدارة للاستفسار عما حدث.

تواصلت عنب بلدي مع مديرية التربية في إدلب للاستفسار عن ملابسات الحالة، وما إذا كانت المديرية على علم بها، والإجراءات التي اتخذتها بشأنها، لكنها لم تتلقَّ ردًا حتى تاريخ نشر المادة.

وتمنع وزارة التربية الضرب والعقاب الجسدي أو اللفظي في المدارس، بموجب تعاميم رسمية تؤكد منع الاعتداء على الطلاب تحت أي مبرر، والاستعاضة عنه بوسائل تربوية.

لكن النقاش حول العقاب الجسدي لم ينتهِ، ففي حين يراه بعض الأهالي أسلوبًا قديمًا لا مكان له في المدرسة، ما زال آخرون يرون أن المعلم يحتاج إلى وسائل حازمة لفرض الانضباط، خاصة في الصفوف المكتظة.

"نحن انضربنا وما تعقدنا"

حنان أبو شلحة، البالغة من العمر 45 عامًا، لديها ابنة في الصف العاشر، وتتذكر أنها تعرضت للضرب خلال سنوات دراستها.

لا ترى حنان أن الضرب ترك أثرًا سيئًا عليها، وقالت إن تجربتها الشخصية تجعلها مختلفة عن أشخاص يرفضون العقاب الجسدي بشكل كامل.

وبحسب حنان، ما زال المجتمع السوري منقسمًا حول العقاب الجسدي في المدارس، فهناك من يراه وسيلة لتأديب الطفل وفرض هيبة المعلم، مقابل آخرين يرفضونه ويبحثون عن طرق مختلفة للتعامل مع الطلاب.

وتربط حنان جزءًا من هذا الخلاف بطريقة تربية الأطفال داخل المنزل، فبعض الأهالي، بحسب رأيها، لا يربون أبناءهم على الحوار والالتزام بالقواعد من دون عقاب مباشر، ثم يُطلب من المدرسة أن تتعامل معهم بأساليب تربوية مختلفة تمامًا.

وترى أن الأمر يصبح أكثر صعوبة داخل الصفوف التي تضم عشرات الطلاب.

وقالت إن الأهل قد يجدون صعوبة أحيانًا في ضبط طفل أو طفلين في المنزل، فكيف يستطيع المعلم التعامل مع 40 أو 50 طالبًا في الصف من دون أن تكون لديه أدوات واضحة للانضباط؟

"هيبة المعلم"

بالنسبة إلى حنان، كانت هيبة المعلم في السابق مرتبطة بقدرته على فرض النظام داخل الصف وضبط سلوك الطلاب، وكان العقاب الجسدي إحدى الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك.

وتروي أن ابنتها اشتكت لها مرة من إحدى المعلمات، فذهبت معها إلى المدرسة، وقالت للمعلمة أمام ابنتها إن المعلم، من وجهة نظرها، يكون دائمًا على حق في التعامل مع الطالب.

لكنها لا تختصر التغير الذي طرأ على المدرسة بالضرب وحده، إذ قالت إن المدرسة كانت تؤدي في السابق دورًا أكبر في تعليم القيم والسلوكيات الاجتماعية، بينما تغير هذا الدور مع السنوات، كما تغيرت علاقة الطلاب بالمدرسة والمعلمين.

وترى أن الانتقال إلى أساليب تربوية جديدة يحتاج إلى وقت، لأن المدرسة لا تعمل وحدها، والطفل يأتي إليها من بيئة أسرية لها طريقتها الخاصة في التربية.

ولهذا، بحسب حنان، لا يكفي أن يُمنع المعلم من الضرب، من دون أن تعرف الأسرة والمدرسة معًا كيف ستتعاملان مع السلوكيات الصعبة.

"ما احتجت أضرب ولا مرة"

في المقابل، لا ترى زينب ريشة، وهي مدرسة لغة إنجليزية وأم لطفلين في الصفين الخامس والثالث، أن ازدحام الصف يمكن أن يكون سببًا كافيًا للجوء إلى الضرب.

وقالت زينب، إنها لم تحتج إلى ضرب أي طالب طوال تجربتها في التدريس، حتى مع وجود أعداد كبيرة من الطلاب داخل الصف.

بالنسبة إليها، يمكن للمعلم أن يفرض حضوره من خلال الحزم، ووضع حدود واضحة للتعامل داخل الصف. يمكن للمعلم، بحسب زينب، التواصل مع أهله، وإذا لم يستجب الأهل، تستطيع المدرسة اللجوء إلى إجراءات أخرى وفق الحالة والنظام المتبع لديها .

ولا ترى زينب أن الحفاظ على الانضباط يحتاج بالضرورة إلى العقاب الجسدي، وتعتبر أن شخصية المعلم وطريقة تعامله مع الطلاب يمكن أن تكونا جزءًا من ضبط الصف.

ماذا يبقى عند الطفل؟

لا تتوقف آثار الضرب عند لحظة العقاب نفسها، بحسب ما قالته الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة في حديث إلى عنب بلدي.

وترى مروة أن الطفل قد يستجيب للضرب بسرعة، لكنه قد يتعلم بذلك الاستجابة خوفًا من العقوبة أكثر من فهم سبب السلوك المطلوب منه تغييره .

وفي حالة الطفل الذي قال والده إنه تعرض للضرب في مدرسة بإدلب، يمكن أن يصبح الأمر أكثر تعقيدًا إذا شعر الطفل بعد الحادثة أنه عوقب مرة أخرى بالفصل من المدرسة، فالمدرسة بالنسبة إلى الطفل مكان للتعلم والأمان، وعندما يرتبط وجود المعلم لديه بالخوف أو الأذى، قد يتأثر شعوره بالأمان والثقة داخلها.

ولا يعني ذلك أن كل طفل يتعرض للضرب سيظهر عليه الأثر نفسه، لكن الاختصاصية تربط التعامل مع العقاب الجسدي بعمر الطفل، وطريقة حدوثه، وما يرافقه من مشاعر ومواقف.

أما عبارة "نحنا انضربنا وما تعقدنا" فتراها الاختصاصية غير كافية للحكم على الطريقة التربوية نفسها، لأن عدم تذكر شخص لضرر واضح من تجربة ما لا يعني بالضرورة أن الوسيلة كانت مناسبة أو خالية من الآثار.

ماذا يفعل المعلم بدلًا من الضرب؟

بالنسبة إلى الأستاذ عمار الخطيب، الحاصل على دبلوم في التأهيل التربوي، فإن الوصول إلى مدرسة لا تستخدم العقاب الجسدي يحتاج إلى تعاون بين المدرسة والأسرة والمجتمع.

ويقترح الخطيب وسائل عملية يمكن للمعلم استخدامها داخل الصف، منها وضع اتفاق واضح مع الطلاب حول قواعد الصف، واستخدام التشجيع والمكافأة للسلوك الإيجابي، إضافة إلى حرمان الطالب مؤقتًا من بعض الامتيازات عند تكرار السلوك المخالف.

كما يمكن تغيير طريقة تنظيم الصف والاعتماد على أنشطة أكثر تفاعلًا، بدل أن يبقى الطالب في وضع المتلقي طوال الحصة.

ويرى الخطيب أن استمرار بعض المعلمين في استخدام الضرب رغم منعه يرتبط بعوامل عدة، منها الثقافة الاجتماعية التي نشأ عليها المعلم، ونقص التدريب على إدارة الصف، إلى جانب اكتظاظ الصفوف والضغوط الاقتصادية والنفسية التي يعيشها المعلم والطلاب والأسر.

وأشار إلى أن الصفوف التي تضم 40 أو 50 طالبًا تجعل إدارة الصف أكثر صعوبة، في حين أن العدد الأنسب، بحسب الخطيب، يتراوح بين 20 و25 طالبًا.

من البيت إلى المدرسة

لا يرى الخطيب أن المجتمع السوري وصل بالكامل إلى مرحلة يمكن فيها الانتقال إلى أساليب تربوية حديثة من دون صعوبات.

لكنه يلمس، في الوقت نفسه، رغبة متزايدة في التغيير، خاصة لدى الأهالي الأصغر سنًا وبعض المعلمين الشباب الذين يبحثون عن طرق مختلفة للتعامل مع الأطفال.

ويحتاج هذا التغيير، بحسب الخطيب، إلى أكثر من مطالبة المعلم بعدم الضرب، فالأسرة والمدرسة بحاجة إلى قواعد مشتركة، وتواصل مستمر، وتدريب للكوادر التعليمية على إدارة الصف، إلى جانب تخفيف الاكتظاظ وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي عندما يكون متاحًا.

في الصف، لا يواجه المعلم طفلًا منفصلًا عن بيته، إذ يدخل الطالب إلى المدرسة محمّلًا بطريقة تربيته، بينما يدخل المعلم إلى الصف بخبرته وضغوطه وطريقته في فهم الانضباط.

وبين الاثنين، يبقى السؤال عن الطريقة التي يمكن بها الحفاظ على هيبة المعلم وضبط الصف، من دون أن يصبح الضرب الأداة الأسهل.

دولار أمريكي ▲ مبيع 137.25 شراء 136.5
يورو ▲ مبيع 156.1 شراء 154
ليرة تركية ▲ مبيع 2.81 شراء 2.77
الذهب 21 ▲ 120 $ الذهب 18 ▲ 103 $ المازوت = 1.28$ البنزين = 1.35$ الغاز = 11.66$ (لتجرة) السكر (كغ) = 0.73$ الأرز (كغ) = 1.37$

المشهد الثقافي السوري.. فاعلون متعددون وعلاقة غير واضحة

عنب بلدي – أمير حقوق

تتداخل في المشهد الثقافي السوري اليوم أدوار جهات ومؤسسات وتجارب مختلفة، من وزارة الثقافة والمؤسسات التابعة لها، إلى المبادرات المستقلة والفنانين والباحثين والمنظمات المهتمة بالمجال الثقافي.
ومع اختلاف طبيعة هذه الجهات وطرق عملها، تتعدد أيضًا التصورات حول الأولويات وآليات إدارة المجال الثقافي، والعلاقة بين المؤسسات الرسمية والفاعلين المستقلين.

ويأتي ذلك في مرحلة تشهد إعادة بحث في أدوار المؤسسات والعلاقة بينها وبين المجتمع والجهات المستقلة، ما يفتح النقاش حول شكل المشهد الثقافي الذي يتبلور حاليًا، والجهات المشاركة في صياغته، والأسس التي يمكن أن تنظم هذه العلاقة.

الدور الأساسي لوزارة الثقافة

يعتبر فاعلون بالحقل الثقافي أن فهم المشهد الثقافي يبدأ من الاعتراف بتعدده الجغرافي والمؤسسي، إذ إن ما يظهر في دمشق لا يمثل بالضرورة مجمل النشاط الثقافي في سوريا، ولا يمكن لجهة واحدة أن تحيط بكل التجارب والفاعلين.
وترى الشريكة المؤسسة ومديرة البرامج في مؤسسة "خزّان" الثقافية، روان تكريتي، أن الساحة الثقافية السورية واسعة ومتنوعة، وأن ما يصل إلى الفاعلين في دمشق لا يعكس بالضرورة ما يحدث في بقية المناطق، في ظل وجود تجارب وفاعلين في محافظات ومناطق مختلفة.

لكن هذا التعدد، بحسب تكريتي، لا يلغي الدور الأساسي لوزارة الثقافة في تحديد الإطار العام للمشهد، إذ لا يقتصر دورها على تنظيم الفعاليات، وإنما يمتد إلى منح الفاعلين الثقافيين نوعًا من الاعتراف والرمزية، والتأثير في شكل الحياة الثقافية من خلال طريقة تعاملها مع المجتمع والفنون.
بدورها، مديرة البرامج في "المركز السوري لبحوث السياسات"، شيرين سعيد، أوضحت أن الثقافة لا تنفصل عن المجتمع، وأن السياسة الثقافية تؤثر في طريقة تشكل الانتماء والتماسك الاجتماعي، وبالتالي فإن شكل المشهد الثقافي يرتبط بما يُتاح من مساحات للتعبير والمشاركة.

دور الوزارة في رسم الاتجاه

لا يرتبط دور وزارة الثقافة بحجم النشاط الذي تنتجه فقط، بل بقدرتها على تحديد الاتجاه العام الذي يتحرك ضمنه القطاع الثقافي، وهو ما يجعل طبيعة علاقتها ببقية الفاعلين جزءًا من السؤال عن شكل المشهد نفسه.
قالت تكريتي، إن الوزارة تظل الجهة الأساسية المسؤولة عن المجال الثقافي العام، خصوصًا أن البنية التنظيمية والمؤسساتية التي كانت قائمة قبل سقوط نظام الأسد لا تزال حاضرة إلى حد كبير، بحسب تعبيرها، ومن هنا، فإن طريقة إدارة الوزارة للمشهد ستؤثر في شكل العلاقة مع القطاع الثقافي المستقل والمجتمع المدني.
وطرحت سعيد من زاوية أخرى أن غياب سياسة ثقافية معلنة لا يعني بالضرورة غياب السياسات، إذ يمكن أن توجد اتجاهات أو ممارسات غير معلنة تؤثر في المجال الثقافي، من دون أن تكون واضحة للفاعلين.
ولذلك، فإن المشكلة لا تتعلق فقط بمن يدير المؤسسات، بل بمن يحدد الأولويات والاتجاهات التي تتحرك وفقها الثقافة السورية.

أي مشهد ثقافي لسوريا؟

لا يتعلق رسم المشهد الثقافي فقط بتحديد الجهات التي تشارك فيه، وإنما أيضًا بالمضمون الذي يفترض أن يحمله، وبكيفية التعامل مع تاريخ سوريا وتنوعها وهوياتها وتجارب مجتمعاتها المختلفة.
وأشارت شيرين سعيد، مديرة البرامج في "المركز السوري لبحوث السياسات"، إلى أن الثقافة تؤدي دورًا في تشكيل الإحساس بالانتماء والتماسك الاجتماعي، وأن ترك هذا المجال من دون إطار واضح "قد يفتح المجال أمام تنافس هويات مختلفة أو هيمنة سردية على أخرى".
لذلك، فإن بناء المشهد الثقافي يحتاج إلى تصور يستوعب التعدد ويضع المواطنة والحقوق المتساوية ضمن الإطار الجامع، وترتبط ذلك أيضًا بطريقة إنتاج الحكاية السورية، إذ ترى أن الثقافة لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد مادة للاستهلاك أو الترفيه، بل يجب أن تتيح للسوريين رواية قصصهم وتجاربهم، بما يعكس تنوع المجتمع وتاريخه.
ومن هذا المنطلق، لا يتعلق بناء المشهد الثقافي بإتاحة حرية النشاط فقط، وإنما بإيجاد توازن يحفظ التعدد، ويمنع احتزال الثقافة في اتجاه واحد، ويحافظ في الوقت نفسه على التاريخ والهوية الثقافية السورية بوصفهما جزءًا من المجال العام.

> بناء المشهد الثقافي يحتاج إلى تصور يستوعب التعدد ويضع المواطنة والحقوق المتساوية ضمن الإطار الجامع.
>
> شيرين سعيد
> مديرة البرامج في "المركز السوري لبحوث السياسات"

ما المطلوب من الوزارة والفاعلين؟

تتجاوز الحاجة الحالية توفير الدعم للفعاليات إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الوزارة والمشهد الثقافي الأوسع، بحيث تكون الأدوار والمسؤوليات وآليات التعاون أكثر وضوحًا.
الشريكة المؤسسة ومديرة البرامج في مؤسسة "خزّان" الثقافية، روان تكريتي، قالت إن الحاجة تكمن في سياسة ثقافية تمتد لعدة سنوات، تحدد الأهداف والموارد وآليات التمويل، وتوضح كيف يمكن للقطاع المستقل والمجتمع المدني المشاركة فيها.
كما ترى أن الوزارة قادرة على لعب دور في بناء الحوكمة الثقافية التشاركية، بدل أن تبقى العلاقة مع المبادرات قائمة على التواصل الظرفي أو المرتبط بكل فعالية على حدة.
وتشمل هذه الحاجة أيضًا الجانب الإداري والتنظيمي، فوجود سياسة واضحة يفترض أن يرافقه وضوح في آليات العمل، واختصاصات المؤسسات، ومعايير التعاون مع الجهات الثقافية، وكيفية الوصول إلى الموارد والمساحات، ومن يملك صلاحية اتخاذ القرار، ويتيح ذلك للفاعلين معرفة موقعهم من المشهد بدل العمل وفق آليات غير واضحة.

> المشهد الثقافي بحاجة إلى سياسة تحدد الأهداف والموارد وآليات التمويل، وتوضح كيف يمكن للقطاع المستقل والمجتمع المدني المشاركة فيها.
>
> روان تكريتي
> مديرة البرامج في مؤسسة "خزّان" الثقافية

وفي المقابل، ترى مديرة البرامج في "المركز السوري لبحوث السياسات"، شيرين سعيد، أن أي سياسة ثقافية تحتاج إلى الانطلاق من المجتمع نفسه، عبر التشاور مع الفاعلين والجمهور، وتحديد ما تحتاج إليه الثقافة السورية في هذه المرحلة، بما في ذلك طريقة التعامل مع الهوية والتاريخ والتنوع الاجتماعي والثقافي.
ولا يعني بناء سياسة ثقافية، وفق هذه الرؤية، فرض اتجاه واحد على المشهد، كما لا يعني تركه من دون إطار، فالمطلوب هو صياغة مساحة تسمح بالتعدد والاختلاف، مع وجود قواعد واضحة تضمن المساواة في الوصول إلى المجال الثقافي، وتحدد دور الوزارة بوصفها جهة تنظيمية وداعمة، لا جهة تختزل المشهد كله.

محاضرة للكاتب خالد غطاس في دار الأوبرا بدمشق – 22 أيلول 2026 (وزارة الثقافة السورية)

بعد 15 عامًا من الغياب
جمال سليمان يعود إلى سوريا بـ"الشامي" والاجتماعي

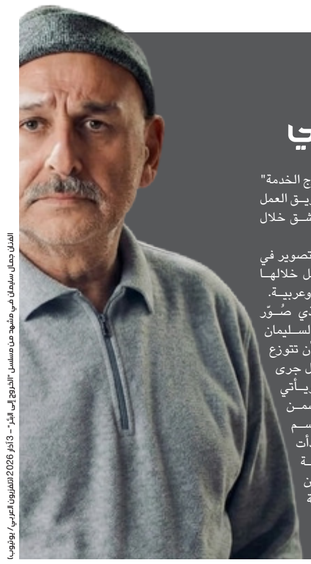

الفنان جمال سليمان في مشهد من مسلسل "التوأم" في الجزء الثالث من "الشامي" (الدراما السورية - يوتيوب)

بعد غياب استمر نحو 15 عامًا، يعود الفنان السوري جمال سليمان إلى التصوير داخل سوريا من خلال عملين دراميين، يُفترض عرضهما في موسم رمضان 2027.
العملان ينتميان إلى دراما البيئة الشامية والاجتماعية، من إنتاج شركتي "أيهم قبنض ميديا" و"أفاميا".
وتتواصل التحضيرات لبدء عمليات التصوير في دمشق خلال الفترة المقبلة.

زعيم "التوأم الشامي"

يشارك سليمان في بطولة مسلسل "التوأم الشامي"، الذي كتبه قاسم الويس ويخرجه باسم السلكا، ويؤدي فيه شخصية "أبو العز"، زعيم الحارة والد التوأم "عزيز" و"عزو"، اللذين يجسدهما الفنان مهيار خضور.
ويعيد العمل سليمان إلى شخصيات البيئة الشامية، التي سبق أن شارك فيها من خلال أعمال عدة، من بينها "شام شريف" و"أهل الراية".
ومن المقرر أن يبدأ تصوير "التوأم الشامي" داخل سوريا خلال الفترة المقبلة، مع استمرار التحضيرات لمواقع التصوير واستكمال فريق العمل، تمهيدًا لعرضه في موسم رمضان 2027.
وتتخذ عودة سليمان إلى هذا النوع الدرامي هذه المرة شكلًا مختلفًا، إذ يجتمع مع مهيار خضور في عمل واحد، بعد سنوات من العلاقة الأكاديمية التي جمعتهما في المعهد العالي للفنون المسرحية، حين كان سليمان أحد أساتذة خضور، إذ يقف الاثنان معًا أمام الكاميرا، في علاقة درامية تجمع شخصية "أبو العز" بشخصيتي "التوأم" اللتين يؤديهما خضور.

"خارج الخدمة".. إطفائي أمام اختبارات قاسية

إلى جانب "التوأم الشامي"، يتجه سليمان إلى بطولة مسلسل "خارج الخدمة"، من كتابة زهير أحمد قنوع، في عمل اجتماعي مشحون بالتشويق، تدور حكايته حول إطفائي سوري يكرّس حياته لمهنته ويتمسك بأداء واجبه، قبل أن تضعه ظروف قاسية أمام اختبارات تتجاوز حدود عمله، مشاركاته اللاحقة بين أعمال جرى تصويرها في دول أخرى، ويأتي مشروعاه الجديدان ضمن التحضيرات المبكرة لموسم رمضان 2027، الذي بدأت ملامح خريطته الإنتاجية تتضح مع الإعلان عن عدد من الأعمال السورية الجديدة.
ولا يزال اختيار مخرج "خارج الخدمة" قيد التداول، بينما يتجه فريق العمل إلى البدء بالتصوير في دمشق خلال الأسابيع المقبلة.
وبذلك يعود سليمان إلى التصوير في سوريا، بعد سنوات واصل خلالها المشاركة في أعمال سورية وعربية.
وكان "طالع الفضة"، الذي صُوّر عام 2011، آخر مسلسل لسليمان يُصوَّر داخل سوريا، قبل أن تتوزع مشاركاته بين أعمال جرى تصويرها في دول أخرى، ويأتي مشروعاه الجديدان ضمن التحضيرات المبكرة لموسم رمضان 2027، الذي بدأت ملامح خريطته الإنتاجية تتضح مع الإعلان عن عدد من الأعمال السورية الجديدة.

"أبو دبي" و"أم عين بيضا"..
شخصيات خيالية لتخويف الأطفال.. طاعة سريعة وخوف يبقى

قد ينجح التخويف في ضبط سلوك الطفل سريعًا لكنه قد يترك مخاوف تستمر معه إلى سنوات لاحقة (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – نداء كناكرية

بعد نحو عقدين على سماع أسماء "أم عين بيضا" و"المُزرة" و"أم إيد"، لا تزال هبة تتذكر الأشكال التي رسمتها في خيالها لهذه الشخصيات عندما كانت طفلة.
تضحك هبة، البالغة من العمر 30 عامًا، اليوم عندما تستعيد خوفها منها، لكنها قررت ألا تستخدم الطريقة نفسها مع أطفالها.

وتظهر تجارب أمهات تحدثن إلى عنب بلدي اختلافًا في التعامل مع هذا الأسلوب، فبينما تخلت بعضهن عنه، تلجأ أخريات أحيانًا إلى شخصيات أو عبارات مخيفة لدفع أطفالهن إلى النوم أو منعهم من سلوك معين.
وترى الاختصاصية النفسية مرح صبح أن التخويف قد يحقق استجابة سريعة من الطفل، لكنه يجعله ينفذ المطلوب خوفًا من النتيجة، بدل أن يفهم سبب القاعدة أو السلوك المطلوب منه.

شخصيات بقيت في الذاكرة

كانت هبة في الخامسة أو السادسة عندما بدأت والدتها تخوفها بشخصيات من بينها "أم عين بيضا" و"المُزرة" و"أم إيد".
كان سماع أسمائها كافيًا لإخافتها، إذ تدفع إلى مخيلتها أشكالًا مرعبة لطالما اعتقدت أنها موجودة بالفعل.
والدتها كانت تستعين بتلك الشخصيات المتخيَّلة لمنع هبة من القيام ببعض التصرفات، أو عندما لا ترغب في اصطحابها معها إلى مكان ما.
كبرت هبة وعرفت أن تلك الشخصيات لم تكن حقيقية، لكن صورها التي صنعتها في طفولتها بقيت في ذاكرتها، وتقول إن سماع أسمائها اليوم يعيد إليها الأشكال التي تخيلتها، وإن كانت تستقبلها الآن بالضحك والاستغراب من اقتناعها بوجودها.
لهذا السبب، لم تنقل هبة أسلوب والدتها ولا الشخصيات المخيفة إلى أطفالها.

من "شرطة الأطفال" إلى "أبو دبي"

عرفت "أم سامر"، البالغة من العمر 22 عامًا، شكلًا آخر من التخويف في طفولتها، هو "شرطة الأطفال".
وكان أهلها يشغلون لها تسجيلًا صوتيًا يطلب عنوان المنزل، فتعتقد أن شخصًا سيأتي بحثًا عنها.
واستمر خوفها حتى اكتشفت أن الأمر خدعة، وبعدها أصبحت تطلب من أهلها الاتصال بـ"شرطة الأطفال" بنفسها وتضحك بدل أن تخاف.
لدى "أم سامر" اليوم ثلاثة أطفال صغار، وتقول إن فكرة "شرطة الأطفال" لم تعد تقنعهم، لكنها تلجأ أحيانًا إلى القول إنها ستأخذهم إلى امرأة "تغزّهم إبرة"، بينما تستخدم جدتهم شخصية أخرى وتقول لهم: "هلأ بيجي أبو دبي بياخدكن".
ابنها الأكبر كان يخاف من "أبو دبي" وهو في السادسة من العمر، قبل أن يبدأ بالتشكيك في وجوده، وبعدما تراجع خوفه، بدأ يستخدم الشخصية نفسها لتخويف شقيقه الأصغر.
وتصف "أم سامر" أطفالها بأنهم أقل استجابة لهذه الشخصيات مما كانت عليه في طفولتها، لكنها لا تعرف ما إذا كان ابنها الأصغر يعتقد فعلًا أن "أبو دبي" موجود.

حل سريع عند موعد النوم

لم تعش كوثر، البالغة من العمر 25 عامًا، تجربة مماثلة في منزل أسرتها. كانت تسمع جيرانًا يخوفون أطفالهم بشخصيات خيالية، لكن أهلها كانوا يوضحون لها أنها غير موجودة.
مع طفلها، تجد نفسها أحيانًا تستخدم التخويف بطريقة مختلفة، خصوصًا عندما يتأخر في النوم. تقول له: "نام لح تطلع الشمس"، وهي عبارة يخاف منها وينام بعدها بسرعة.
تقول كوثر إنها تشعر بالذنب عندما ترى خوفه، وإن هدفها هو إفهامه أن موعد النوم تأخر، لكنها لا تعرف لماذا أصبح خروج الشمس مصدرًا للخوف بالنسبة إليه.

الطاعة لا تعني الاقتناع

الاختصاصية النفسية مرح صبح ترى أن استخدام الخوف بصورة متكررة يمكن أن يؤثر في شعور الطفل بالأمان وثقته بالشخص الذي يخوفه، وقد يرتبط لدى بعض الأطفال بالقلق أو الكوابيس ومشكلات النوم.
ولا تتساوى الآثار بين الأطفال، بحسب صبح، إذ تتعلق بعمر الطفل وتكرار التخويف والشخص الذي يستخدمه.
وترى أن أثره قد يكون أكبر عندما يصدر بصورة متكررة عن شخص قريب من الطفل، أو حاضر في حياته.
وقد ينجح التخويف في جعل الطفل ينفذ ما يطلبه الأهل، لكنه، بحسب صبح، لا يعني أنه فهم سبب السلوك المطلوب أو اقتنع به.
الاعتماد على الخوف لضبط السلوك يصبح أقل فاعلية مع تقدم الطفل في العمر وزيادة استقلاليته، لذلك يجب بناء قواعد يستطيع الطفل فهمها بدل ربط تنفيذها بعقوبة أو شخصية خيالية، بحسب الاختصاصية صبح .

تحفيز الالتزام دون تخويف

لتجنب إخافة الأطفال ودفعهم للالتزام دون آثار نفسية، تقترح صبح أن يعرف الطفل القواعد مسبقًا، ففي موعد النوم، مثلًا، يمكن تحديد ساعة ثابتة والبدء بتهيئته قبلها بنحو نصف ساعة، بدل إخباره بأن وحشًا سيأتي إذا بقي مستيقظًا.
والأمر نفسه يمكن تطبيقه قبل الخروج من المنزل، عبر شرح ما سيحدث للطفل وتحديد ما يمكن شراؤه أو فعله مسبقًا.
كما تقترح منحه خيارين يؤديان إلى النتيجة المطلوبة، فإذا كانت ألعابه مبعثرة، يمكن سؤاله ما إذا كان يريد ترتيبها الآن أم بعد خمس دقائق، أو إن كان يريد ترتيبها بمفرده أم بمساعدة أحد والديه.
ترى صبح أن هذه الخيارات تمنح الطفل مساحة للمشاركة في القرار، مع بقاء القاعدة التي وضعها الأهل واضحة.

تفهم خوف الطفل

إذا أصبح الطفل يخاف من شخصية استُخدمت معه، تنصح صبح أولًا بالتوقف عن استخدامها، وعدم السخرية من خوفه بعد إخباره بأنها غير حقيقية.
وتقترح أن يعترف الأهل بشعوره، بعبارات مثل "أنا بتفهم خوفك"، ثم يشرحوا له الفرق بين الشخصية التي تخيلها والواقع، مع طمأنته إلى وجودهم إلى جانبه.
ولا تنصح بمواجهة الطفل بصورة مفاجئة بما يخاف منه، فإذا كان يخاف من الكلاب، مثلًا، ترى أن التعامل مع الخوف ينبغي أن يكون تدريجيًا، لا بوضعه مباشرة في موقف يثير خوفه .
كما تشير إلى أهمية تشجيع الطفل عندما ينجح في تنفيذ السلوك المطلوب، وتذكيره بما استطاع فعله سابقًا، بدل استخدام التهديد في كل مرة.

بدائل السكر
هل تخدع الدماغ فعلًا وتفتح الشهية؟

يعد استبدال المحلّيات الاصطناعية أو البديلة بالسكر الأبيض أحد أكثر القرارات شيوعًا لدى الراغبين في خفض أوزانهم، إذ تحل البدائل خالية السعرات محل السكر التقليدي في القهوة، والمشروبات الغازية "الدايت" والحلوى.
ومع ذلك، يطرح هذا التحول الغذائي تساؤلًا قديمًا متجددًا: إذا كان الدماغ يتلقى إشارات بالمذاق الحلو ويتوقع الحصول على الطاقة، دون أن تدخل السعرات الحرارية الفعلية إلى الجسم، فهل يستشعر الدماغ "الخديعة" ويدفع الإنسان لتعويض ذلك بطلب المزيد من الطعام؟

فخ "السلوك التعويضي"

اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، أكدت في حديث إلى عنب بلدي أن الفكرة الشائعة حول هذه البدائل ليست خرافة بالكامل، ولكنها في الوقت نفسه ليست حقيقة مطلقة.
وفي توضيحها للمسألة علميًا، لفتت إلى أن بدائل السكر مثل السكرالوز والأسبارتام والستيفيا والسكرين تمنح الطعام والشراب مذاقًا حلوًا مع تقديم كمية قليلة جدًا من الطاقة، أو حتى دون سعرات حرارية تقريبًا.
وبناء على ذلك، فإن المحلّيات البديلة تفيد في تقليل السكر والسعرات، لكن مشكلتها تكمن في إعطاء المستهلك "تصريحًا زائفًا" يُبيح له تناول المزيد من السكريات لاحقًا، كمن يشرب قهوة بتحلية صناعية، ثم يعوض ذلك بتناول قطعة بسكويت بدعوى خلوها من السكر. وبذلك، لا يكون المحلّي نفسه المسبب المباشر لزيادة الوزن، بل السلوك الغذائي التعويضي الذي يرافقه.

دراسات ترصد تباينًا في الاستجابة

في سياق متصل، بحث دراسات علمية استجابة الدماغ للمحلّيات، ففي تجربة عشوائية نشرتها مجلة "جاما" عام 2021 وشملت 74 شخصًا، رُصدت استجابة الدماغ لإشارات الطعام بعد تناول مشروبات تحتوي على السكرالوز أو السكروز أو الماء.
ووجد الباحثون اختلافًا في نشاط المناطق الدماغية المرتبطة بالمكافأة والاستجابة بعد تناول السكرالوز مقارنة بالسكر، وكان التأثير أوضح لدى النساء والأشخاص المصابين بالسمنة، إذ استهلكت المشاركات سعرات حرارية أكثر في الوجبة اللاحقة. ومع ذلك، أكد الباحثون أن تأثير المحلّيات في الشهية ليس موحدًا لدى الجميع.
كما خلصت مراجعات علمية لتجارب عشوائية إلى نتائج متباينة، إذ لم يجد بعضها زيادة ملحوظة في الشعور بالجوع، بل رصدت انخفاضًا طفيفًا فيه خلال مراحل إنقاص الوزن، مما ينفي حتمية تسبب المحلّيات في زيادة الجوع.
من جهتها، بدت منظمة الصحة العالمية أكثر حذرًا، إذ أوصت عام 2023 بعدم الاعتماد على المحلّيات غير السكرية كوسيلة أساسية للتحكم في الوزن، مستندة إلى غياب أدلة كافية تثبت جدواها على المدى الطويل في تقليل دهون الجسم.

معادلة الاستفادة من المحلّيات البديلة

تحدثت قهوجي عن الحل الفعال، مبينة أنه ليس المطلوب أن نخاف من حبة المُحلّي في القهوة، ولا أن نعود فجأة إلى تناول كميات كبيرة من السكر، بل الأفضل هو أن نستخدم المحلّيات باعتدال، ونخفف اعتمادنا على الطعم شديد الحلاوة نفسه.
ولشرح هذا الإجراء السلوكي، أشارت إلى أنه إذا كانت القهوة تحتاج إلى ثلاث ملاعق سكر حتى تصبح مقبولة، ثم أصبحت تحتاج إلى ثلاث حبات من المُحلّي، فإن المشكلة لم تُحل بالكامل، فنحن هنا قد غيّرنا مصدر الحلاوة فقط.
أما إذا بدأ الشخص بتقليل درجة الحلاوة تدريجيًا، وأصبح يتقبل القهوة أو الشاي بطعم أقل حلاوة، يكون هنا قد بدأ بتغيير عادته الغذائية من جذورها.
وأوضحت الاختصاصية أن بدائل السكر ليست "عدوًا" ولا "حلًا سحريًا"، إذ قد تساعد على تقليل السكر والسعرات عندما تحل فعلًا مكان السكر، لكن لا ينبغي استخدامها كترخيص للأكل أكثر.
كما أن الدماغ لا يعمل بمعادلة تقول: "طعمتُ شيئًا حلوًا ولم تصلني سعرات، إذًا سأطلب الطعام فورًا"، موضحة أن الاستجابة تختلف بين الأشخاص، وتتأثر بالعادات، ودرجة الاعتماد على الطعم الحلو، ونوعية الغذاء كاملًا.

موسمان من البطولات.. كيف بنى أهلي حلب تجربته الناجحة؟

عنب بلدي – يزن قر

دخل الاتحاد أهلي حلب خلال الموسمين الماضيين مرحلة مختلفة على مستوى المنافسة المحلية، بعدما تمكن من الحفاظ على حضوره في صدارة الدوري السوري والتتويج باللقب لموسمين متتاليين، قبل أن يضيف كأس السوبر السوري إلى خزائنه، ويواصل مشواره نحو المنافسة القارية عبر التأهل إلى كأس التحدي الآسيوي.

وتكتسب هذه النتائج أهميتها من قدرتها على الاستمرار لأكثر من موسم، إذ لم يتوقف الأمر على بناء فريق قادر على تحقيق اللقب مرة واحدة، وإنما امتد إلى الحفاظ على مجموعة من العناصر الفنية وتطوير الانسجام بينها. ويأتي هذا المسار في وقت تواجه فيه الأندية السورية تحديات تتعلق بالاستقرار الفني والإداري والمالي، ما يجعل تجربة أهلي حلب خلال الموسمين الماضيين قابلة للقراءة من أكثر من زاوية، بدءًا من الحفاظ على اللاعبين وتطوير المواهب، وصولًا إلى طريقة إدارة الفريق والتعامل مع الضغوط خلال موسم طويل.

ومع انتقال أهلي حلب من تحقيق اللقب إلى الدفاع عنه، ثم إضافة كأس السوبر والاستعداد لخوض تجربة قارية، تتجه الأنظار إلى العوامل التي صنعت هذا الاستقرار، ومدى قدرة النادي على الحفاظ عليه وتحويله إلى نهج مستمر بدل ارتباط النجاح بموسم أو مجموعة محددة من اللاعبين.

استقرار فني وانسجام داخل المعلب

قال حارس الاتحاد أهلي حلب السابق، محمود كركر، لعنب بلدي، إن المستوى الذي وصل إليه النادي خلال الموسمين اللذين توج خلالهما بلقب الدوري مرتين متتاليتين جاء نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها استقرار الكادر الفني، والحفاظ على مجموعة من اللاعبين، إلى جانب وجود أشخاص دعموا النادي وأسهموا في تجاوز المطبات التي واجهها الفريق.

وأوضح كركر أن الفريق واجه خلال الموسمين الماضيين "كثيرًا من المطبات"، لكن وعي اللاعبين وإصرارهم على تحقيق البطولات، إلى جانب الاستقرار الفني، ساعد في تجاوزها، مشيرًا إلى أن وجود مواهب ونجوم ضمن الفريق صنع فارقًا في عدد من المباريات.

وأضاف أن استمرار مجموعة من اللاعبين معًا لموسمين أسهم في زيادة انسجام بينهم وفهم طريقة لعب بعضهم، ما انعكس إيجابًا على أداء الفريق، إلى جانب وجود لاعبين قدموا مستويات جيدة وسجلوا عددًا من الأهداف، معتبرًا أن النجاح كان نتيجة عمل المجموعة كاملة وليس لاعبين محددين.

وأرجع كركر جانبًا من نجاح الفريق إلى المدرب أحمد هواش، الذي قال إنه امتلك "حكمة وحنكة" في جمع اللاعبين والتعامل معهم، وكان صبورًا وثقته كبيرة بهم، مضيفًا أن اللاعبين بدورهم ساعدوه على تنفيذ أفكاره وتحقيق البطولتين.

أكاديمية النادي رافد للفريق الأول

المدافع السابق في نادي الاتحاد أهلي حلب، يوسف شيخ العشرة، قال لعنب بلدي، إن المستوى الذي وصل إليه الفريق خلال الموسمين السابقين كان "جيدًا جدًا"، مرجعًا ذلك إلى الحفاظ على مجموعة من اللاعبين الذين تخرجوا في أكاديمية النادي، ما أسهم في تحقيق انسجام كبير بينهم.

وأوضح شيخ العشرة أن أبرز التغييرات التي أسهمت في نجاح النادي تمثلت في الاهتمام بفرق القواعد خلال السنوات السابقة، وتخريج مواهب أسهمت في دعم فريق الرجال، معتبرًا أن ذلك كان أحد أسباب تحقيق بطولتي الدوري المتتاليتين.

ويرى شيخ العشرة أن استمرار هذا المسار يحتاج إلى استراتيجية واضحة ودائمة لفرق القواعد، باعتبارها مصدرًا يمكن من خلاله رفد الفريق الأول باللاعبين، إلى جانب تأمين الدعم المالي اللازم لتوفير المعدات المطلوبة للتدريب ورواتب المدربين.

وأضاف أن اختيار المدربين يجب أن يستند إلى الشهادات التدريبية والخبرة، على أن يتم ذلك من قبل المدير الفني المكلف من مجلس إدارة النادي، بالتنسيق مع عضو مجلس الإدارة المسؤول عن ملف كرة القدم.

دعم خارج الإدارة

إلى جانب العمل الفني، أشار كركر إلى دور أشخاص من خارج الإدارة في دعم الفريق خلال الفترة الماضية، سواء عبر جمع الأموال من محبي النادي أو تقديم الدعم المالي وتحمل تكاليف مختلفة.

وقال إن "النجاح لا يصنعه شخص، وإنما مجموعة كاملة"، مشيرًا إلى أن عددًا من أعضاء الإدارة ومحبي النادي بذلوا جهودًا كبيرة خلال تلك الفترة.

ووصف كركر هؤلاء الأشخاص بأنهم "جنود مجهولون" عملوا لمصلحة النادي، مشيرًا إلى أن بعضهم قدم من ماله ووقته وجهده من أجل وصول الفريق إلى التتويج.

الاستقرار المالي والفني

يربط شيخ العشرة استمرار نجاح الاتحاد أهلي حلب بالحفاظ على الاستقرار من الناحيتين المادية والفنية، معتبرًا أن الاستقرار في هذين الجانبين يشكل أساسًا لاستمرار النتائج الإيجابية.

ويرى أن تأمين الموارد المالية اللازمة يجب أن يترافق مع وجود استراتيجية واضحة للعمل، سواء على مستوى الفريق الأول أو فرق القواعد، بما يسمح للنادي بالحفاظ على المواهب وتطويرها بدل الاعتماد المستمر على التعاقدات الجديدة.

وقال إن المنافسة بين الأندية والتعاقدات الجديدة جزء من تطور كرة القدم، لكنه يأمل أن تؤدي هذه المنافسة إلى مزيد من التطور، مع الحفاظ في الوقت نفسه على اللاعبين الذين نشأوا داخل النادي.

تجاوز "الأنا"

وعن المشكلات التي أثرت سابقًا في نتائج الفريق، قال الحارس السابق إن أبرزها كانت، بحسب رأيه، مرتبطة بما وصفه بـ"الأنا"، مشيرًا إلى أن هذه المشكلة لم تكن مرتبطة باعتبار الشخص لاعبًا أو مدربًا أو إداريًا، وإنما بطريقة التعامل داخل الفريق.

وأضاف أن تجاوز هذه المشكلة كان من العوامل التي ساعدت على تحقيق البطولات خلال الموسمين الماضيين، إلى جانب وعي اللاعبين وإصرارهم على تحقيق النتائج.

وبحسب كركر، فإن نجاح الفريق خلال هذه الفترة لم يكن مرتبطًا بشخص واحد، وإنما بتعاون اللاعبين والجهاز الفني والإدارة والداعمين، وهو ما سمح للفريق بتجاوز الصعوبات والاستمرار في المنافسة.

يحتفل لاعبا نادي الاتحاد محمد ريحانية وزكريا حنان بالفوز بلقب كأس السوبر السوري لموسم 2026-2027 (12 أيلول 2026 /نادي الاتحاد الحلبي/)

ديتان لاختبار جاهزية المنتخب السوري قبل كأس آسيا

يواصل المنتخب السوري للرجال في كرة القدم تحضيراته للمشاركة بكأس آسيا 2027، التي أوقعته قرعتها في المجموعة الثالثة إلى جانب منتخبات إيران والصين وقيرغيزستان، وتستضيفها المملكة العربية السعودية في كانون الثاني 2027.

وفي إطار استعداداته للبطولة القارية، حدد الاتحاد العربي السوري لكرة القدم مباراتين وديتين أمام الأردن وأوزبكستان خلال فترة التوقف الدولي المقبلة.

المباراة الأولى تجمع المنتخب السوري بنظيره الأردني في العاصمة عمّان في 27 من أيلول الحالي، ثم يلتقي أوزبكستان في طشقند في 1 من تشرين الأول المقبل.

المواجهتان أمام منتخبين آسيويين تشكلان اختبارًا للمنتخب السوري، في وقت تتركز فيه التحضيرات على الوصول إلى التشكيلة الأكثر جاهزية قبل البطولة.

اختبارات مناسبة قبل كأس آسيا

يشكل اختيار المنافسين في المباريات الودية جزءًا من التحضير للبطولة، مع أهمية أن تحاكي هذه المباريات مستوى المنتخبات التي سيواجهها المنتخب السوري في كأس آسيا.

وقيّم المدرب السوري طارق جبان اختيار منتخبي الأردن وأوزبكستان لمواجهة سوريا وديًا، معتبرًا أن المنتخبين يمثلان اختيارًا نوعيًا، خاصة أن أوزبكستان والأردن من المنتخبات القوية على مستوى القارة الآسيوية.

وقال جبان، لعنب بلدي، إن اختيار المنافسين قبل البطولات يجب أن يكون قريبًا من طبيعة المنتخبات التي سيواجهها المنتخب في البطولة، موضحًا أن وجود إيران في مجموعة سوريا بكأس آسيا يجعل مواجهة أوزبكستان مفيدة، نظرًا إلى التقارب في عقلية وثقافة وطبيعة اللاعبين بين المنتخبين.

ولفت جبان إلى أن المدرب قبل أشهر قليلة من كأس آسيا يفترض أن يبدأ بوضع لمساته شبه الأخيرة على التشكيلة، والوصول إلى مجموعة أساسية تضم نحو 20 لاعبًا ثابتًا، إلى جانب تحديد البدلاء وبدلاء البدلاء.

وأضاف أن المنتخب السوري يعاني من عوائق في عملية اختيار اللاعبين أو دعوتهم، سواء من المحليين أو المغتربين والمحترفين، إذ تتم عملية الاستدعاء في أوقات مختلفة عن المرحلة التي يمر بها المنتخب.

وقبل أشهر من كأس آسيا، يجب أن نبدأ التفكير بتشكيلة للمستقبل، فلا يمكن تغيير اللاعبين وتجريب أعداد كبيرة مع كل مدرب أو كادر جديد، بل يجب أن تكون هناك دعوات ثابتة للاعبين، مع اختيار الأفضل والثبات على تشكيلة شبه دائمة، بحسب جبان.

وتابع أن مواجهتي الأردن وأوزبكستان مناسبتان من ناحية اختيار المنافسين، مع ضرورة البحث في الوديات المقبلة عن منتخبات أقوى وتشبه منتخبات مجموعة سوريا، إلى جانب الاستعداد، في حال التأهل، لمواجهة منتخبات قد تكون منافسة في الأدوار المتقدمة من كأس آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا.

ويحتاج المنتخب السوري إلى الاحتكاك القوي، بدل التركيز على مواجهة منتخبات أضعف بهدف تحقيق نتائج إيجابية، بحسب جبان، مشددًا على أن نتيجة المباراة تبقى مهمة، لكن الأهم يمكن في اكتشاف الأخطاء ومواجهة منتخبات قوية تمنح اللاعبين خبرة أكبر وثقة تتعزز مع استمرار الاحتكاك بالمستويات العالية.

مباراة بين المنتخب السوري للرجال بكرة القدم ونظيره التونسي في الجولة الأولى من دور المجموعات لبطولة كأس العرب - 1 كانون الأول 2025 (الاتحاد العربي السوري لكرة القدم)

"وضع الطيران" لا يحميك من التتبع.. ماذا نفعل؟

كم مرة فعّلت "وضع الطيران" في هاتفك، وأنت تشعر أنك أصبحت مختفيًا تمامًا عن العالم؟ لا اتصالات، لا رسائل، لا إنترنت. ربما لجأت إلى ذلك لتوفير البطارية، أو للهروب من ضجيج الإشعارات، أو حتى لأنك أردت أن "تختفي" عن أعين من يتتبعك، لكن الحقيقة قد تصدمك: "وضع الطيران" لا يمنع تتبع هاتفك بشكل كامل.

كيف يعمل "وضع الطيران"؟

أكدت مهندسة البرمجيات آلاء الجدوع أن تفعيل "وضع الطيران" يقطع إرسال الموقع الجغرافي للمستخدم، إلا أنه لا يوقف قدرة الهاتف الذكي على معرفة هذا الموقع، ولا يمنع جميع طرق التتبع.

وقالت الجدوع، في حديث إلى عنب بلدي، إن تشغيل "وضع الطيران" يؤدي فورًا إلى إيقاف الاتصالات الخلوية التي تشمل المكالمات والرسائل النصية وبيانات الهاتف، بالإضافة إلى إيقاف شبكات "الواي فاي" (Wi-Fi) وتقنية "البلوتوث" (Bluetooth).

وأشارت إلى أن هذا الإجراء يقطع اتصال الهاتف بالشبكة كليًا، ما يمنع أي جهة من تتبع المستخدم في الوقت الفعلي (Real-time) عبر التطبيقات والخدمات الشهيرة مثل "Find My" أو "Life360"، نظرًا إلى أن الهاتف يصبح غير متصل لإرسال إحداثيات موقعه.

الاختصاصية كشفت عن مفارقة تقنية مهمة، وهي أن نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لا يتوقف عن العمل في معظم الهواتف عند تفعيل وضع الطيران.

وعزت السبب في ذلك إلى طبيعة عمل الـ"GPS" التي تعتمد على الاستقبال فقط، إذ يستقبل الهاتف الإشارات القادمة من الأقمار الصناعية ويقوم بحساب موقعه ذاتيًا، دون إرسال أي بيانات أو إشارات تقنية إلى الخارج.

حدود الخصوصية

لفتت الجدوع إلى أن الخطر الحقيقي يكمن في التفاصيل التقنية الدقيقة التي لا ينتبه إليها معظم المستخدمين:

• إذا أعدت تشغيل "الواي فاي" (حتى مع بقاء وضع الطيران)، قد يرسل هاتفك موقعه المخزن مسبقًا إلى خدمات التتبع، إذ إن وضع الطيران لا يمنع "الواي فاي" من العمل يدويًا.

• بعض الهواتف الحديثة (مثل iPhone) تحتوي على شرائح منخفضة الطاقة يمكنها إرسال الموقع حتى بعد إيقاف التشغيل أو تفعيل وضع الطيران. هذا يعني أن الهاتف قد يرسل "آخر موقع معروف" حتى وأنت تظن أنه مغلق.

• حتى لو أزلت شريحة الهاتف (SIM)، فإن الهاتف ما زال يحاول الاتصال بأبراج الشبكة (خاصة في حالات الطوارئ)، ما يعني أن شبكة المحمول يمكنها تقدير موقعك تقريبيًا عبر قوة الإشارة.

إجراءات حظر التتبع الجغرافي

لتحقيق حماية أعلى، أوصت مهندسة البرمجيات بمجموعة من الخطوات الإضافية التي يجب على المستخدم اتخاذها:

• إيقاف الـ"GPS": تعطيل نظام تحديد المواقع تمامًا من خلال الدخول إلى إعدادات الموقع في الهاتف.

• قطع الاتصالات اللاسلكية: عدم الاتصال بأي شبكة "واي فاي" أو تفعيل تقنية "البلوتوث".

• إزالة شريحة الهاتف (SIM): نزع بطاقة الاتصال الخلوية من الجهاز لقطع ارتباطه بالأبراج كليًا.

• إغلاق الهاتف الذكي لتعطيل أنظمته الحيوية.

ورغم كل هذه الاحتياطات، حذرت الجدوع من أنه لا يوجد ضمان مطلق لمنع التتبع بشكل قطعي، مشيرة إلى أن بعض الأجهزة الحديثة تظل تحتفظ بقدرة إرسال محدودة ومخصصة لأغراض الطوارئ والإنقاذ حتى بعد إطفائها.

عتيل.. آثار تحكي تاريخ الأنباط والرومان جنوبي سوريا

على بعد ستة كيلومترات شمالي مدينة السويداء، تتربع بلدة عتيل الأثرية فوق مرتفع بازلتي تطوقه أشجار السنديان ويجاوره وادي قنوات.

وتختزل البلدة في أبنيتها شواهد تاريخية تعود لعصور متعاقبة، أبرزها العصر الروماني الذي شهدت خلاله ازدهارًا عمرانيًا ودينيًا تجلى في معابدها ومنشآتها القائمة.

عُرفت عتيل قديمًا باسم "آتيلا"، وبينما تُرجّح تفسيرات الاسم إلى "الموقع المعفى من الضرائب" أو المتميز إداريًا، تذهب روايات أخرى إلى جذور سامية وكنعانية تعني المكان المرتفع أو الحصين.

مراحل تاريخية متعاقبة

تكتسب بلدة عتيل الأثرية أهمية تاريخية استثنائية لحضارات متعاقبة، إذ شكلت جزءًا من المجال الحضاري للأنباط قبل انضمامها إلى الإمبراطورية الرومانية عام 106م عقب ضم المملكة النبطية.

وقد بلغ الموقع ذروة ازدهاره العمراني والديني خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين، ويظهر ذلك في تشييد المعابد والمباني العامة والخزانات المائية والمساكن الحجرية الضخمة.

واستمر هذا الاستيطان البشري الفاعل خلال العهد البيزنطي، الذي شهد إعادة استخدام المنشآت الرومانية ودمجها مع منشآت دينية مسيحية ومساكن جديدة شكلت نسيجًا معماريًا متكاملًا.

كما جذبت آثار البلدة اهتمام الرحالة والباحثين منذ القرن الـ19، وكان من أبرز ما وثّقوه معبدان رومانيان يتميزان بضخامتهما وجودة بنائهما وزخارف واجهاتهما.

يقع أحد المعبدين في الجهة الشمالية للبلدة، بينما يقع الآخر في جهتها الجنوبية، وما زالت أجزاء كبيرة من بنيتيهما قائمة مقارنة ببقية أبنية الموقع.

تصميم متشابه للمعبدين

يتشابه المعبدان في تخطيطهما وعناصرهما المعمارية والزخرفية إلى حد كبير، مع اختلاف اتجاه المدخل بينهما، إذ يتجه مدخل المعبد الجنوبي نحو الشرق، بينما يقع مدخل المعبد الشمالي في الجهة الجنوبية.

ويضم كل معبد مصطبة مرتفعة، تتوسطها غرفة أرضية كانت تُستخدم لحفظ الأدوات المرتبطة بالطقوس، إضافة إلى إيداع الهدايا والقرابين التي يقدمها المتعبدون.

ويُصعد إلى مستوى المعبد عبر درج حجري يقود إلى رواق يتكون من دعامتين جانبيتين يتوسطهما عمودان، وتنتهي الأعمدة والتيجان بزخارف ذات طابع كورنثي (أحدث الأنظمة المعمارية الكلاسيكية اليونانية والرومانية القديمة وأكثرها زخرفة وتعقيدًا)، وخلف الرواق تقع غرفة المعبد، التي كانت مخصصة للإله المعبود.

العهد الجنوبي.. الأقدم بين المعبدين

يُرجع المؤرخون تأسيس المعبد الجنوبي إلى نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الميلادي.

ووفقًا لنقش يوناني يعود لعام 151م، تم ترميم واجهة المعبد وأعمدته وزخارفه على نفقة "أوديلوس بن ماتيوس" خلال عهد الإمبراطور الروماني أنطونيوس بيوس.

وتشير الدراسات الأثرية إلى أن المعبد كان مخصصًا لعبادة آلهة محلية، مما يبرز تداخل المعتقدات المحلية مع التأثيرات الرومانية في المنطقة آنذاك.

المعبد الشمالي.. عبادة الإمبراطور

يعود بناء المعبد الشمالي إلى منتصف القرن الثاني الميلادي، إذ خُصص لعبادة الإمبراطور الروماني وأسرته، وهي طقوس شاعت في أقاليم الإمبراطورية آنذاك.

وتؤكد الدراسات ارتباط هذه الممارسات الدينية في عتيل بمرابطة جنود رومانيين ينتمون للفيلق المتمركز في بصرى، وأرسلوا إلى الموقع لتأمين وحراسة الطريق الرئيسة المؤدية إلى دمشق.

يعكس المعبدان بتخطيطهما المتشابه ووظائفهما المتباينة ملامح الحياة الدينية والعمرانية في عتيل خلال الفترة الرومانية، كما يوضحان مكانة البلدة ضمن شبكة الطرق الحيوية التي ربطتها بالمراكز الكبرى في بلاد الشام.

وتكفل الآثار القائمة للمعبدين، إلى جانب المنشآت المحيطة بهما، توثيق المراحل التاريخية المتعاقبة على الموقع، لتقدم عتيل شاهدًا أثريًا حيًا يختزل جانبًا من التاريخ الروماني والبيزنطي في محافظة السويداء.

تعد معابد قرية عتيل البازلتية في السويداء نموذجًا معماريًا رومانيًا فريدًا يعكس ثراء الإرث التاريخي والأثري لجنوب سوريا (1 شباط 2026 /أسامة نوفل/)

كتاب

العقد الأخير في تاريخ سوريا

قراءة في سنوات ما قبل الثورة

كتاب "العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح"، للباحث السوري محمد جمال باروت، لا يبدأ من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت عام 2011 ضد حكم بشار الأسد، بل يعود إلى السنوات التي سبقتها، محاولًا قراءة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال العقد الأول من القرن الـ21، وما تركته تلك التحولات من آثار على الدولة والمجتمع.

صدر الكتاب عام 2012 عن "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، ويقع في نحو 462 صفحة، ويتألف من قسمين أساسيين.

يخصص باروت القسم الأول لدراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا، بينما ينتقل في القسم الثاني إلى توثيق وتحليل بدايات الحركة الاحتجاجية.

ويركز الكتاب على ما يسميه باروت التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا، وعلى صعود فئات جديدة من رجال الأعمال والشركات الخاصة، والعلاقات التي تشكلت بين المصالح الاقتصادية ومراكز النفوذ، كما يناقش الجدل الذي رافق تلك المرحلة بين دعاة تحرير الاقتصاد والداعين إلى تصحيح مساره ضمن رؤية تنموية أكثر شمولًا.

ولا يكتفي بقياس النمو الاقتصادي بمعدلاته، بل يبحث في علاقته بالتنمية الاجتماعية، ويتوقف عند قطاعات الصناعة والزراعة، والفقر والبطالة، والتفاوت بين المناطق، إضافة إلى أثر عوامل مثل الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة خلال النصف الثاني من العقد، والأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الغذاء.

ومن بين القضايا التي يناقشها الكتاب أثر سياسات تحرير التجارة في قطاعات الإنتاج المحلية، إذ أشار باروت إلى أن زيادة المنافسة مع السلع المستوردة، بالتزامن مع مشكلات أخرى داخل الاقتصاد، أثرت في بعض الصناعات وخصوصًا الصناعات المتوسطة، وهو ما يقرأه ضمن تحولات أوسع أصابت سوق العمل وتوزيع النشاط الاقتصادي.

ويضع هذه التحولات الاقتصادية ضمن سياق سياسي أوسع، إذ يناقش العلاقة بين التنمية والديمقراطية، ويرى أن التحول الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى تحول سياسي إذا بقيت آليات صنع القرار محكومة ببنى سلطوية.

ومن بين القضايا التي يناقشها الكتاب أثر سياسات تحرير التجارة في قطاعات الإنتاج المحلية، إذ أشار باروت إلى أن زيادة المنافسة مع السلع المستوردة، بالتزامن مع مشكلات أخرى داخل الاقتصاد، أثرت في بعض الصناعات وخصوصًا الصناعات المتوسطة، وهو ما يقرأه ضمن تحولات أوسع أصابت سوق العمل وتوزيع النشاط الاقتصادي.

ويضع هذه التحولات الاقتصادية ضمن سياق سياسي أوسع، إذ يناقش العلاقة بين التنمية والديمقراطية، ويرى أن التحول الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى تحول سياسي إذا بقيت آليات صنع القرار محكومة ببنى سلطوية.

ومن هنا يستخدم مفهوم "النظام التسلطي المتبلر" لوصف صيغة تجمع، في تحليله، بين الانفتاح الاقتصادي واستمرار البنية السياسية التسلطية.

مع انتقال الكتاب إلى الاحتجاجات، يتغير أسلوب السرد من تحليل التحولات طويلة الأمد إلى متابعة يومية للأحداث.

ويركز على انتشار الاحتجاجات خارج المراكز السياسية والاقتصادية الكبرى، ويستخدم تعبير "ثورة المجتمعات المحلية" لوصف دور المدن المتوسطة والصغيرة والأحياء الشعبية والعشوائية والقرى التي دخلت على خط الاحتجاج.

ويولي الكتاب أهمية ليوم الجمعة، الذي تحول خلال تلك المرحلة إلى موعد رئيس للتجمعات والاحتجاجات، ويبحث فيما يسميه "ديناميات يوم الجمعة"، إلى جانب مناقشة حضور التدين والتيارات السلفية والحركة الاجتماعية في مسار الاحتجاجات.

محمد جمال باروت

ولد محمد جمال باروت عام 1958 في دير حافر بريف حلب، ودرس اللغة الفرنسية في جامعة "حلب". عمل باحثًا مقيمًا في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى بحلب بين عامي 2007 و2010، كما شارك في مشروعات بحثية وتنموية.

اهتم باروت بالتاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث، إلى جانب قضايا التنمية البشرية والسكان والهجرة والتعليم والاستشراف المستقبلي.

لباروت عدد من الدراسات والكتب، من بينها "التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية"، إضافة إلى أعمال في التاريخ السياسي والاجتماعي.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 27 أيلول / سبتمبر 2026
العـدد 762 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

"السماح" الحلبي..
من حلقات الذكر والزوايا إلى مسارح الفن

عنب بلدي – محمد ديب بظت

تتحـرك الأقـدام بخطـوات موزونـة، وتتبعهـا الأيـدي بحـركات هادئـة، فـيما يرافقها صوت الموشـح، لتشـكل فـيما يُعـرف بالثقافة الحلبيـة رقصة "السـماح"، ولا تبـدو الحـركات بذلـك شـبيهة بالرقص الشـعبي السريع الـذي اعتادته المناسـبات كالدبكـة، على اعتبار أنهـا أكثر هـدوءًا وانضباطًا، وتقـوم على تناغـم حركات الجسـد مـع الإيقـاع والغناء.

وراء هـذه الرقصـة التـي تبـدو اليـوم جـزءًا مـن الفلكلـور الحلبـي حكايـة أقـدم مـن المسـارح والفـرق الفنيـة، إذ ارتبطـت في بداياتهـا بحلقات الذكـر والزوايا الصوفيـة، قبل أن يعمل الموسـيقي الحلبـي عمر البطـش على تطويرهـا وإخراجها من هـذا الإطـار إلى العـروض الفنية.

ارتبـط رقـص "السـماح" بحلـب حتى صـار أحد الألـوان التـي تُذكـر عنـد الحديـث عـن فنـون المدينـة، وتناقلـت أجيـال حركاته وموشـحاته، قبل أن ينتقـل مـن حلقات الذكـر إلى العـروض الفنية والمسـارح، ويتخـذ شـكلًا أكثر تنظـيمًا في القرن الـ20.

لباس خاص

يرتبـط رقـص "السـماح" مـع لبـاس مـعيّن، إذ اقترنـت صورتـه التقليديـة بالـزي الحلبـي الـذي كان يرتديـه الرجـال في المناسـبات.

ويظهـر في وصـف الرقصـة "القمبـاز" و"الصدريـة" و"السروال" (الشروال) مع "الشـال" الذي يُلـف حول الـخصر، والحذاء الحلبـي الأحمر.

أمـا بعـد دخـول النسـاء إلى أداء "السـماح" في صورتـه الفنيـة، فارتبـط أداؤهـن بثيـاب طويلـة وفضفاضـة ومحتشـمة، مـع غطـاء للـرأس، وزينـت بعـض الأزيـاء بتطريـزات "الأغبـاني"، وأصبـح اللبـاس جـزءًا مـن الصـورة التـي تظهر بهـا الرقصـة في العـروض، إلى جانـب الحـركات والإيقـاع والموشـحات.

ماذا عن الأصول؟

لا تتفـق المصـادر على أصـل الرقصـة، إذ تتعـدد الروايـات حـول نشـأتها، لكـن الموسـوعة العربية تذكـر أنهـا ظهـرت في مدينـة منبـج التابعـة لمحافظـة حلـب، وترتبـط في إحـدى الروايـات بالشـيخ عقيـل المنبجـي.

كما تذهـب روايـات أخـرى إلى أصـول مختلفـة، بينهـا الفارسـية والأندلسـية والدينيـة الصوفيـة.

وترتبـط إحـدى أهم حكايـات "السـماح" بحلقات الذكـر الصوفيـة، حيـث كان الإنشـاد الجماعـي يترافـق مـع حـركات إيقاعيـة يؤديهـا الرجـال بالأقـدام والأيـدي والجسـد، بحسـب أوزان الموشـحات، ومـع تتابـع الإنشـاد والحـركات، تتشـكل الرقصة ضمـن حلقة أو صفـوف، فتتقدم الأقـدام وتتراجـع، وتتحـرك الأيـدي والجسـم مع الإيقـاع.

وتذكـر مقالـة للكاتـب حسـني كنعـان، نشرتهـا مجلـة "الرسـالة" في عددهـا 782، أن هـذا اللون مـن الرقـص كان معروفًـا في حلـب، وأن المدينـة عرفـت عـددًا مـن شـيوخه المتخصـصين فيه.

أصل التسمية

تتعـدد الروايـات أيضًـا حـول اسـم "السـماح"، فإحـدى الروايـات تـرده إلى الاسـتئذان قبـل بدء الرقـص، إذ كان الراقصـون يطلبـون الإذن مـن شـيخ الحلقة، فـيما تربطـه رواية أخـرى بما كان يعد مسـموحًا به مـن أدوات الإيقاع ضمـن التقاليد الدينيـة، وتذكـر الموسـوعة العربيـة أن الراقـصين كانـوا يسـتأذنون للبـدء بالرقص والإنشـاد بعبارة "السماح، السـماح".

أمـا المـؤرخ الحلبـي خير الدين الأسـدي فيورد في "موسـوعة حلـب المقارنة" أن "السـماح" أُطلق على رقصة جماعيـة قديمة ذات ألحـان خاصة، ويرجح ارتبـاط التسـمية بطبيعتهـا كرقص إيقاعـي ديني وبمـا كان مسـموحًا بـه عرفًـا وشرعًـا مـن أدوات الإيقـاع، كما يذكـر أن حلـب اختصـت بهـذا اللون مـن الرقص.

حلب تحفظ الرقصة

أصبحـت حلب مع مـرور الوقت مركزًا لهـذا الفن، وتذكـر مقالة "رقـص السماح" المنشـورة في مجلة "الرسـالة" أن المدينـة عرفـت عـددًا مـن شـيوخ هـذا الفن، بينهـم صالـح الجذبـة وعلي الدرويش ومحمـد طيفـور، إضافة إلى عمـر البطش، وتصف حلـب بأنهـا المدينـة التـي انتهـى إليهـا هـذا الفن في سـوريا، مـع محافظـة أهلها عليـه وتوارثه بين أجيـال الفنانين.

ويظهـر ارتباط "السماح" بالموشـحات بوضوح في المصـادر التـي تناولـت تاريخه، فالرقصـة ارتبطت بالغنـاء، بل كانـت حركاتها تتبع أوزان الموشـحات وإيقاعاتها.

ومـن بين مـا ارتبـط بهـذا الفـن وصلـة "اسـق العطـاش"، وهي مجموعـة من الموشـحات والأدوار التـي تتعـدد فيهـا النـغمات والتقاسـيم.

عمر البطش.. تغيير شكل "السماح"

في النصـف الأول مـن القرن الـ20، دخل رقص "السماح" مرحلة جديدة ارتبطت باسـم الموسـيقي الحلبي عمـر البطش.

وتذكـر الموسـوعة العربيـة أن البطـش تعلّـم أصـول رقـص "السـماح"، وهـو سير إيقاعـي ترافقـه حـركات تعبيريـة بالأيـدي والأرجـل مـع غنـاء موشـح أو أكثر، حتـى أصبـح أحـد أبـرز المتخصـصين فيـه.

كما ارتبـط بالمجالـس الدينيـة والزوايـا الصوفية، ولازم حلقـات الذكـر، قبـل أن يـدرّس الموشـحات ورقـص "السـماح" في حلـب.

لكـن دور البطـش لم يتوقـف عند الحفـاظ على ما ورثـه، حيـث عمـل على تنظيـم حـركات الرقصـة وربـط حـركات الأيـدي والأرجـل بإيقاعـات الموشـحات، بحيـث يصبـح لـكل إيقـاع حـركات تتناسـب معه، وجعـل أداءهـا أكثر انسـيابًا ورقة.

وفي عـام 1943 عُيّن البطـش مدرسًـا لفـن الموشـحات ورقص "السـماح" في معهد الموسـيقا الشرقيـة بدمشـق، ثـم تابـع التدريـس في المعهد الموسـيقي الشرقـي عـام 1947.

وفي العـام نفسـه، أدت طالبـات معهـد "دوحـة الأدب" للبنـات في دمشـق رقص "السـماح" للمرة الأولى، وفـق الموسـوعة العربيـة، خلال الحفـل المـدرسي السـنوي، على موشـح "املأ لي الأقـداح صرفًـا"، وكان ذلـك تحولًا آخر في مسـار الرقصة، التـي ارتبـط أداؤهـا في صورتهـا التقليديـة بالرجـال.

أمـا مجلـة "الرسـالة"، التـي نشرت مـادة عـن "السـماح"، فتتحـدث عـن عمـر البطـش بوصفـه أحـد شـيوخ هـذا الفن في حلـب، وتذكـر أنه تولى فـرع الموشـحات ورقـص "السـماح" في المعهـد الموسـيقي الفنـي بدمشـق، حيـث قُدمـت عروض للموشـحات و"السـماح" أمـام الجمهـور وفي الإذاعـة الدمشـقية.

رقصة تتحول مع المدينة

لم يبـقَ "السماح" على صورتـه الأولى، فمع انتقاله إلى المجـال الفنـي والشـعبي، دخلـت إليـه آلات موسـيقية مثـل العـود والقانون والـكمان والطبل، واتسـعت علاقتـه بالموشـحات والقصائـد، كما خـرج من حلقـات الذكـر إلى الأعراس والمناسـبات والعـروض الفنية.

وهكـذا تحولـت الرقصـة تدريجيًـا مـن ممارسـة مرتبطـة بسـياق دينـي وصـوفي إلى لـون مـن ألـوان الفنـون الشـعبية، مـن دون أن تنقطـع صلتهـا بالموشـحات التـي رافقتهـا منـذ مراحلهـا الأولى، ولم تكـن هـذه التحـولات منفصلـة عـن الموسـيقا الحلبيـة نفسـها.

ولم يختـفِ رقـص "السـماح" مـع انتقالـه مـن حلقـات الذكـر إلى المسرح، لكنـه تغير مع السـياق الـذي يـؤدى فيـه، وبقـي اسـمه مرتبطًـا بحلـب ومنبـج، فـيما دخـل لاحقًـا ضمـن الحديـث عـن التراث الثقـافي غير المادي السـوري.

وأُدرج رقـص "السـماح" ضمـن القائمـة الوطنيـة السـورية لعنـاصر التراث الثقـافي غير المادي الصـادرة عـام 2017.

انتقل رقص "السماح" الحلبي تدريجيًا من حلقات الذكر والزوايا الصوفية إلى المسارح والعروض الفنية محافظًا على صلته بالموشحات وإيقاعاتها (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

الانتخابات الألمانية واللاجئ السوري

خطيب بدلة

أنت كذاب.. كيف تقول إن ما حصل في سوريا، خلال 14 سنة، كان حربًا أهلية؟ يا رجل، احترم اسمك، وتاريخك، واحترم عقولنا: لقد كانت ثورة شعبية، نزل خلالها الشعب السوري بكل مكوناته وشرائحه إلى الساحات، مطالبًا بالحرية والعدالة والكرامة.

هذه العبارة نوع، أو نمط، من الخطابة الإنشائية، التي تعثر عليها، حيثما تلفتَّ في الفضاء المشترك العام السوري.

ما يجعلني أتوقف عندها، الآن، كثرة الصياح، والتشكي، والتظلم، والولاويل التي ترافقت مع الانتخابات البرلمانية الألمانية. أسفرت هذه الانتخابات عن صعود الحزب اليميني (AFD) في بعض المقاطعات، وخسارة الحزب الذي يقوده المستشار ميرتس، لمصلحة حزب اليسار، والسبب الرئيسي للصياح، هو الخوف من الترحيل، باعتبار أن الحزب اليميني جعل من ترحيل الأجانب، وفي مقدمتهم السوريون، شعارًا انتخابيًا رئيسيًا.

تعال نترك الانتخابات الألمانية جانبًا، ونتوقف عند السؤال الأهم، وهو: لماذا يصاب اللاجئون السوريون بالذعر، عندما تذكر كلمة "ترحيل"؟ الجواب: لأن ما حصل، بعدما تسلحت الثورة، وتأسلمت، اعتبارًا من سنة 2012، وحتى وصول الجماعات الجهادية للسلطة، كان حربًا أهلية، وهؤلاء السوريون، لم يهربوا من بطش نظام بشار الأسد فقط، بل هربوا من جحيم الحرب الأهلية، لأن الأمور، يا سيدي، لا تستقيم مع الإفراط في إطلاق الخطابات الإنشائية، بل يجدر بنا أن نخضعها للعقل والمنطق، فلو أنهم لجؤوا إلى هنا، هربًا من نظام الأسد، لهرولوا، إلى سوريا، بعد 8 من كانون الأول 2024، زرافات ووحدانًا، باعتبار أن سبب هروبهم قد زال.

صعود الحزب اليميني في ألمانيا له سببان، أحدهما هو موقف الحزب الصارم من تدفق اللاجئين الأجانب، ودعوته لترحيل القسم الأكبر منهم، والثاني، وهو الأهم، اقتصادي، له علاقة بالحرب على إيران، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة، الذي ترافق مع ارتفاع أسعار مختلف السلع، والبضائع، وقد نتج الارتفاع، أساسًا، عن الحرب الروسية-الأوكرانية، فالحزب اليميني يحتج على الحكومة، بسبب توقفها عن استيراد الغاز الروسي، منذ سنة 2022، وإنفاقها الكثير من الأموال على هذه الحرب.

يقوم التناقض الموجود في شخصية اللاجئ السوري على عاملين، أولهما عاطفي، والثاني اقتصادي، أو معيشي، فهذا اللاجئ يتعاطف مع حكومة الأمر الواقع السورية، من منطلق طائفي، ويتمنى لها الخير، ويدافع عنها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وإذا لزم الأمر، يشترك في مظاهرات تأييد لها، ولكن العامل الاقتصادي، المعيشي، يجعله يتمسك باللجوء، في هذه البلاد العلمانية، الديمقراطية، التي يقوم نظامها على القانون، والحريات، واحترام حقوق الناس الموجودين على أرضها، بغض النظر عن دينهم، ولون بشرتهم.

لدي فكرة أخرى، أراها بالغة الأهمية، يمكنني أن ألخصها بكلمة واحدة، هي: التزوير. ثقافتنا، نحن السوريين، مزورة، أو لنقل: مزيفة، الأمر الذي يجعلنا نشعر بالفخر، والزهو، ويدقنا الحماس، لندبك على أنغام "ارفع راسك فوق أنت سوري حر"، بينما نحن، في الواقع، مشردون، خائفون، مهددون بالترحيل، نقرأ ونشاهد أخبار الفزعات، والمشاجرات، والانفجارات التي تجري، يوميًا، في سوريا، فنخاف، إلى حد الهلع، من فكرة العودة إلى سوريا التي نغني وندبك لها!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper